وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـــمي

جـــامعة محمد الصـديق بن يحي – جيـــجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

العنـــوان

إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية وفق مقررات لجنة بازل II وIII

دراسة حالة البنوك التجارية في ولاية جيجل

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

إعداد الطلبة:

دينا بورجول

خولة غبغوب

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

د. ريم بونوالة	أستاذ محاضر "أ"	جامعة جيجل	رئيسا
د. جمال الدين كعواش	أستاذ محاضر "أ"	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
د. عمر بوجميعة	أستاذ محاضر "ب"	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـــمي
جـــامعة محمد الصـديق بن يحي – جيـــجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

العنـــوان

إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية وفق مقررات لجنة بازل II وIII

دراسة حالة البنوك التجارية في ولاية جيجل

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

إعداد الطلبة:
دينا بورجول
خولة غبغوب

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

د. ريم بونوالة	أستاذ محاضر "أ"	جامعة جيجل	رئيسا
د. كعواش جمال الدين	أستاذ محاضر "أ"	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
د. عمر بوجميعة	أستاذ محاضر "ب"	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

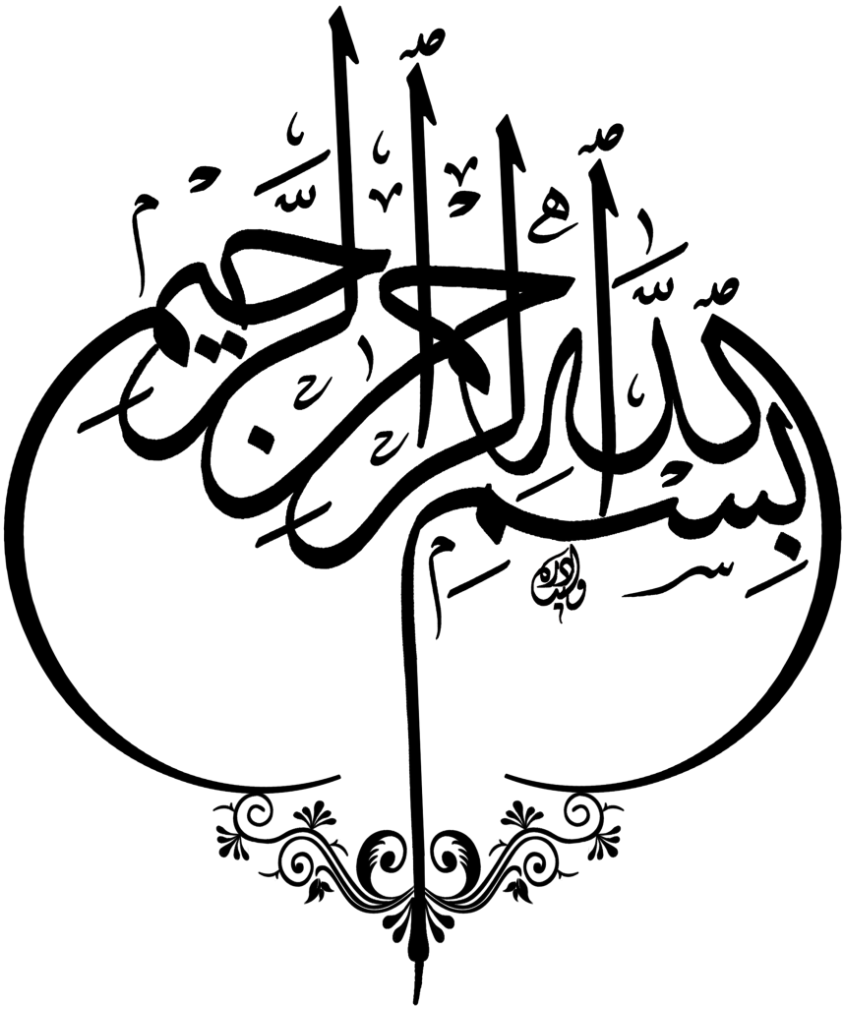

«وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ»

سورة التوبة الآية 105

شكر وتقدير

وراء كل عمل ناجح توفيق من الله عز وجل فالحمد لله الذي وفقنا ويسر لنا إتمام هذا العمل المتواضع، الحمد لله التي بنعمته تتم الصالحات.

انطلاقا من قوله ﷺ: **«مَنْ لَمْ يَشْكُرِ النَّاسَ لَمْ يَشْكُرِ اللَّهَ»**

نتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذ المشرف كعواش جمال الدين الذي لم يبخل علينا بملاحظاته وتوجيهاته القيمة، نسئل الله عز وجل أن يزيده بهذا العمل درجة.

ونتقدم بالشكر إلى موظفي بنوك وكالات ولاية جيجل الذين ساعدونا على إنجاز دراستنا الميدانية جزاهم الله خيرا.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع أساتذة قسم علوم التسيير، الذين تلقينا العلم على أيديهم طوال فترة دراستنا.

وفي الأخير نتقدم بالشكر والامتنان إلى كل من ساهم في إتمام هذا العمل من قريب أو بعيد، ولو بالقدر القليل، وشجعنا بالكلمة الطيبة والابتسامة والدعاء.

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

«رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ
وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ»

سورة النمل الآية 19

أهدي ثمرة جهدي:

إلى أعز ما أملك في الوجود

إلى قدوتي وسندي في هذه الدنيا

إلى من تقف الكلمات عاجزة عن شكرهما

إلى من حصدا الأشواك عن دربي ليمهدا لي طريق العلم

إلى من كان دعائهما سر نجاحي

أمي وأبي أطال الله في عمرهما وحفظهما

إلى من شاركوني الحياة بحلوها ومرها وكانوا نعم السند

إلى مصدر قوتي وأحب الناس على قلبي

إخوتي حفظهم الله

إلى كل الأهل والأصدقاء والزملاء

إلى كل من أحبني وتمنى لي التوفيق والنجاح

دينا

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

« يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ»

سورة المجادلة الآية 11

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من قال فيهم تبارك وتعالى بعد

بسم الله الرحمان الرحيم

«وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا»

سورة الإسراء الآية 24

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار، إلى من تحمل عبء ومشاق الدنيا

من أجل تعليمي وتربيتي، إلى قدوتي وسندي في هذه الدنيا

أبي العزيز حفظه الله وأدام عليه صحته

إلى بسمة حياتي وسر وجودي، إلى من كان دعائها سر نجاحي

أمي العزيزة حفظها الله وأدام عليها صحتها

إلى النجمة التي أهتدي بها وأسعد برؤيتها أختي الوحيدة فريال

إلى كل الأهل والأصدقاء والزملاء

إلى كل من أحبني وتمنى لي التوفيق والنجاح

خولة

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى قياس مدى التزام البنوك التجارية في ولاية جيجل بمقررات لجنة بازل II وIII في إدارة المخاطر الائتمانية، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على الاستبانة كأداة لجمع البيانات وزعت على عينة من الموظفين العاملين في ثمانية بنوك تجارية في ولاية جيجل، من أجل تحليل البيانات تم الاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية الاجتماعية spss 23.

توصلت الدراسة إلى أن البنوك التجارية في ولاية جيجل تعتمد على معايير إدارة المخاطر الائتمانية بدرجة مرتفعة، كما توصلت إلى أن البنوك التي شملتها الدراسة تعتمد على مقررات لجنة بازل II في إدارة المخاطر الائتمانية بدرجة مرتفعة، في حين جاءت درجة الاعتماد على مقررات لجنة بازل III منخفضة، وأظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الاعتماد على مقررات لجنة بازل II وIII من وجهة نظر المبحوثين حسب خصائصهم الشخصية والوظيفية، في الأخير تم تقديم مجموعة من الاقتراحات أهمها ضرورة قيام البنوك التجارية في ولاية جيجل بشكل خاص وفي الجزائر بشكل عام، الأخذ بعين الاعتبار مبدأ الحيطة والحذر عند القيام بعملية منح الائتمان، وكذا من الضروري احترام البنوك التجارية في ولاية جيجل للنظم والتعليمات التي يقرها بنك الجزائر في إطار تطبيق مقررات بازل III.

الكلمات المفتاحية: البنوك التجارية، إدارة المخاطر الائتمانية، مقررات لجنة بازل II و III، ولاية جيجل.

Summary

This study aims to measure the extent of commitment of commercial banks in the Jijel province to the decisions of the Basel II and III Committee in credit risk management, and in order to achieve the objectives of this study, the questionnaire was relied on as a data collection tool, which was distributed to a sample of employees working in eight commercial banks in the Jijel province, in order to analyze the data, the program of social statistical packages was adopted spss 23.

The study found that commercial banks in the Jijel province rely on credit risk management standards to a high degree, and also found that the banks included in the study have a high reliance rely on Basel II regulations in credit risk management, while the degree of reliance on of the Basel III regulations was low, and the results showed that there were no statistically significant differences in the level of reliance on the Basel II and III regulations from the point of view of the respondents according to their personal and functional characteristics, Finally a set of suggestions were presented, the most important of which is the need for commercial banks in the Jijel province in particular and in Algeria in general, to take into account the principle of caution when carrying out the process of granting credit, as well as it is necessary to respect commercial banks in the Jijel province for the regulations and instructions approved by the Bank of Algeria within the framework of the application of Basel III decisions.

Keywords: Commercial banks, Credit risk management, Basel II and III regulations, Jijel province.

فهرس

المحتويات

المحتويات	الصفحة
شكر وعرفان	–
إهداء	–
الملخص	–
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال	VII
قائمة الملاحق	IX
مقدمة	**أ–ث**
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة	
تمهيد	**6**
المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة	**7**
المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول إدارة المخاطر الائتمانية	**7**
المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول مقررات لجنة بازل II وIII	**13**
المطلب الثالث: أساليب إدارة المخاطر الائتمانية وفق مقررات لجنة بازل II وIII	**27**
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للدراسة	**32**
المطلب الأول: الدراسات العربية	**32**
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية	**37**
المطلب الثالث: التعقيب على الدراسات السابقة وما يميز الدراسة الحالية	**39**
خلاصة	**41**
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية	
تمهيد	**43**
المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية	**44**

المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة	**44**
المطلب الثاني: أداة الدراسة	**45**
المطلب الثالث: اختبار أداة الدراسة	**47**
المطلب الرابع: أساليب المعالجة الإحصائية	**55**
المبحث الثاني: عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات	**56**
المطلب الأول: عرض وتحليل البيانات الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة	**56**
المطلب الثاني: عرض وتحليل البيانات حول محور مدى توافر المعايير الأساسية لإدارة المخاطر الائتمانية في البنوك	**59**
المطلب الثالث: عرض وتحليل البيانات حول محور مدى اعتماد البنوك على مقررات لجنة بازل II وIII في إدارة المخاطر الائتمانية	**64**
المطلب الرابع: اختبار فرضيات الدراسة	**68**
خلاصة	**77**
الخاتمة	**79**
قائمة المراجع	**83**
الملاحق	**90**

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	أوزان المخاطرة حسب أصناف الأصول داخل الميزانية العمومية للبنك	16
02	معاملات التحويل للالتزامات العرضية	16
03	رزنامة تطبيق اتفاقية بازل II	19
04	انعكاسات مقررات بازل II	22
05	أوجه الاختلاف بين متطلبات رأس المال حسب بازل II وبازل III	26
06	درجات التصنيف الائتماني للالتزامات طويلة الأجل لمؤسسة "Standard & Poor's"	27
07	أوزان المخاطر الترجيحية المستخدمة لتقدير المخاطر الائتمانية وفق اتفاقية بازل II	28
08	الفرق بين مدخلات أسلوب التصنيف الداخلي	31
09	توزيع الاستبانات	44
10	مقياس ليكارت الخماسي	46
11	صدق الاتساق الداخلي لعبارات أبعاد محور مدى توافر المعايير الأساسية لإدارة المخاطر الائتمانية في البنوك	47
12	صدق الاتساق الداخلي لعبارات بعدي محور مدى اعتماد البنوك على مقررات لجنة بازل II وIII في إدارة المخاطر الائتمانية	49
13	صدق الاتساق الداخلي لأبعاد محور مدى توافر المعايير الأساسية لإدارة المخاطر الائتمانية في البنوك	51
14	صدق الاتساق الداخلي لبعدي محور مدى اعتماد البنوك على مقررات لجنة بازل II وIII في إدارة المخاطر الائتمانية	52
15	معامل الثبات ألفا كرونباخ لأبعاد محور مدى توافر المعايير الأساسية لإدارة المخاطر الائتمانية في البنوك	53
16	معامل الثبات ألفا كرونباخ لبعدي محور مدى اعتماد البنوك على مقررات لجنة بازل II وIII في إدارة المخاطر الائتمانية	53
17	معامل الثبات ألفا كرونباخ الكلي لمحاور الاستبانة	54
18	اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة	54
19	توزيع عينة الدراسة وفق متغير الجنس	56
20	توزيع عينة الدراسة وفق متغير العمر	57
21	توزيع عينة الدراسة وفق متغير الدرجة العلمية	57

22	توزيع عينة الدراسة وفق متغير الرتبة الوظيفية	58
23	توزيع عينة الدراسة وفق متغير الخبرة	58
24	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات بعد توافر المناخ الملائم لتحديد وإدارة المخاطر الائتمانية	59
25	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات بعد توافر الإجراءات اللازمة لمنح الائتمان	60
26	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات بعد توافر التدابير الملائمة للتعامل مع المخاطر الائتمانية	62
27	عرض وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات بعد توافر إجراءات كافية للرقابة على المخاطر الائتمانية	63
28	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات بعد مقررات لجنة بازل II في إدارة المخاطر الائتمانية	64
29	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات بعد مقررات لجنة بازل III في إدارة المخاطر الائتمانية	67
30	نتائج اختبار T-test للفرضية الرئيسية الأولى	68
31	نتائج اختبار T-test للفرضية الفرعية الأولى	69
32	نتائج اختبار T-test للفرضية الفرعية الثانية	70
33	نتائج اختبار T-test للفرضية الفرعية الثالثة	70
34	نتائج اختبار T-test للفرضية الفرعية الرابعة	71
35	نتائج اختبار T-test للفرضية الرئيسية الثانية	72
36	نتائج اختبار T-test للفرضية الفرعية الأولى	73
37	نتائج اختبار T-test للفرضية الفرعية الثانية	73
38	نتائج تحليل التباين لعينتين مستقلتين بالنسبة لمتغير الجنس	74
39	نتائج تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير العمر	75
40	نتائج تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير الدرجة العلمية	75
41	نتائج تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير الوظيفية	75
42	نتائج تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير الخبرة	76

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	الإطار الهيكلي لاتفاقية بازل II	21
02	كيفية حساب متطلبات رأس المال الخاصة بالمخاطر الائتمانية وفق الأسلوب المعياري	29

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	استبانة الدراسة	93
02	نتائج الصدق البنائي لأداة الدراسة	99
03	نتائج معامل الثبات "ألفا كرونباخ"	105
04	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	107
05	نتائج توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخصائص الشخصية والوظيفية	108
06	نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد ومحاور الدراسة	109
07	نتائج اختبار فرضيات الدراسة	111

مقدمة

لم تكن البنوك التجارية والعمل البنكي وليد الزمن الحالي، بل كانت موجودة في العصور الأولى، وقد زادت أهميتها في العصر الحديث وأصبحت تحتل موقعا هاما ومركزا حيويا في الأنظمة الاقتصادية والمالية، حيث تقوم بجمع الأموال الفائضة وتدخيرها وتقوم بتوزيعها توزيعا كفؤا على وحدات الاستثمار المختلفة، كما تعد البنوك التجارية إحدى الدعامات والقواعد الأساسية لبناء اقتصاد أي دولة.

إن الطبيعة الخاصة للنشاطات البنكية المختلفة والعائد الذي تسعى إلى تحقيقه البنوك، ومع ارتفاع حدة المنافسة والتطور التكنولوجي وزيادة حجم المعاملات البنكية والحاجة إلى البنوك ذات الأحجام الكبيرة، جعل هذه الأخيرة تواجه مخاطر بنكية متنوعة تتفاوت درجة خطورتها من بنك إلى آخر، إذ أصبحت المخاطرة جزء لا يتجزأ من العمل البنكي، وباعتبار البنوك من المنشآت ذات الطبيعة الخاصة التي تواجه عوائد ومخاطر على اختلاف أشكالها في وقت واحد، فإن المخاطر الائتمانية تعد أحد أنواع المخاطر التي تواجه البنوك إن لم تكن أهمها وذلك لارتباطها المباشر بالنشاط الأساسي لكل بنك ألا وهو منح الائتمان، كما أنها تعتبر من المخاطر التي يصعب التحكم فيها، ومن هنا تظهر الأهمية البالغة لعملية إدارة هذه المخاطر من خلال إتباع أساليب وقواعد محكمة لمحاولة تجنبها أو حتى التخفيف منها.

إذ يعتبر موضوع إدارة المخاطر الائتمانية من أهم الموضوعات التي اهتمت به البنوك والمؤسسات المالية على المستوى العالمي وخصوصا منذ السنوات القليلة الماضية، وفي أعقاب توالي الأزمات المالية والبنكية والتي أثرت تأثيرا ملحوظا على الاقتصاد العالمي خصوصا على القطاعات المالية البنكية، التي من أهم أسباب حدوث هذه الأزمات تزايد المخاطر التي واجهتها البنوك من جهة وعدم إدارتها بشكل فعال من جهة أخرى.

وفي ظل تلك الأزمات بدأ التفكير في البحث عن آليات لمواجهة تلك المخاطر وإيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة يقوم على التنسيق بين السلطات الرقابية للتقليل من المخاطر التي تتعرض لها البنوك ونتيجة لذلك تشكلت لجنة بازل للرقابة المصرفية، حيث أقرت مجموعة من المبادئ تغطي بصورة شاملة الشروط اللازمة لزيادة كفاءة إدارة المخاطر فضلا عن شروط منح التراخيص وقواعد ومتطلبات الرقابة البنكية ومعايير الإفصاح وتحديد السلطات الرسمية للمراقبين وشروط ضمان سلامة النظام البنكي.

1- الإشكالية:

من خلال ما تم ذكره تتضح إشكالية هذه الدراسة في السؤال الجوهري التالي:

ما مدى التزام البنوك التجارية في ولاية جيجل بتطبيق مقررات لجنة بازل II وIII لإدارة مخاطرها الائتمانية؟

وفي هذا المنحى وعلى ضوء ما تقدم تتبلور لنا التساؤلات التالية:

- ما مدى توافر المعايير الأساسية لإدارة المخاطر الائتمانية (توافر المناخ الملائم لتحديد وإدارة المخاطر الائتمانية، توافر الاجراءات اللازمة لمنح الائتمان، توافر التدابير الملائمة للتعامل مع المخاطر

الائتمانية، توافر الإجراءات الكافية للرقابة على المخاطر الائتمانية) في البنوك التجارية في ولاية جيجل؟

- ماهي درجة اعتماد البنوك التجارية في ولاية جيجل على مقررات لجنة بازل II وIII لإدارة المخاطر الائتمانية؟
- هل توجد فروق ذات دلالة احصائية في مستوى اعتماد البنوك التجارية في ولاية جيجل على مقررات لجنة بازل II وIII في إدارة المخاطر الائتمانية من وجهة نظر المبحوثين وفقا لمتغيراتهم الشخصية والوظيفية (الجنس، العمر، الدرجة العلمية، الرتبة الوظيفية، الخبرة) عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$؟

2- الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية يمكننا الاعتماد على الفرضيات التالية:

- **الفرضية الرئيسية الأولى:** المعايير الأساسية لإدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية في ولاية جيجل تتوافر بدرجة مرتفعة، وانبثقت عن هذه الفرضية أربع فرضيات فرعية:
  - **الفرضية الفرعية الأولى:** المناخ الملائم لتحديد وإدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية في ولاية جيجل يتوافر بدرجة مرتفعة.
  - **الفرضية الفرعية الثانية:** الإجراءات اللازمة لمنح الائتمان في البنوك التجارية في ولاية جيجل تتوافر بدرجة مرتفعة.
  - **الفرضية الفرعية الثالثة:** التدابير الملائمة للتعامل مع المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية في ولاية جيجل تتوافر بدرجة مرتفعة.
  - **الفرضية الفرعية الرابعة:** الإجراءات الكافية للرقابة على المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية في ولاية جيجل تتوافر بدرجة مرتفعة.
- **الفرضية الرئيسية الثانية:** تعتمد البنوك التجارية في ولاية جيجل على مقررات لجنة بازل II وIII بدرجة مرتفعة، وانبثقت عن هذه الفرضية فرضيتين فرعيتين:
  - **الفرضية الفرعية الأولى:** تعتمد البنوك التجارية في ولاية جيجل على مقررات لجنة بازل II في إدارة المخاطر الائتمانية بدرجة مرتفعة.
  - **الفرضية الفرعية الثانية:** تعتمد البنوك التجارية في ولاية جيجل على مقررات لجنة بازل III في إدارة المخاطر الائتمانية بدرجة مرتفعة.
- **الفرضية الرئيسية الثالثة:** لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في مستوى اعتماد البنوك التجارية في ولاية جيجل على مقررات لجنة بازل II وIII في إدارة المخاطر الائتمانية من وجهة نظر المبحوثين وفقا لمتغيراتهم الشخصية والوظيفية (الجنس، العمر، الدرجة العلمية، الرتبة الوظيفية، الخبرة) عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

3- أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، نذكرها في النقاط التالية:

- تقديم إطار مفاهيمي حول موضوع إدارة المخاطر الائتمانية ومقررات لجنة بازل II وIII.
- معرفة مستوى توافر المعايير الأساسية لإدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية في ولاية جيجل.
- التعرف على مدى اعتماد البنوك التجارية في ولاية جيجل على مقررات لجنة بازل II وIII في إدارة المخاطر الائتمانية.
- تقديم اقتراحات للبنوك محل الدراسة، التي من شأنها أن تحسن إدارة المخاطر الائتمانية التي تواجهها.

4- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تسلط الضوء على:

- موضوع حيوي في القطاع البنكي كونه يمثل عصب الحياة الاقتصادية والشريان الباعث للتقدم الاقتصادي.
- الاهتمام الكبير بطرق إدارة المخاطر الائتمانية إذ تعتبر من العوامل الرئيسية في تطوير البنوك وزيادة ربحيتها.
- أهمية التوصيات والإرشادات التي وضعتها لجنة بازل II وIII من أجل إدارة المخاطر الائتمانية باعتبارها معيارا عالميا مهما للبنوك والمؤسسات المالية في جميع أنحاء العالم.

5- أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع منها الذاتية:

- الميول الشخصي لدراسة المواضيع المتعلقة بالقطاع البنكي كونه يحتل مكانة هامة في الاقتصاد ككل.
- الرغبة في معرفة ودراية أكبر للموضوع.
- ارتباط الموضوع بتخصصنا.

أما الأسباب الموضوعية فتمثلت في:

- إضافة دراسة جديدة لسلسلة البحوث حول المخاطر الائتمانية وفق معايير لجنة بازل.
- حداثة الموضوع في الوقت الراهن وتزايد أهمية الأبحاث حوله في معظم بلدان العالم وفي المؤتمرات الدولية والملتقيات العلمية.
- فتح آفاق للدراسة للطلبة الجدد حول الموضوع.

6- حدود الدراسة:

يمكن بيان حدود الدراسة من خلال الحدود الزمانية والمكانية والموضوعية:

- **الحدود الزمانية:** امتدت دراستنا الميدانية من تاريخ 23 أفريل 2023 إلى 20 ماي 2023.
- **الحدود المكانية:** أجريت الدراسة في مجموعة من الوكالات البنكية بولاية جيجل.
- **الحدود الموضوعية:** ركزت الدراسة على الإحاطة بجوانب معرفية ذات الصلة بموضوع إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية وذلك وفقا لمقررات لجنة بازل II وIII.

7- منهج الدراسة:

باعتبار أن البحث العلمي مهما كانت درجته يجب أن يعتمد على منهج يمكّن الباحث من الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات، وتماشيا وطبيعة الموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي، وهو المنهج الأمثل لوصف واستعراض الإطار النظري لإدارة المخاطر الائتمانية وكذا مقررات لجنة بازل وما جاءت به حول إدارة المخاطر الائتمانية، كما استخدم كذلك لمعرفة مدى الالتزام بمقررات لجنة بازل II وIII في البنوك التجارية في ولاية جيجل لإدارة مخاطرها الائتمانية.

8- صعوبات الدراسة:

أحاطت بالبحث عدة صعوبات حالت دون إنجازه بالمستوى المرغوب، والتي نذكرها فيما يلي:

- قلة وإن صح القول محدودية الكتب باللغة الأجنبية فيما يتعلق بموضوع الدراسة.
- عدم رغبة بعض الموظفين في البنوك محل الدراسة في الإجابة على أسئلة الاستبانة وذلك لأسباب متعددة وغير موضوعية.
- قلة ثقافة البحث العلمي لدى بعض الموظفين والمسؤولين في البنوك محل الدراسة وعدم أخذها والتعامل معها بجدية.

9- هيكل الدراسة:

من أجل الإلمام بجميع جوانب الموضوع وللإجابة على الإشكالية المطروحة وبغية الوصول إلى النتائج والأهداف المرجوة، وبالاعتماد على طريقة IMRAD التي تهتم بالضوابط العلمية الصحيحة والمرتبة ترتيبا سليما، تم تقسيم المذكرة إضافة إلى المقدمة والخاتمة إلى فصلين كالآتي:

الفصل الأول: خصص للأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة وقد قسم إلى مبحثين، حيث تناولنا في المبحث الأول الإطار النظري للدراسة ويضم المفاهيم الأساسية لإدارة المخاطر الائتمانية وكذا مقررات لجنة بازل II وIII، وكيفية قياس هذه المخاطر وفق هاته المقررات، والمبحث الثاني تطرقنا فيه إلى الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع دراستنا.

الفصل الثاني: خصص للدراسة الميدانية وقد قسم إلى مبحثين، في المبحث الأول تطرقنا إلى الاجراءات المنهجية للدراسة الميدانية، أما المبحث الثاني فكان لعرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة

المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للدراسة

تمهيد

تعتبر إدارة المخاطر من المواضيع المهمة في مجال البنوك وتلعب دورا هاما في تطورها وباعتبار الوساطة المالية من مهامها الأساسية إلا أنه يقابلها الكثير من المخاطر، ومن هنا فقد اكتسب موضوع إدارة المخاطر أهمية متزايدة لدى البنوك، إذ وجب عليها بناء إدارة قوية للحد والتقليل من المخاطر خاصة الائتمانية منها وذلك وفق إجراءات ومبادئ معتمدة، كما تضافرت الجهود العالمية أيضا على عقد العديد من الاتفاقيات في بازل بهدف الخروج بمجموعة من الاقتراحات والتوصيات والتي عرفت بمقررات لجنة بازل.

ولهذا ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين: المبحث الأول بعنوان الإطار النظري للدراسة والذي يتشكل من ثلاث مطالب، المطلب الأول بعنوان مفاهيم أساسية حول إدارة المخاطر الائتمانية، والمطلب الثاني تحت عنوان مفاهيم أساسية حول مقررات لجنة بازل II وIII، والمطلب الثالث فقد تطرقنا إلى أساليب إدارة المخاطر الائتمانية وفق مقررات لجنة بازل II وIII، أما المبحث الثاني فعنوانه الأدبيات التطبيقية للدراسة ويشمل ثلاث مطالب، المطلب الأول بعنوان الدراسات العربية، والمطلب الثاني تحت عنوان الدراسات الأجنبية، أما المطلب الثالث فتضمن التعقيب على الدراسات السابقة وما يميز الدراسة الحالية.

المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة

تعتبر البنوك صاحبة الدور الفعال والرئيسي في توفير الائتمان لكافة الأفراد، إذ من النادر اليوم أن نجد على أرض الواقع مشروع يعتمد في نشاطه على موارده الذاتية فقط، وإنما تسعى هذه المشاريع إلى الحصول على الائتمان أو غير ذلك، وبالتالي يؤدي هذا إلى تعرض البنوك إلى مخاطر عديدة أهمها المخاطر الائتمانية، ومن هنا برزت أهمية وجود هيئة تنظيمية من أجل السيطرة على هذه المخاطر والحد منها وهو ما تحقق عن طريق إنشاء لجنة بازل للرقابة المصرفية.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول إدارة المخاطر الائتمانية

ترتبط السياسة الائتمانية على مستوى البنك بمجموعة من المحددات عادة ما تؤدي به إلى الوقوع في مخاطر تسمى بالمخاطر الائتمانية والتي تعتبر واحدة من بين المخاطر الرئيسية التي تواجه البنوك، لذا فإنّ قدرتها على تحديد وإدارة هذه المخاطر يعتبر أمرًا بالغ الأهمية.

أولا: مفهوم المخاطر الائتمانية

1- تعريف المخاطر الائتمانية:

اِختلفت مفاهيم المخاطر الائتمانية وتعددت تعاريفها من باحث إلى آخر، إلا أنها تصبّ في معنى واحد، وفيما يلي بعض من تلك التعاريف:

تعرف المخاطر الائتمانية بأنها: "درجة تقلّب عائد محفظة القروض، ومن دلالتها إخفاق العملاء في سداد أصل الدين وفوائده" (محمد، 2000، صفحة 52).

كما تعرف أيضا بأنها: "احتمال عدم مقدرة العميل المقترض من سداد قيمة القرض وأعباءه وفقًا للشروط المتّفق عليها عند منح الائتمان" (مفتاح و معارفي، 2007، صفحة 2).

كما يمكن تعريفها كذلك بأنها: "عجز عن السداد، أي عندما يكون العميل غير قادر على دفع الحدّ الأدنى من المدفوعات إلى المصرف أو إلى دائنه" (Gouiaa & Ouedraogo, 2022, p. 71).

من خلال التعاريف سابقة الذكر يمكن تعريف المخاطر الائتمانية بشكل عام على أنها: مخاطر تخلف العملاء عن السداد، أي عجزهم عن الوفاء بأصل الدين والفوائد المترتبة في التاريخ المحدد لذلك، ويتولّد عن هذا العجز خسارة كلية أو جزئية لأيّ مبلغ مقترض، أو تراجع المركز الائتماني للعميل، وبالتالي ازدياد احتمال التخلّف عن السداد.

2- خصائص المخاطر الائتمانية:

بناء على المفاهيم السابقة للمخاطر الائتمانية يمكن استنتاج الخصائص التالية:

- المخاطر الائتمانية هي نوع من المخاطر والتي تركز على ركني الخسارة والمستقبل؛

- لا تقتصر المخاطر الائتمانية على نوع معيّن من الائتمان، بل جميعها يمكن أن تشكّل خطر بالنسبة للبنك لكن بدرجات متفاوتة، كما أنها لا تتعلّق فقط بعملية تقديم القروض فحسب بل تستمر حتى انتهاء عملية التحصيل الكامل للمبلغ المتفق عليه (بابا أحمد و يوسفات، 2021، صفحة 1745).
- يمكن أن تنشأ المخاطر الائتمانية عن خلل في العملية الائتمانية، وقد تكون في المبلغ الائتماني (القرض+ الفوائد) أو في آجال الاستحقاق؛
- المخاطر الائتمانية هي خسارة محتملة يتضرر من جرّاءها المقرض ولا يواجهها المقترض، لذلك فهي تصيب كل شخص يمنح قرضا سواء كان بنكا أو مؤسسة مالية أو منشأة أعمال تبيع لأجل؛
- ترتبط المخاطر الائتمانية بعدم قدرة المقترض أو عدم التزامه بردّ أصل القرض وفوائده (بن زكورة و سعيدي، 2020، الصفحات 77-78).

3- صور المخاطر الائتمانية:

تتعدّد صور المخاطر الائتمانية البنكية وتتسّع دائرتها لتشمل كل الأطراف المتصلة بقرار منح الائتمان والمرتبطة به، فضلا عما تطرحه الظروف العامة التي تحيط بالعميل والبنك من مخاطر تؤثر في قرار منح الائتمان، وتتمثل فيما يلي:

أ- **المخاطر المتعلقة بالعميل:** إنّ هذا النوع من المخاطر تنشأ بسبب السمعة الائتمانية للعميل ومدى ملائته المالية وسمعته الاجتماعية ووضعه المالي وسبب حاجته إلى الائتمان والغرض من هذا الائتمان؛

ب- **المخاطر المرتبطة بالقطاع الذي ينتمي إليه العميل:** إذ ترتبط هذه المخاطر بطبيعة النشاط الذي يعمل فيه العميل، إذ من المعروف أنّ لكل قطاع اقتصادي درجة من المخاطر تختلف باختلاف الظروف التشغيلية والإنتاجية والتنافسية لوحدات هذا القطاع (الزبيدي، 2002، صفحة 179).

ج- **المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تمّ تمويله:** تتعدّد وتتنوع هذه المخاطر في ضوء الظروف المحيطة بالائتمان المطلوب والضمانات المقدمة والتطورات المستقبلية المتوقعة والمرتبطة بأبعاد العمليات المطلوب تمويلها في المستقبل، فمثلا مخاطر الائتمان بضمان أوراق مالية يختلف عنه بضمانات عقارية، كما أن هناك عدة عوامل داخل الضمانات ذاتها تزيد من المخاطر أو تقلّل منها؛

د- **المخاطر المتعلقة بالظروف العامة:** ترتبط هذه المخاطر عادة بالمخاطر المرتبطة بالظروف الاقتصادية والتطورات السياسية والاجتماعية وغيرها، فتزيد هذه المخاطر في ظروف الكساد مثلا وتنخفض في ظلّ ظروف الرواج والازدهار كما أن الاضطرابات السياسية تؤثر في زيادة المخاطر والاستقرار السياسي يحد من هذه المخاطر (موسى، نور، الحداد، و ذيب، 2012، صفحة 93).

هـ- **المخاطر المتصلة بأخطاء البنك:** ترتبط هذه المخاطر بمدى قدرة إدارة الائتمان في البنك من متابعة الائتمان المقدم للعميل، التحقق من قيام العميل بالمتطلبات المطلوبة، ومن الأخطاء التي تحصل وتزيد من

المخاطر الائتمانية هي عدم قيام البنك بحجز ودائع العميل والتي تمّ وضعها كضمان للتسهيلات الائتمانية وقيام العميل بسحب هذه الوديعة؛

و- **المخاطر المتصلة بالغير:** وهي المخاطر التي ترتبط بمدى تأثير العميل طالب الائتمان، والبنك الذي قدم الائتمان، بأية أحداث أو أمور خارجة عن إرادتهم مثل إفلاس أحد عملاء البنك ذات المديونية العالمية (لعروسي و بوقرة، 2016، صفحة 300).

ثانيا: طرق تقييم المخاطر الائتمانية

ترتبط عملية منح القرض في البنوك بتوقع الحصول إما على عوائد مستقبلية كبيرة أو عدم تحصيل أي نوع من العوائد نتيجة خطر عدم سداد المقترض، وعليه تلجأ هذه الأخيرة إلى استخدام طرق مختلفة كتقييم الخطر المحتمل عن عملية منح الائتمان (بن زكورة و سعيدي، 2020، صفحة 87).

1- طريقة النسب المالية:

تعتبر هذه الأخيرة من أهم الطرق التي يعتمد عليها البنك في تقييمه للمخاطر المحتملة، يعتمد هنا على معرفة المركز المالي لطالب القرض وكذا وضعيته المستقبلية ومدى قدرته على توليد الأرباح لتسيير نشاطه وتسديد التزاماته (بن زكورة و سعيدي، 2020، صفحة 88)، أي أن البنك يحاول التعرف على نقاط القوة والضعف لدى طالب القرض والتي تسمح له باتخاذ قرار منح القرض أولا، ويعتمد البنك في تحليله المالي للمقرض على الميزانية المالية أين يمكن أن يقوم بنوعين من التحليل (لطرش، 2003، صفحة 102).

أ- **نسب قروض الاستغلال:** يعمل البنك على التعرف على مجموعة من النسب الخاصة بالمقترض في حالة ما إذا كانت متعلقة بالاستغلال وهي تشمل (بن زكورة و سعيدي، 2020، صفحة 89):

- ✓ **نسب التوازن الوظيفي:** أين يتم حساب رأس المال العامل واحتياج رأس المال العامل للتمكن من استنتاج وضعية الخزينة؛
- ✓ **نسب الدوران:** ترتبط بدوران المخزون، الزبائن والموردون؛
- ✓ **نسب السيولة:** تعتمد على التعرف على مستوى السيولة.

ب-**النسب الخاصة بقروض الاستثمار**: تختلف نوعية المخاطر في قروض الاستثمار عن قروض الاستغلال، يقوم البنك في هذه الحالة بمنح قروض طويلة الأجل ما يعني تجميده لأمواله لفترة طويلة من الزمن، لذلك فهو يلجأ لحساب (قيلي، 2012، صفحة 43):

- ✓ **نسب التمويل الذاتي:** معرفة قدرة المقترض في اعتماده على أمواله الخاصة لتمويل مشروعه؛
- ✓ **نسبة التمويل الذاتي/ ديون الاستثمار لأجل:** أي قدرته على تسديد الديون؛
- ✓ **نسبة المديونية:** أي التعرف على حجم المديونية للمقترض؛
- ✓ **التقييم المالي للمشروع:** وذلك من خلال التعرف على صافي القيمة الحالية VAN، معدل العائد الداخلي TRI، وفترة الاسترداد PR، وطريقة مؤشر الربحية IP.

2- طريقة التنقيط:

هي آلية تنقيط تعتمد على التحاليل الإحصائية، تسمح بإعطاء نقطة أو وزن لكل طالب قرض أين يتمكن البنك من تحديد الخطر، وكذا تقدير الملاءة المالية لزبائنه قبل منحهم القرض، وتسمح عملية التنقيط بالتنبؤ بحالة العجز قبل حدوثها، إذ ظهرت هذه التقنية في سنوات الخمسينيات لدى البنوك الأمريكية ثم تطورت في فرنسا في سنوات السبعينيات، وهي اليوم مطبقة عالميا على مستوى جميع المؤسسات المالية، ويتم تنقيط القروض بالنسبة (الزبيدي، 2002، صفحة 178):

أ- للأفراد: يعتمد القرض التنقيطي بصفة عامة على (الزبيدي، 2002، صفحة 178):

- التحليل التمييزي الذي يسعى البنك من خلاله باستخدام الأساليب الإحصائية إلى التمييز بين مختلف عملائه من حيث مستوى الملاءة المالية لديهم، ورغبتهم في تسديد القرض مع جميع مستحقاته في تاريخ الاستحقاق؛
- تحديد الفئات الطالبة للقرض والمعلومات الخاصة بها؛
- استعمال نتائج التحليل على كل طالب قرض جديد.

ب- للمنظمات: يتم تقسيمها إلى مجموعتين الأولى ذات ملاءة مالية جيدة والثانية ذات ملاءة مالية غير جيدة، وذلك وفقا للمعايير التالية (قيلي، 2012، الصفحات 43-44):

- تاريخ تأسيس المنظمة وطبيعة نشاطها؛
- أقدمية وكفاءة المسيّر ورأسماله العامل؛
- مردودية المنظمة خلال سنوات متتالية معينة؛
- نوعية المراجعة والمراقبة المطبقة في المنظمة.

ثالثا: مفهوم ومبادئ إدارة المخاطر الائتمانية

1- تعريف إدارة المخاطر الائتمانية:

هناك العديد من التعاريف لإدارة المخاطر الائتمانية نذكر منها:

تعرف إدارة المخاطر الائتمانية بأنها: "النشاط الإداري الذي يهدف إلى التحكم بالمخاطر وتخفيضها إلى مستويات مقبولة، وبشكل أدقّ هي عملية تحديد وقياس والسيطرة وتخفيض المخاطر التي تواجه البنوك" (لعروسي و بوقرة، 2016، صفحة 300).

ويقصد بها أيضا: "الإدارة التي تهدف إلى تحديد وقياس ومراقبة والسيطرة على المخاطر الناشئة عن احتمال التخلف عن سداد القروض والحفاظ على المخاطر ضمن حدود مقبولة وتلبية المتطلبات التنظيمية" (لعروسي، 2017، صفحة 50).

كما يمكن تعريف إدارة المخاطر الائتمانية أنها: "مجموعة الترتيبات الإدارية التي تهدف إلى حماية أصول وأرباح البنك وتقليل الخسائر إلى أدنى مستوياتها، وذلك بتحديد نوعية هذه المخاطر وقياسها والعمل على إعداد الإجراءات الكفيلة بالرقابة عليها" (بن معمر و جيلالي، 2020، صفحة 143).

ومن التعاريف السابقة يمكننا إعطاء التعريف الشامل التالي:

تعني إدارة المخاطر الائتمانية أنها إجراء منتظم ومتكامل يسعى إلى التحكم بالمخاطر والحدّ من تكرار حدوثها، وذلك عن طريق تحديدها وتحليلها وقياسها مع اختيار أفضل الوسائل بمواجهتها بأقل التكاليف من أجل الوصول إلى الأهداف المطلوبة.

2- أهمية إدارة المخاطر الائتمانية:

تتجلّى أهمية إدارة المخاطر الائتمانية فيما يلي (حشيش، 2017، صفحة 106):

- تعاظم المخاطر الائتمانية وتشكيلها نسبة كبيرة من المخاطر التي تواجهها البنوك؛
- كبر حجم أعمال البنوك وتطورها وتعقيدها وتكاملها وتأثرها بالنسبة العالمية المحيطة؛
- تدعيم الدور الرقابي على الائتمان المصرفي؛
- زيادة جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير الداخلية التي تمكن من توفير النماذج اللازمة لاتخاذ القرار بما يساعد إدارة البنك في الوصول إلى الأهداف المرسومة بنجاح.

3- مبادئ إدارة المخاطر الائتمانية:

ترتكز إدارة المخاطر الائتمانية على المبادئ التالية (الخطيب، 2005، صفحة 130):

- ✓ يتعين أن يولي البنك اهتماما كبيرا لمخاطر الائتمان، وتتميّز سياسة المخاطر في البنك بنزعة تحفظية وبالحكمة والحذر، فالثقة الائتمانية والالتزام والملاءة هي محور العلاقة بين المقرض والمقترض، وبدونها لا يمكن أن تقوم علاقة بينهما مهما كانت ربحية أو ثروة المقترض الحالية والمستقبلية؛
- ✓ يتعين أن يؤكد دليل الائتمان على حسن تنفيذ السياسة الائتمانية للبنك في العمليات اليومية في هذا المجال، ويتعيّن مراجعة هذا الدليل بصفة دورية لضمان تقيدها بسياسة البنك الائتمانية؛
- ✓ منع حدوث خسائر من مخاطر الائتمان ويتعيّن أن تحظى باهتمام كبير من مسؤولي البنك؛
- ✓ يتأكد البنك دائما لإدارة المخاطر من توفر المصادر الفنية والبشرية المناسبة لتحقيق الهدف؛
- ✓ التأكد من صحة إجراءات الموافقات والدفعات والمستندات الائتمانية حيث يتم مراجعتها ومراقبتها بشكل مستمر؛
- ✓ تحديد وقياس ومراقبة مخاطر الائتمان، إذ يجب أن تكون هذه الطرق والأدوات متناسبة مع حجم المخاطر والأنشطة المتعلقة بها وحجم مخاطر للبنك، وتتقيّد كافة مخاطر الائتمان بحدود مناسبة لكل منها وتتم مراقبتها دوريا؛

- ✓ يتعين أن تتم معالجة القروض الصعبة على أساس اعتبارات خاصة وبالتنسيق بين إدارات متابعة الائتمان المختلفة في هذا المجال.

رابعا: خطوات ومعايير إدارة المخاطر الائتمانية

1- خطوات إدارة مخاطر الائتمان:

تتلخص أهم خطوات إدارة المخاطر في الآتي:

أ- تحديد المخاطر: من أجل إدارة المخاطر لابدّ من البداية من تحديد لأن كل منتج أو خدمة يقدمها البنك ينطوي عليها عدة مخاطر على سبيل المثال هناك أربعة أنواع من المخاطر في حالة منح القروض وهذه المخاطر هي المخاطر الاقراض، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة والمخاطر تشغيلية، حيث أنّ تحديد هذه المخاطر يجب أن تكون عملية مستمرة ويجب أن تفهم المخاطر على مستوى كل عملية وعلى مستوى المحفظة ككل (ذيب، 2012، صفحة 131).

ب- قياس المخاطر: بعد تحديد المخاطر المتعلقة بنشاط معين، تكون الخطوة الثانية هي قياس هذه المخاطر حيث أن كل نوع من المخاطر يجب أن ينظر إليه بأبعاده الثلاثة وهي حجمه، مدته واحتمالية حدوثه، إن القياس الصحيح والذي يتم في الوقت المناسب على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة إلى إدارة المخاطر (خوبيزي، 2018، صفحة 54).

ج- ضبط المخاطر: بعد تحديد وقياس المخاطر تأتي الخطوة الثالثة وهي ضبط المخاطر حيث هناك ثلاث طرق أساسية لضبط المخاطر المهمة من أجل تجنب نتائجهم العكسية، وتتمثل في وضع حدود على بعض النشاطات، تقليل المخاطر أو إلغاء أثر هذه المخاطر (ذيب، 2012، صفحة 131).

د- مراقبة المخاطر: على البنوك أن تعمل على إيجاد نظام معلومات قادر على تحديد وقياس المخاطر بدقة وبنفس الأهمية يكون قادر على مراقبة التغيرات المهمة في وضع المخاطر لدى البنك؛

وبشكل عام فإن الرقابة على المخاطر تعني تطور أنظمة التقارير في البنك التي تبين التغيرات المعاكسة في وضع المخاطر لدى البنك وما هي الاستعدادات المتوفرة لديه للتعامل مع هذه المتغيرات (خوبيزي، 2018، صفحة 54).

2- معايير إدارة المخاطر الائتمانية:

تتجلّى معايير إدارة المخاطر الائتمانية فيما يلي:

أ- توافر المناخ الملائم لإدارة المخاطر الائتمانية: يقصد بتوافر المناخ الملائم لإدارة المخاطر الائتمانية موافقة مجلس إدارة البنك على الإستراتيجية والسياسات الهامة لمنح الائتمان (خان و أحمد، 2003، صفحة 38).

ب- توفر إجراءات سليمة لمنح الائتمان: تأسيس معايير سليمة واضحة لمنح الائتمان، تساعد في تحديد الملاءة الائتمانية للمقترض في عمليات المصرف، وفي تحديد هيكل الائتمان والغرض منه، ومصادر استيراده وسجل أداء المستفيد من التمويل من حيث إيفائه بالتزاماته، ومقدرته الحالية على السداد والآجال والشروط التي بموجبها سيمنح بها (شابرا و أحمد، 2006، صفحة 67).

ج- توافر إجراءات للتعامل مع الائتمان ومتابعته: يتضمن توفر إجراءات للتعامل مع الائتمان ومتابعته ما يلي (زرارقي، 2012، صفحة 123):

- ✓ توفر نظام للتعامل مع ملفات الائتمان وتحديث بياناتها ومستنداتها؛
- ✓ متابعة تنفيذ الائتمان لمعرفة مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات والقوانين والتعليمات الرقابية (الوضع المالي الحالي للعميل، مدى استخدام العملاء للحدود الائتمانية، مدى جودة الائتمان والتصنيف وتكوين المخصصات)؛
- ✓ التصنيف الداخلي للائتمان والذي يساعد على منح الائتمان ومتابعة مدى جودته وتسعيره، تحديد خصائص المحفظة الائتمانية والتركيزات الائتمانية، تحديد القروض المتعثرة ومدى كفاية المخصصات.

د- توفر إجراءات كافية للرقابة على مخاطر الائتمان: تتضمن الإجراءات الكافية للرقابة على مخاطر الائتمان في وجود ما يلي (شابرا و أحمد، 2006، صفحة 68):

- ✓ إنشاء جهاز تقييم ومتابعة مستقل لعملية إدارة مخاطر الائتمان بالبنك ومراجعة هذه العملية، والتأكد من أن الإدارة العليا مستعدة للقيام بالإجراء اللازم لإدارة الائتمان الذي يواجه المصاعب؛
- ✓ ضرورة وجود رقابة داخلية للتأكد من الإبلاغ عن الاستثناءات في السياسات الائتمانية والحدود الائتمانية.

المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول مقررات لجنة بازل II وIII

نظرا لما شهده العالم من أزمات مالية خاصة أزمة 2008 والأزمات البنكية وانتشار العولمة وكذلك ظهور منتجات مالية عالية المخاطر أدى بالبنوك إلى التفكير في ضرورة تبني اقتراحات ومبادئ بازل لضمان ملاءة وسلامة البنوك وتعزيز قدرتها على تجاوز الأزمات، قبل التطرق إلى اتفاقية بازل II وIII ومقرراتها وجب علينا إعطاء لمحة عن لجنة بازل والتعرف على اتفاقية بازل I وأهم ما ورد فيها.

أولا: لمحة عن لجنة بازل

1- نشأة لجنة بازل:

تشكلت لجنة بازل للرقابة المصرفية سنة 1974 بمدينة بازل السويسرية من قبل محافظي البنوك المركزية لمجموعة الدول الصناعية العشرة الكبرى بالتعاون مع السلطات النقدية لكل من لوكسمبورغ وسويسرا وبرعاية بنك التسويات الدولية في أعقاب افلاس بنك هيرسات في ألمانيا وبنك فرانكلين في الولايات المتحدة الأمريكية، ويعود

ذلك نتيجة تفاقم المشاكل المالية وتزايد حجم الديون الخارجية لدول العالم والمنافسة القوية من جانب البنوك اليابانية للبنوك الأمريكية والأوروبية (عريس و بحوصي، 2017، صفحة 100) بسبب نقص أموال تلك البنوك، ولقد أنجزت اللجنة تقريرها النهائي بعد دراسة ما ورد من آراء وتوصيات في 1988، حيث وافق مجلس المحافظين للبنوك المركزية للدول الصناعية وكذا الاتحاد الأوروبي على تقرير لجنة بازل الخاص باقتراح معيار موحّد لكفاية رأسمال (خان و أحمد، 2003، الصفحات 102-103).

2- تعريف لجنة بازل:

لجنة بازل هي هيئة أنشئت في عام 1974 للنظر وتقديم مقترحات بشأن الرقابة المصرفية، يقع مقرّها في بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا ومن هنا جاء اسمها "لجنة بازل"، وهي تتألف من كبار ممثلي السلطات الإشرافية المصرفية لدول مجموعة العشرة والبنوك المركزية للدول الصناعية الكبرى (Benamghar, 2012, p. 66).

ويمكن القول أن لجنة بازل هي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية، وإنما أنشئت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية، وتجتمع هذه اللجنة أربع مرات سنويا ويساعدها عدد من فرق العمل الفنيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك، وتتمثل قرارات وتوصيات اللجنة في وضع المبادئ والمعايير المناسبة للرقابة على البنوك مع الإشارة إلى نماذج الممارسات الجيدة في مختلف البلدان بغرض تحفيز الدول على إتباع تلك المبادئ والمعايير والاستفادة من هذه الممارسات (آيت عكاش، 2013، صفحة 21).

3- أهداف لجنة بازل:

تهدف لجنة بازل إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية وهي (أبو كمال، 2007، صفحة 30):

- المساعدة في تقوية واستقرار النظام البنكي الدولي وذلك عن طريق:
  - تقرير حدود دنيا لكفاية رأس المال بالبنوك؛
  - تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك؛
  - تبادل المعلومات بين السلطات الرقابية.
- الحدّ من آثار المنافسة غير العادلة، والتي تنتج من تطبيق متطلبات متباينة لكفاية رأس المال من السلطات الرقابية البنكية في البلدان المختلفة؛
- إدراج مخاطر مرتبطة بأصول خارج ميزانية البنوك (Off-Balance Sheet Obligations).

ثانيا: اتفاقيات لجنة بازل I وتداعيات ظهور اتفاقية بازل II

1- الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل I:

تشكلت لجنة بازل وعملت لعدة سنوات قبل نشر تقريرها النهائي سنة 1988، حيث أقرت اللجنة معيارا موحدا لكفاية رأس المال (خصاونة، 2008، الصفحات 113-114)، أي يتعيّن على كافة البنوك العاملة

الالتزام بأن تصل نسبة رأسمالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطرة الائتمانية إلى 8% كحد أدنى مع نهاية 1992، وفي ضوء هذا المعيار أصبح من المتعارف عليه تقييم ملاءة البنوك في مجال المعاملات الدولية يرتبط بمدى استيفائها للحد الأدنى لهذا المعيار (عبد المطلب، 2005، صفحة 82).

أ- التركيز على المخاطر الائتمانية: حيث تهدف الاتفاقية إلى حساب الحدود الدنيا لرأس المال أخذا بعين الاعتبار المخاطر الائتمانية أساسا بالإضافة إلى مراعاة مخاطر الدول إلى حد ما، ولم يشمل معيار كفاية رأس المال كما جاء بالاتفاقية عام 1988 مواجهة المخاطر الأخرى مثل مخاطر سعر الفائدة، مخاطر سعر الصرف ومخاطر الاستثمار في الأوراق المالية (نجار، 2014، الصفحات 95-96).

ب- تعميق الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها: ركزت الاتفاقية على نوعية الأصول والمخصصات التي يجب تكوينها للأصول والديون المشكوك فيها وغير ذلك من المخصصات ومن الضروري مراعاة كفاية المخصصات أولا ثم تطبيق معيار كفاية رأس المال (لعروسي، 2017، صفحة 56).

ج- تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية: وطبقا لهذه النظرة تقسم دول العالم إلى مجموعتين من الدول (عبد المطلب، 2013، صفحة 255):

- **مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ودول ذات ترتيبات خاصة مع صندوق النقد الدولي:** وهي الدول ذات مخاطر أقل من باقي دول العالم، وتضم دول هذه المجموعة الدول كاملة العضوية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD والدول التي يربطها بصندوق النقد الدولي ترتيبات إقراضية خاصة بشرط استبعاد أي دولة من هذه المجموعة لمدة خمس سنوات إذا ما قامت بإعادة جدولة الدين العام الخارجي لها؛
- **مجموعة الدول الأخرى في العالم:** وهي تضم باقي دول العالم، وينظر إلى هذه الدول على أنها ذات مخاطر أعلى من دول المجموعة الأخرى.

د- وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول: الوزن الترجيحي يختلف باختلاف الأصل من جهة وكذلك باختلاف الملتزم بالأصل من جهة أخرى، ومن هنا نجد أن الأصول تتدرج عند حساب معيار كفاية رأس المال من خلال أوزان خمسة وهي صفر، 10%، 20%، 50%، 100%، ولإتاحة قدر من المرونة في مجال التطبيق للدول المختلفة، وقد تركت اللجنة الحرية للسلطات النقدية المحلية لأن تختار تحديد بعض أوزان المخاطر، والجدول الموالي يعكس لنا أوزان المخاطرة حسب أصناف الأصول (بن عبد الرحمان، 2011، صفحة 66):

الجدول رقم (01): أوزان المخاطرة حسب أصناف الأصول داخل الميزانية العمومية للبنك

درجة المخاطرة	نوعية الأصول
صفر	النقدية + المطلوبات من الحكومات المركزية والبنوك المركزية بالإضافة إلى النقدية بضمان الأوراق المالية الحكومية + المطلوبات المقررة والمدعمة من حكومات وبنوك مركزية للدول OCDE
10% إلى 50%	المطلوبات (الأصول) من هيئات القطاع العام المحلية حسبما يتقرر وطنيا في كل دولة
%20	المطلوبات من بنوك تنمية الدولية وبنوك منظمة دول OCDE
%50	– الفقرات النقدية برسم التحصيل – القروض المضمونة برهونات عقارية
%100	جميع الأصول الأخرى بما فيها القروض التجارية + المطلوبات من القطاع الخاص + مطلوبات من خارج منظمة OCDE مطلوبات شركات القطاع العام الاقتصادي + المساهمات في شركات أخرى

المصدر: (بعلي، 2012، صفحة 12)

هـ– وضع معاملات تحويل الالتزامات العرضية: نظرا لأن الالتزامات العرضية لا يترتب عليها انتقال أموال من البنك إلى الغير مباشرة فهي تعدّ ائتمان غير مباشر وتنطوي على مخاطر أقل من الائتمان المباشر، لذلك يتم تحويل الالتزام العرضي إلى ائتمان مباشر باستخدام معامل التحويل الذي يحدّد درجة المخاطرة وفقا لطبيعة الالتزام ذاته، ويتمّ تحويل الائتمان المباشر إلى أصل خطر مرجحا باستخدام الوزن الترجيحي للمدين (لعراف، 2013، صفحة 88)، وفيما يلي معاملات التحويل لتلك المتعاملات:

الجدول رقم (02): معاملات التحويل للالتزامات العرضية

درجة المخاطر	الالتزامات العرضية
%100	بدائل الائتمان المباشر (مثل: الضمانات العامة للقروض بما في ذلك خطابات الاعتمادات تحت الطلب كضمان للقروض والأوراق المالية)، والقبولات المصرفية (بما في ذلك التظهير الذي يأخذ هذا الطابع).
%100	اتفاقيات البيع وإعادة الشراء وبيع الأصول مع حق الرجوع إلى البنك فيما يتعلق بمخاطر الائتمان.
%100	المشتريات المستقبلية للأصول، والالتزامات عن ودائع مستقبلية، والأوراق المالية، الأسهم المدفوعة جزئيا والتي تمثل التزامات عند سحب معين.
%50	بعض العمليات المتعلقة بالبنود العارضة مثل: سندات حسن الأداء وتأمينات العطاءات

	والكفالات وخطابات الاعتمادات المستندية المتعلقة بعمليات معينة.
%20	الالتزامات قصيرة الأجل ذات التصفية الذاتية (مثل الاعتمادات المستندية).

المصدر: (لعراف، 2013، صفحة 89)

و- معدل كفاية رأس المال: حيث يتكون رأس المال وفقا لمفهوم لجنة بازل من شريحتين أساسيتين (صابور، 2021، الصفحات 74-75):

- **الشريحة الأولى:** وتسمى رأس المال الأساسي، ويتمثل في حقوق المساهمين التي تتضمن الأسهم العادية المصدرة والمدفوعة بالكامل وكذلك الأسهم الممتازة غير تراكمية الأرباح، بالإضافة إلى الاحتياطات المعلنة والأرباح المحتجزة؛
- **الشريحة الثانية:** وتسمى رأس المال المساند أو التكميلي، تتكون من عناصر مساندة لحقوق المساهمين المتمثلة في القروض المساندة، الاحتياطات غير معلنة، احتياطات إعادة تقييم الأصول، مخصصات عامة مكونة لمواجهة أي مخاطر غير محددة وأدوات الدين المهجنة.

ومن هذا المنطلق قامت لجنة بازل بوضع قيود على استخدام عناصر رأس المال المساند تتمثل في (لعراف، 2013، صفحة 85):

- ✓ ألا يتعدى إجمالي عناصر رأس المال المساند 10% من عناصر رأس المال الأساسي؛
- ✓ أن يكون الحد الأقصى للقروض المساندة 50% من رأس المال الأساسي بغية عدم تركيز الاعتماد على هذه القروض؛
- ✓ أن يكون الحد الأقصى للمخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر غير محددة 1.25% من الأصول والالتزامات العرضية الخطرة، أي من مقام النسبة.

ومن ثم أصبح معدل كفاية رأس المال (نجار، 2014، صفحة 98):

$$\textbf{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{اجمالي رأس المال (الشريحة الأولى + الشريحة الثانية)}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطر}} \geq 8\%$$

2- المشاكل الناتجة عن تطبيق معايير لجنة بازل I:

ثمة صعوبات عديدة كانت نتيجة التطبيق الفعلي لمقررات بازل الصادرة في عام 1988 التي تتمثل بالخصوص فيما يلي (آيت عكاش، 2013، الصفحات 51-53):

- الغرض الأساسي من اتفاقية بازل I هو ضبط المنافسة بين بنوك الدول الصناعية المتقدمة، ولم تلبث هذه المعايير أن امتدت إلى العديد من دول خارج الدول الصناعية الكبرى، وقد اعتمد معيار كفاية رأس المال على مقياس واحد للمخاطر بتحديد أوزان لها، وبالتالي نسبة رأس المال المطلوب على أساس التفرقة بين أنواع المقترضين، وتتمتع حكومات وبنوك دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OCDE)

بمعاملة خاصة، حيث تعتبر خالية من المخاطر أي دون أي مقابل لرأس المال، في حين الإقراض للدول الأخرى ومؤسساتها ينبغي التحوط له بواقع 8% لكفاية رأس المال؛

- إضافة تكلفة أخرى على المشروعات البنكية تجعلها في موقف أضعف تنافسيا من المشروعات غير البنكية، التي تؤدي خدمات شبيهة إذ يتعين عليها زيادة عناصر رأس المال بما يتطلبه من تكلفة عند زيادة الأصول الخطرة؛
- تعتمد معيار كفاية رأس المال (نسبة كوك) على خطر الائتمان فقط دون الاهتمام بالمخاطر الأخرى؛
- قد يحاول أحد البنوك التهرب من الالتزام بالاتجاه إلى بدائل الائتمان التي تندمج خارج الميزانية مع إغفال تضمينها لمقام النسبة، الأمر الذي ينبغي متابعته من جانب سلطات الرقابة؛
- تعقيد التركيبات المستعملة من أجل الحصول على الأموال الخاصة يجعل بنيتها أقل شفافية؛
- ضعف في الحساسية اتجاه الخطر أي عدد محدود لفئات المخاطر والترجيحات.

3- تعديلات اتفاقية بازل I:

قامت لجنة بازل في أفريل 1995 بإصدار مجموعة من المقترحات الجديدة تضمنت إدراج مخاطر السوق في حساب الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال، وقد سمحت اللجنة للبنوك بوضع نماذج داخلية لتحديد رأس المال اللازم لمواجهة مخاطر السوق والتي قد تختلف من بنك لآخر، والهدف من وضع هذه التعديلات في اتفاق رأس المال هو توفير الضمانات الرأسمالية الصريحة والمحددة ضد مخاطر الأسعار التي تواجهها البنوك أثناء ممارسة أنشطتها التجارية، وتتمثل السمة الرئيسية لاقتراح 1995 في الاستجابة لأطراف الصناعة البنكية بالسماح للبنوك باستخدام النماذج الداخلية لقياس مخاطر السوق كبديل لاستخدام طريقة القياس الموحد الذي وضع في 1993 والذي كان المقترح تطبيقه على جميع البنوك (آل شبيب، 2012، الصفحات 312-313).

أشارت هذه التعديلات إلى ضرورة إضافة شريحة ثالثة لرأس المال تتمثل في القروض المساندة لأجل سنتين وفقا لمحددات معينة والتي يمكن استخدامها لمواجهة المخاطر السوقية (القروض المساندة هي سندات عالية المخاطر تطرح للاكتتاب العام بعائد أعلى من سعر السوق نظرا لاحتمال تعرض حامليها للخسائر التي قد يحققها البنك أي تقترب طبيعتها في حالة الخسارة إلى حقوق المساهمين بالمصرف)، بعد أن أصبح رأس المال يتكون من ثلاثة شرائح، وكذلك بعد إدخال مخاطر السوق في حساب معيار كفاية رأس المال (شاكر، 2022، صفحة 25).

أصبحت القاعدة المستخدمة في حساب نسبة كفاية رأس المال كالتالي (عبد المطلب، 2013، صفحة 274):

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{إجمالي رأس المال (شريحة الأولى + الشريحة الثانية + شريحة ثالثة)}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة + مقياس المخاطر السوقية} \times 12.5} \geq 8\%$$

ونتيجة لأوجه القصور التي عرفتها اتفاقية بازل I وعدم قدرتها على تحقيق السلامة والاستقرار في النظام البنكي العالمي، وبعد عدة جهود ومشاورات مع الهيئات الرقابية والبنوك المركزية قامت لجنة بازل بإصدار اتفاقية جديدة هي بازل II (شاكر، 2022، صفحة 27).

ثالثا: اتفاقية بازل II ومقرراتها

1- تعريف وأسباب صدورها:

تعتبر اتفاقية بازل II نتاج جهد للجنة بازل للرقابة المصرفية على مدى عدة سنوات بغية التقارب الدولي لقياس رأس المال ومعايير كفاية رأس المال ومواكبة التطورات الحاصلة في الساحة المالية الدولية (صابور، 2021، صفحة 82)، حيث قامت اللجنة في سنة 1999 بنشر اقتراحات أولية لإطار جديد لقياس كفاية رأس المال يحل محل اتفاقية لسنة 1988، بحيث أدخلت فيه معايير جيدة تأخذ في الاعتبار وبشكل دقيق في شمولية المخاطر التي تتعرض لها المصارف لتشمل مخاطر التشغيل، كما تقدمت اللجنة في سنة 2001 بمقترحات أكثر تحديدا وتفصيلا حول الإطار الجديد لمعدل كفاية رأس المال وطلبت إرسال تعليقات عليها من المعنيين والمختصين والهيئات قبل شهر ماي 2001، وكان من المتوقع أن تقوم اللجنة بإصدار النسخة النهائية للاتفاق سنة 2001 ولكن لكثرة الردود والملاحظات تأخر إصداره إلى غاية سنة 2004، كما حدد لها أجل تطبيق يمتد إلى سنة 2006 والذي عرف باتفاق بازل II (سليمان، 2006، الصفحات 155-156).

دخلت اتفاقية بازل II حيز التطبيق بدلا من اتفاقية بازل I ابتداءً من 01 جانفي 2007، حيث وضعت اللجنة ترتيبات انتقالية لتطبيق هذه الاتفاقية والتي يمكن توضيحها في الجدول التالي (صابور، 2021، صفحة 82):

الجدول رقم (03): رزنامة تطبيق اتفاقية بازل II

التاريخ	حيز التطبيق
جوان 2004	الإعلان عن الاتفاقية الجديدة
2005/12/31	البدء في تطبيق اتفاقية بازل II وبازل I بشكل متوازي
2006/12/31	البدء في تطبيق اتفاقية بازل II باستثناء المناهج المتقدمة في قياس المخاطر الائتمانية والتشغيلية
2007/12/31	تطبيق كل المناهج

المصدر: (صابور، 2021، صفحة 83)

وقد قامت لجنة بازل بإصدار اتفاقية بازل II نتيجة لمجموعة من الظروف والأسباب نذكر منها (قارون، 2013، الصفحات 25-26):

- ❖ عدم مراعاة مقررات بازل لسنة 1988 لدى تحديد أوزان المخاطر اختلاف درجة التصنيف بين مدين وآخر؛
- ❖ من غير المناسب الاستمرار في التفرقة بين الدول على أساس كونها OECD أو من غيرها NON-OECD، وذلك لأن مجموعة من الدول في المجموعة الأخيرة تتمتع بجدارة ائتمانية عالية بينما تتسم اقتصاديات البعض الآخر منها بتقلبات ذات مستويات مرتفعة مما يتطلب اختلاف أوزان المخاطر من دولة لأخرى؛
- ❖ العمل على تحسين الأساليب المتبعة من قبل البنوك لقياس وإدارة الائتمان؛
- ❖ ظهور مخاطر جديدة مثل:
  - مخاطر تقلب أسعار الفائدة بالنسبة للأصول والالتزامات والعمليات خارج الميزانية بغرض الاستثمار طويل الأجر؛
  - مخاطر أخرى مثل مخاطر التشغيل.

2- أهداف اتفاقية بازل II:

تعتبر اتفاقية لجنة بازل II أكثر صعوبة من اتفاقية بازل I وهذا يرجع إلى أن تقييم المخاطر في بيئة تتميز بتطوير وزيادة الأدوات المالية الجديدة والاستراتيجيات الخاصة بها والتي أثارتها العولمة المصرفية، فكانت الأهداف منها متعددة نذكرها فيما يلي (صالحي، 2015، صفحة 134):

- ✓ الاتساق بأكبر درجة ممكنة بين حجم رأس المال المطلوب وحجم المخاطر التي يتعرض لها البنك؛
- ✓ تشجيع البنوك على استخدام أنظمتها الداخلية لتحديد وتنفيذ مستويات مناسبة لرأس المال التنظيمي؛
- ✓ تطوير الحوار والتفاهم بين مسؤولي البنك والسلطات الرقابية الوطنية فيما يتعلق بقياس وإدارة المخاطر والعلاقة بين حجم رأس المال والمخاطر؛
- ✓ زيادة درجة الشفافية بالنسبة للمخاطر التي يتعرض لها البنك؛
- ✓ تطوير طرق قياس وإدارة المخاطر البنكية.

3- الركائز الرئيسية لاتفاقية بازل II:

تقوم الاتفاقية الجديدة بازل II على ثلاثة ركائز أساسية تتمثل في: المتطلبات الدنيا لرأس المال، المراجعة الإشرافية (الرقابية) وانضباط السوق (الشفافية)، وسيتم تبيان هذه الركائز في الشكل التالي (عريس و بحوصي، 2017، صفحة 105):

الشكل رقم (01): الإطار الهيكلي لاتفاقية بازل II

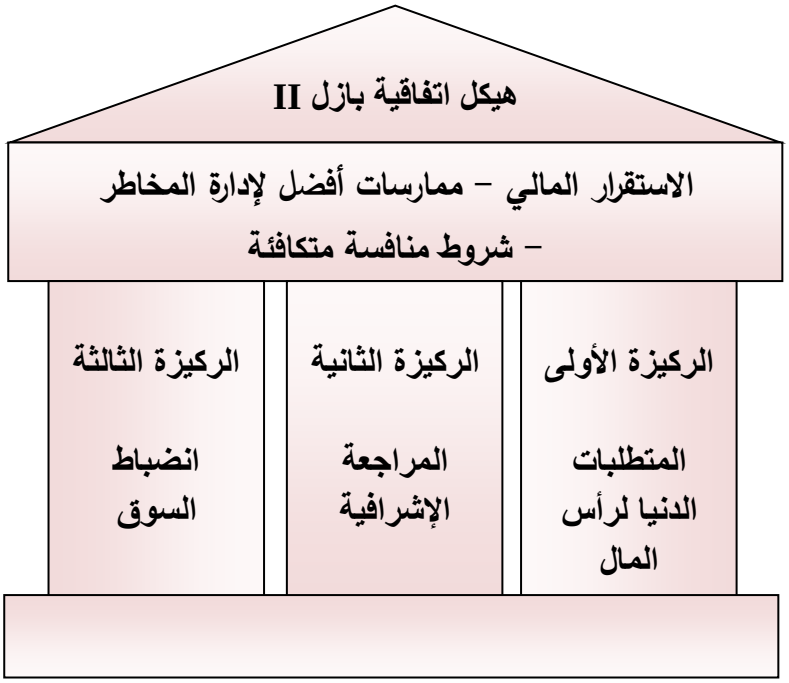

المصدر: (Balthazar, 2006, p. 45)

أ- الدعامة الأولى: "المتطلبات الدنيا لرأس المال": يستند معيار كفاية رأس المال حسب هذه الاتفاقية إلى مبدأ أنّ مستوى رأس مال البنك ينبغي أن يكون مرتبطا بالمخاطر التي قد يتعرض لها البنك، فبموجبها تم إدراج مخاطر التشغيل في حساب كفاية رأس المال حيث أصبح قياسها يتم اعتمادا على ثلاث أنواع للمخاطر، مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية مع استخدام عدد من النماذج لقياس أي نوع من هذه المخاطر (عريس و بحوصي، 2017، صفحة 104)، وتحسب كما يلي (بعلي، 2012، صفحة 17):

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{إجمالي رأس المال}}{\text{مخاطر الائتمان + مخاطر التشغيل + مخاطر السوق}} \geq 8\%$$

ب- الدعامة الثانية: "المراجعة الاشرافية (الرقابية)": تتطلب عملية المراجعة قيام السلطات الرقابية بالتأكد من أن كل بنك لديه إجراءات داخلية متينة تساعده على تقييم كفاية رأس المال مبنيا على تقييم مفصل للمخاطر لديه، إذ أنّ الإطار الجديد يشدد على أهمية أن يمتلك كل بنك نظام متطور لتقييم العملية الداخلية لكفاية رأس مال يتماشى مع مخاطر البنك وبيئته الرقابية (موسى، نور، الحداد، و ذيب، 2012، الصفحات 277-278).

ترتكز هذه الدعامة على أربعة مبادئ أساسية هي (نجار، 2014، الصفحات 105-106):

- ✓ يجب على البنوك امتلاك أساليب لتقييم الكفاية الكلية لرأس المال وفقا لحجم المخاطر، وأن تمتلك أيضا إستراتيجية للمحافظة على مستويات رأس المال المطلوبة؛

- ✓ يجب على الجهة الرقابية مراجعة أساليب تقييم كفاية رأس المال لدى البنوك الخاضعة لها، واتخاذ الإجراءات المناسبة عند عدم قناعتها بعدم كفاية رأس المال الموجود؛
- ✓ إلزام البنوك بالاحتفاظ بزيادة في رأس المال عن الحد المطلوب؛
- ✓ يتعين على الجهة الرقابية التدخل في وقت مبكر لمنع انخفاض أو تراجع رأس المال عن المستوى المطلوب واتخاذ إجراءات سريعة في حال عدم المحافظة على هذا المستوى.

جـ- الدعامة الثالثة: "انضباط السوق": يهدف إلى تعزيز وتحسين مناخ الإفصاح والشفافية لدى البنوك من خلال توفيرها مزيد من المعلومات في السوق حول المساهمين والدائنين والتمكن من مراقبة وإدارة البنك على نحو أكثر فعالية لضمان سلامة وتحقيق الاستقرار المصرفي في المستقبل (عريس و بحوصي، 2017، صفحة 105).

رابعا: انعكاسات مقررات بازل II على إدارة البنوك

للاتفاقية عدة انعكاسات إيجابية كما لها انعكاسات سلبية كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): انعكاسات مقررات بازل II

الانعكاسات الإيجابية	الانعكاسات السلبية
• ضمان سلامة المصارف ومنه الاسهام في دعم واستقرار النظام المصرفي الدولي من خلال الحفاظ على حد أدنى من رأس المال وإزالة التفاوت في قدرة المصارف على المنافسة؛ • إلغاء كل تمييز ما بين الدول وحصرها على المخاطر التي تعملها فقط؛ • بإمكان المصارف التي تطبق أسلوب التقييم الداخلي أن تستفيد من تخفيض رأس المال؛ • الدقة والمرونة في قياس وتعيين المخاطر والأخذ في الحسبان بعض الأدوات المستحدثة للتقليل منها.	• اتجاه المصارف إلى احتجاز نسب مرتفعة من الأرباح من أجل زيادة قاعدة رأس المال؛ • ارتفاع التكاليف الناتجة عن زيادة رأس المال في المصارف ستؤدي إلى ضعف موقفها التنافسي أمام البنوك الأخرى التي لا تخضع لقواعد هذا المعيار؛ • تتطلب الاتفاقية من المصارف ضرورة توافرها على نظام لتقدير مدى كفاية رأس المال بالنسبة لكل سوق أو نشاط، ما يتطلب تقنيات حديثة غير متوفرة بمعظم بنوك الدول النامية؛ • يربط إطار اتفاقية بازل II مصير القطاع المصرفي بمجموعة من مؤسسات التصنيف الائتماني الدولية التي هي في بعض الأحيان لا تخضع لأي جهة رقابية.

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على (صابور، 2021، الصفحات 96-97).

رابعا: اتفاقية بازل III ومقرراتها

سعت لجنة بازل إلى إعادة النظر في إطار اتفاقية بازل II بغية تعزيز وتطوير المعايير الاحترازية من المخاطر التي تكون سببا في نشوء الأزمات المالية والمصرفية، وقامت على إثرها بإصدار تعديلات إضافية على الاتفاقية في 13 جويلية 2009 أطلق عليها "اتفاقية بازل 2.5" لكي تساعد على التخفيف من حدة الأزمة المالية وألزمت البنوك بتطبيقها بنهاية سنة 2010، وبالرغم من التعديلات المعتمدة من طرف اللجنة إلا أن ذلك لم يمنعها من البحث في تطوير وتعزيز المعايير الاحترازية للرقابة المصرفية وعليه فقد جاءت اتفاقية بازل III في سياق تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 بهدف تعزيز الثقة في البنوك وجعلها قادرة على استيعاب الصدمات والأزمات (بعزيز، 2019، صفحة 160).

1- تعريف وأسباب صدور اتفاقية بازل III

أ- تعريف اتفاقية بازل III:

تعرف اتفاقية بازل III على أنها عبارة عن مجموعة من التدابير التي طورتها لجنة بازل للرقابة المصرفية، تسعى من خلالها إلى تحسين إدارة المخاطر وتعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك على مستوى العالم مما يؤدي إلى تحسين قدرة القطاع البنكي على استيعاب الصدمات والأزمات الناتجة عن الضغوط الاقتصادية والمالية أيًا كان مصدرها (خليفة و للوشي، 2016، صفحة 230).

ب- أسباب صدور اتفاقية بازل III:

في أعقاب الأزمة المالية العالمية دعا زعماء مجموعة العشرين الجهات التنظيمية ومسؤولي البنوك المركزية إلى إعادة النظر في القوانين والقواعد الدولية التي تنظم عمل البنوك لاسيما اتفاقية بازل II، ولهذا أعلنت لجنة بازل في سبتمبر 2010 عن سن قواعد أكثر صرامة بشأن إدارة البنوك في محاولة لجعلها أكثر قدرة على مواجهة الأزمات سميت باتفاقية بازل III، وتطمح هذه الاتفاقية إلى تعزيز صلابة الجهاز البنكي العالمي من خلال معالجة العديد من العيوب التي كشفت عنها الأزمة المالية العالمية الأخيرة وذلك بطرح معايير جديدة لكفاية رأس المال والمديونية والسيولة من أجل تعزيز قدرة النظام البنكي على تحمل الأزمات وتحسين تسيير المخاطر وزيادة الشفافية (عياش، 2013، الصفحات 453-454)، ويمكن إيجاز أهم أسباب اللجوء إلى بازل III في النقاط التالية (عباسي و أولاد زاوي، 2019، صفحة 467):

- ✓ مستوى كفاية رأس المال ومكوناته في بازل II غير مناسب وكافي وهو أحد أسباب إفلاس العديد من البنوك بحكم عدم قدرته على امتصاص الصدمات؛
- ✓ في اتفاقية بازل II تم تفويض تقييم مخاطر الائتمان إلى مؤسسات غير بنكية مثل وكالات التصنيف وهو ما أدى إلى التضارب في المصالح، كما تم تسجيل ضعف النماذج الداخلية لقياس المخاطر والتنبؤ والتي أكدت الأزمة قصورها وفشلها؛

✓ لم تحظى الركيزتين الأولى والثانية في بازل II باهتمام كبير للغاية بحكم أنهما يتطلبان شفافية كاملة حول مكونات رأس المال وكذا تبيان مخاطر البنوك ومحاولة فهمها.

2- إصلاحات لجنة بازل III

الهدف من إصلاحات لجنة بازل III هو تحسين قدرة القطاع المالي على مواجهة الصدمات الناشئة عن الضغط الاقتصادي والمالي أيا كان مصدره ما يقلل من خطر تسربها من القطاع المالي إلى الاقتصاد الحقيقي، وعادة ما تصور الابتكارات معايير أكثر من تلك المكتسبة تحت بازل II، وفيما يلي أبرز هذه التعديلات والمعايير الجديدة التي جاءت بها مقررات بازل III (معهد الدراسات المصرفية، 2012، صفحة 2):

- إلزام البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز يعرف بإسم رأس مال أساسي وهو من المستوى الأول، ويتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها ويعادل 4.5% على الأقل من أصولها التي تكتنفها المخاطر بزيادة النسبة الحالية والمقدرة بنحو 2% وفق اتفاقية بازل II؛
- تكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية ويعادل 2.5% من الأصول، أي أن البنوك يجب أن تزيد كمية رأس المال الممتاز الذي تحتفظ به لمواجهة الصدمات المستقبلية إلى ثلاث أضعاف ليبلغ نسبة 7%، وفي حالة انخفاض نسبة الأموال الاحتياطية عن نسبة 7% يمكن للسلطات المالية أن تفرض قيودا على توزيع البنوك للأرباح على المساهمين أو منح المكافآت المالية لموظفيها، ورغم الصرامة في المعايير الجديدة إلا أنّ المدة الزمنية لتطبيق هذه المعايير وصلت إلى عام 2019 ما جعلت البنوك تتنفس الصعداء (الأخضر و الطاهر، 2016، صفحة 310).
- بموجب الاتفاقية الجديدة ستحتفظ البنوك بنوع الاحتياطي لمواجهة الأثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين الصفر و2.5% من رأس المال الأساسي (حقوق المساهمين) مع توافر حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة لدى البنوك وذلك لضمان عدم تأثرها بأداء دورها في منح الائتمان والاستثمار جنبا إلى جنب، مع توافر نسب محددة من السيولة لضمان قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء؛
- رفع معدل المستوى الأول من رأس المال الإجمالي الحالي من 4% إلى 6% وعدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال، وكان العمل تدريجيا بهذه الإجراءات ابتداءً من يناير 2013 وصولا إلى بداية العمل بها في عام 2015 وتنفيذها بشكل نهائي عام 2019 (معهد الدراسات المصرفية، 2012، صفحة 3).
- شملت هذه الحزمة من الإصلاحات أيضا اعتماد مقاييس جديدة بخصوص السيولة تستوجب الحصول على الموافقة من طرف قادة دول المجموعة العشرين، حيث سيتعين على البنوك تقديم أدوات أكبر للسيولة مكونة من أصول عالية مثل السندات الحكومية (الأخضر و الطاهر، 2016، صفحة 310).

- رفع نسبة كفاية رأس المال إلى 10.5% عوض 8%، كما ترتكز الإصلاحات المقترحة على جودة رأس المال إذ أنها تتطلب فورا أكبر من رأس المال المكون لحقوق المساهمين في اجمالي رأس المال البنك؛
- اقترحت الاتفاقية الجديدة اعتماد نسبتين في الوفاء بمتطلبات السيولة، الأولى للمدى القصير وتعرف بنسبة تغطية السيولة والثانية لقياس السيولة البنيوية في المدى المتوسط والطويل؛
- أضافت بازل III معيار جديد وهو الرافعة المالية، وتمثل الأصول داخل وخارج الميزانية بدون أخذ المخاطر بعين الاعتبار إلى رأس المال من الشريحة الأولى وهذه النسبة يجب ألا تقل عن 3% (بن بوزيان، بن حدو، و بن عمر، 2011، صفحة 28).

3- محاور اتفاقية بازل III

جاءت اتفاقية بازل III في شكل محاور أساسية تأمل من خلالها اللجنة محاولة التأثير الإيجابي على النظام البنكي العالمي ومعالجة الثغرات الموجودة في الاتفاقية II، وتتكون الاتفاقية من خمسة محاور أساسية وهي (لعروسي، 2017، صفحة 59):

أ- **المحور الأول:** ينص هذا المحور على تحسين نوعية وبنية وشفافية البنوك، وتجعل مفهوم رأس المال الأساسي مقتصرا على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة من جهة أخرى، مضافا إليها أدوات رأس المال الغير مشروطا بعوائد وغير مقيدة بتاريخ استحقاق أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر قبل الودائع أو قبل أي مطلوبات للغير غير البنك، وأسقطت بازل III كل ما عدا ذلك من مكونات رأس المال التي كانت مقبولة عملا بالاتفاقيات السابقة (الأخضر و الطاهر، 2016، صفحة 311).

ب- **المحور الثاني:** تشدد مقترحات لجنة بازل على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين من خلال فرض متطلبات رأسمال إضافية للمخاطر المذكورة وكذلك تغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق (عياش، 2013، صفحة 455).

ج- **المحور الثالث:** تدخل لجنة بازل نسبة جديدة هي نسبة الرفع المالي وهي تهدف لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام البنكي وهي نسبة بسيطة، كما أن المخاطر التي لا تستند إلى نسبة الرفع المالي تستكمل متطلبات رأس المال على أساس المخاطر وهي تقدم ضمانات إضافية في وجه نماذج المخاطر ومعايير الخطأ وتعمل كمعيار إضافي موثوق لمتطلبات المخاطر الأساسية (لعروسي، 2017، صفحة 60).

د- **المحور الرابع:** يهدف هذا المحور إلى الحد من إتباع البنوك سياسات منح ائتمان مواكبة أكثر مما يجب، فتزيد التمويل المفرط للأنشطة الاقتصادية في مرحلة النمو والازدهار وتمنع أيام الركود الاقتصادي عن منح الائتمان فتعمق الركود الاقتصادي وتطيل مداه الزمني (الأخضر و الطاهر، 2016، صفحة 312).

هـ- **المحور الخامس:** يهتم هذا المحور بمسألة السيولة التي تبيّن أثناء الأزمة العالمية الأخيرة مدى أهميتها لعمل النظام المالي والأسواق بكاملها، ومن الواضح أن لجنة بازل ترغب في بلورة معيار عالمي للسيولة،

وتقترح اعتماد نسبتين الأولى هي نسبة السيولة والتي تتطلب من البنوك الاحتفاظ بأصول ذات درجة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي لديها حتى 30 يوما أما النسبة الثانية فهي لقياس السيولة المتوسطة والطويلة الأمد والهدف منها أن يتوافر للبنوك مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها (عياش، 2013، صفحة 456).

3- المقارنة بين اتفاقية بازل II وبازل III

أ- أوجه التشابه بين اتفاقية بازل II وبازل III:

يمكن إبراز أهم أوجه التشابه بينهما كما يلي (عريس و بحوصي، 2017، صفحة 110):

- النشأة جاءت في أعقاب أزمات مالية، فاتفاقية بازل II جاءت عقب أزمة المكسيك وأزمة جنوب شرق آسيا ونفس الشيء لاتفاقية بازل III التي جاءت بعد الأزمة المالية العالمية 2008؛
- الاتفاقيتين تشملان على نفس المخاطر وهي مخاطر الائتمان، مخاطر السوق ومخاطر التشغيل.

ب- أوجه الاختلاف بين اتفاقية بازل II وبازل III:

يمكن إبراز الاختلاف بينها من حيث مكونات رأس المال ومعدل كفاية رأس المال في الجدول الموالي:

الجدول رقم (05): أوجه الاختلاف بين متطلبات رأس المال حسب بازل II وبازل III

المتطلبات	بازل II	بازل III
معدل كفاية رأس المال	%8	%10.5
نسبة الحد الأدنى من حقوق المساهمين	%2	%4.5
نسبة الشريحة الأولى	%4	%6
هامش الحفاظ على رأس المال	-	%2.5-0

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على (Lilius, 2012, pp. 27-29)

- بموجب اتفاقية بازل III قامت اللجنة بإلغاء الشريحة الثالثة (القروض المساندة) من مكونات رأس المال حسب بازل II وتعويضها بشريحة جديدة لرأس المال تعرف برأس المال التحوطي؛
- إدراج لجنة بازل لنسب جديدة في اتفاقية بازل III، إذ اقترحت اعتماد نسبتين للوفاء بمتطلبات السيولة (نسبة تغطية السيولة)، (نسبة صافي التمويل المستقر) إضافة إلى نسبة أخرى (نسبة الرافعة المالية)؛
- تهدف اتفاقية بازل II إلى تحقيق سلامة البنوك فرادى (السياسة الاحترازية الجزئية)، بينما تهدف بازل III لتحقيق استقرار النظام المصرفي ككل (السياسة الاحترازية الكلية)؛
- تركيز بازل III على معالجة مخاطر التوريق التي كانت السبب الأول في حدوث الأزمة المالية 2008، وذلك من خلال فرض متطلبات رأس مال إضافية على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة

والناشئة عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين، إضافة إلى الاهتمام بمخاطر السيولة التي كانت من أسباب تفشي الأزمة المالية؛

- تطبيق مقررات بازل III أكثر تكلفة من تطبيق مقررات بازل II خاصة فيما يتعلق بمعيار كفاية رأس المال والسيولة ونسبة الرافعة المالية، حيث أنه يزيد من تكلفة البنوك ويؤثر على أدائها المالي وبالتالي تراجع ربحيتها (عريس و بحوصي، 2017، صفحة 111).

المطلب الثالث: أساليب إدارة المخاطر الائتمانية وفق مقررات لجنة بازل II وIII

هناك عدة أساليب لقياس المخاطر الائتمانية أقرتها لجنة بازل في اتفاقيتها الثانية تتمثل في الأسلوب المعياري وأسلوب التصنيف الداخلي، وبعد الأزمة المالية العالمية التي ضربت الاقتصاد العالمي التي كانت نتاجا للعجز الشديد في البنوك على أن يكون لديها سيولة جاءت اتفاقية بازل III لسد الثغرات المالية وركزت أساسا على مخاطر السيولة، كما وضعت مجموعة من المعايير الجديدة لقياس المخاطر الائتمانية.

أولا: أساليب قياس المخاطر الائتمانية وفق مقررات لجنة بازل II

1- الأسلوب المعياري (النمطي)

يقيس هذا الأسلوب مخاطر الائتمان المماثلة لاتفاقية بازل I، ولكن لديه حساسية أكبر للمخاطر لأنه يستخدم التصنيفات الائتمانية لمؤسسات التصنيف الخارجية لتحديد الأوزان المستخدمة عند حساب الأصول المرجحة بالمخاطر، وتكون الهيئات الإشرافية المحلية هي المسؤولة عن الاعتراف بوكالات التصنيف الخارجية وفقاً لمعايير محددة مثل: الموضوعية، الاستقلالية، والكشف عن منهجيات التقييم (Stephanou & Mendoza, 2005, p. 17)، وقد يكون من المفيد عرض درجات التصنيف الائتماني لواحدة من أكبر المؤسسات الدولية للتصنيف الائتماني:

الجدول رقم (06): درجات التصنيف الائتماني للالتزامات طويلة الأجل لمؤسسة "Standard & Poor's"

رمز التصنيف	معنى التصنيف
AAA	أفضل تنقيط، المخاطر منعدمة
+AA **AA** **-AA**	قريب جداً من أفضل تنقيط والمقترض هنا موثوق به للغاية
+A **A** **-A**	نوعية جيدة لكن المخاطر قد تكون موجودة في ظروف اقتصادية معينة
+BBB **BBB** **-BBB**	ملاءة متوسطة
+BB **BB** **-BB**	هنا المضاربة تكون أكبر ومخاطر الملاءة تكون أكبر على المدى الطويل

+B **B** **-B**	شك كبير في القدرة على التسديد والمخاطرة
+CCC	خطر الملاءة المالية في المدى الطويل
CCC **-CCC**	المقترض في حالة قريبة من الافلاس، والمضاربة مرتفعة على الائتمان
D	المقترض في حالة إفلاس

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على (صابور، 2021، صفحة 89)

يتضمن هذا الأسلوب أوزانا ثابتة للمخاطر تقابل مختلف فئات المخاطر استنادا إلى التصنيفات التي تقدمها وكالات التصنيف الائتماني الخارجية المعتمدة، تختلف أوزان المخاطر من 0% إلى 150% بناءً على فئة المخاطر، أما الائتمانات غير المصنفة لها أوزان مخاطر بنسبة 100% (Debajyoti , Bindya , & Swati ., 2013, p. 17)

ويبين الجدول التالي أوزان مخاطر الأصول داخل الميزانية، حسب نوع الطرف المقابل والتصنيف الائتماني الذي تقدمه وكالات التصنيف الائتمانية:

الجدول رقم (07): أوزان المخاطر الترجيحية المستخدمة لتقدير المخاطر الائتمانية وفق اتفاقية بازل II

نوع الالتزام	من AAA إلى AA-	من A+ إلى A-	من BBB+ إلى - BBB	من BB+ إلى B-	أقل من B-	غير مصنف
الحكومات والبنوك المركزية	%0	%20	%50	%100	%150	%100
المصارف الخيار1 (بناءً على تصنيف الحكومة التي تم تأسيس البنك فيها)	%20	%50	%100	%100	%150	%100
المصاف الخيار2 (بناءً على تصنيف وكالات التصنيف الخارجية المعتمدة) للالتزامات طويلة الأجل	%20	%50	%50	%100	%150	%50
المصارف الخيار2 (بناءً على تصنيف وكالات التصنيف الخارجية المعتمدة) للالتزامات قصيرة الأجل	%20	%20	%20	%50	%150	%20
الشركات بما فيها شركات التأمين	%20	%50	%100		%150	%100

			(من BB+ إلى BB–)	(أقل من – BB)	
محافظ التجزئة التنظيمية	%75				
الالتزامات المضمونة بالعقارات السكنية	%35				
الالتزامات المضمونة بالعقارات التجارية	%100 (يسمح بوزن أقل للمخاطر تحت شروط صارمة)				
الائتمانات المستحقة (الأجزاء غير المضمونة بعد خصم المخصصات المحددة)	%100 أو %150 (اعتمادًا على درجة تغطية المخصصات)				
باقي الأصول الأخرى	على الأقل %100				

المصدر: (شاكر، 2022، صفحة 42)

أما بالنسبة إلى العناصر خارج الميزانية فيتم حسابها من خلال خطوتين (شاكر، 2022، صفحة 43):

- الأولى تحويل القيمة الاسمية للبند إلى معامل ائتماني لبنود داخل الميزانية من خلال ضربها بمعامل التحويل الخاص بها؛
- الثانية أن يتم ضرب الناتج من الخطوة الأولى بوزن مخاطر ترجيحي مناسب للبند داخل الميزانية حسب نوع الائتمان، وفي حالة وجود ضمانات مؤهلة فإن أثر الضمان يحتسب قبل الخطوة الأولى أي تطرح من القيمة الاسمية ومن ثم تحوّل إلى معامل ائتماني)، وتعطى بدائل الائتمان المباشر معامل تحويل ائتماني يساوي 100% مثل كفالات الدفع وكفالات الجمارك والاعتمادات المستندية مؤجلة الدفع واعتمادات الضمان.

ومنه تكون عملية احتساب رأس المال وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (02): كيفية حساب متطلبات رأس المال الخاصة بالمخاطر الائتمانية وفق الأسلوب المعياري

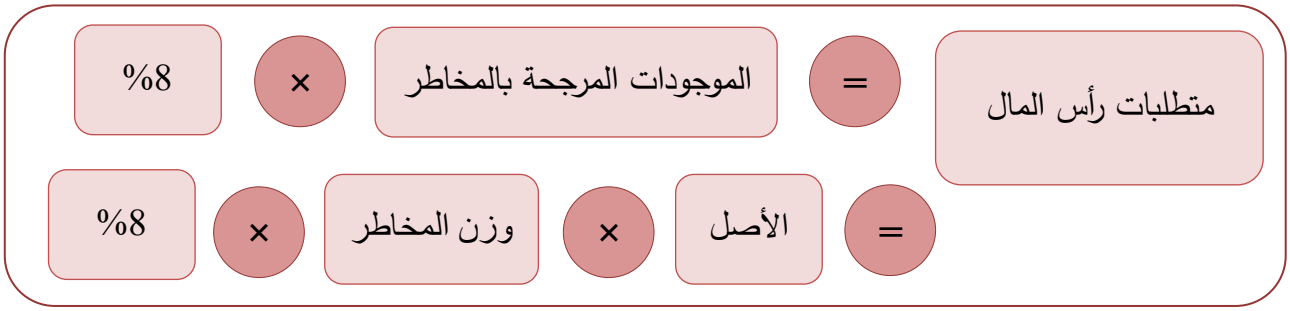

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على (أبو كمال، 2007، صفحة 120)

2- أسلوب التصنيف الداخلي

يعد أسلوب التصنيف الداخلي بمثابة نظام مصمم خصيصاً للبنك ويعكس منهجية وممارسات البنك في إدارة أنواع المخاطر المختلفة التي يتعرض لها، ويمكن للبنوك التي تحصل على موافقة السلطة الرقابية لتطبيق أسلوب التصنيف الداخلي والتي تستوفى الحد الأدنى من الشروط والمتطلبات أن تصبح مؤهلة للاعتماد على تقديراتها الذاتية في قياس مكونات المخاطر الائتمانية لاحتساب متطلبات رأس المال اللازمة لمواجهة تلك المخاطر، وهي احتمالات التعثر (PD)، وقيمة المديونية عند التعثر (EAD)، والخسارة عند التعثر (LGD)، وأجل الاستحقاق (M) (البنك المركزي المصري، 2014، صفحة 14).

وينقسم أسلوب التقييم الداخلي لمخاطر الائتمان إلى طريقتين:

أ- أسلوب التقييم الداخلي الأساسي: وهو منهج يناسب البنوك الأقل تطوّرا، حيث يعتمد هذا المنهج على تقديرات البنك لأهلية المقترضين من جهة، وبالتالي حساب الخسائر المتوقع أن يتعرّض لها البنك كنتيجة لعمليات منح الائتمان، وعلى تقديرات السلطات الرقابية في وضع الأوزان الترجيحية من جهة أخرى (تومي، 2017، صفحة 209).

ب- أسلوب التقييم الداخلي المتقدم: وهو طريقة متطورة يعتمد فيها البنك على قاعدة بيانات كبيرة لمخاطره خلال مدة معينة واستخدام برامج متطورة لتقدير مخاطر الائتمان، وهي تمكن البنوك من تحديد متطلبات رأس المال الخاصة بمخاطر الائتمان بدقة ولكنه مكلف من الناحية المادية ويحتاج إلى كفاءات بشرية وتقنية لأنه يناسب البنوك التي تستخدم تقنيات عالية في أعمالها (خان و أحمد، 2003، صفحة 111).

وتعتمد البنوك في حساب ترجيح المخاطر وفق أساليب التصنيف الداخلي بنوعيها على أربع مدخلات احترازية كمية هي (Gouriéroux & Tiomo, 2007, pp. 41-42):

- **احتمال التعثر Propability of Default (PD):** وتقيس احتمال تعثر العميل عن سداد الدين وفوائده خلال فترة زمنية معينة عادة سنة؛
- **الخسارة عند التعثر Loss Given Default (LGD):** وتقيس الجزء من الائتمان الذي لن يستعيده (مقدار الخسارة) البنك في حالة حدوث التعثر؛
- **التعرض عند التعثر Exposure at Default (EAD):** وهو خاص بالتزامات الائتمان ويقيس مبلغ التسهيلات التي تسحب إذا حدث التعثر؛
- **أجل الاستحقاق Maturity (M):** وتقيس الأجل الاقتصادي المتبقي للمقترض لتسديد ديونه.

ويحسب الأسلوب الأساسي والمتقدّم بنفس المعادلة ولكن تختلف في مصادر مدخلات المعادلة لكل أسلوب منهما، وتحسب متطلبات الحد الأدنى لرأس المال عن طريق المعادلة:

$$EL = PD \times LGD \times EAD \times M$$

حيث أن مكوّنات الخطر وفق أسلوب التقييم الداخلي لمخاطر الائتمان هي:

- (EL) = الخسارة المتوقعة
- (PD) = احتمال التعثر
- (LGD) = الخسارة عند التعثر
- (EAD) = التعرّض عند التعثّر
- (M) = أجل الاستحقاق الفعلي المتبقي

ويمكن تحديد الفروق الأساسية بين مدخلات أسلوب التصنيف الداخلي بشقيه الأساسي والمتقدم من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (08): الفرق بين مدخلات أسلوب التصنيف الداخلي

المدخلات	الجهة التي تقوم بتحديد كل مدخل	
	وفقا للأسلوب الأساسي	وفقا للأسلوب المتقدم
احتمال التعثر (PD)	يعتمد على تقديرات البنوك	يعتمد على تقديرات البنوك
الخسارة عند التعثر (LGD)	يعتمد على تقدير السلطة الرقابية	يعتمد على تقديرات البنوك
التعرّض عند التعثّر (EAD)	يعتمد على تقدير السلطة الرقابية	يعتمد على تقديرات البنوك
أجل الاستحقاق (M)	يعتمد على تقدير السلطة الرقابية	يعتمد على تقديرات البنوك

المصدر: (سالم، 2019، صفحة 168)

ثانيا: قياس المخاطر الائتمانية وفق مقررات لجنة بازل III

تضمنت اتفاقية بازل III مجموعة من المعايير الجديدة لقياس المخاطر الائتمانية وتتمثل أساسا في مخاطر الائتمان المرتبطة بالمشتقات المالية وعمليات إعادة شراء سندات الخزينة والأوراق المالية، حيث شددت لجنة بازل III على تغطية الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن عمليات المشتقات وتمويل سندات الدين وكذلك لتغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق من خلال تدعيم متطلبات رأس المال بنحو أكبر مما كان عليه في مقررات بازل II، إلا أن البنوك تعترض على هذه المقاربة التي لا تأخذ في الحسبان تقنيات الحماية الفعلية للمخاطر الاقتصادية وما تستوجبه من تخفيض كمية رأس المال المطلوب، ويخشى بعدم التمييز بين المخاطر المحمية وغير المحمية أن تشجع لجنة بازل البنوك على عدم اعتماد مناهج ديناميكية لإدارة المخاطر (بريش، 2013، الصفحات 39-40).

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للدراسة

من خلال بحثنا في الدراسات التطبيقية السابقة المتعلقة بموضوع بحثنا، توصلنا إلى العديد من الدراسات التي تنوعت بين العربية والأجنبية، وسوف نستعرض جملة من الدراسات التي تم الاعتماد عليها والاستفادة منها.

المطلب الأول: الدراسات العربية

تم تصنيف هذه الدراسات حسب المتغيرات الرئيسية للدراسة إلى ثلاثة محاور والمتمثلة في: الدراسات التي تناولت محور إدارة المخاطر الائتمانية، وكذا الدراسات التي تناولت محور مقررات لجنة بازل لتليها الدراسات التي تناولت محور إدارة المخاطر الائتمانية ومقررات لجنة بازل.

أولا: الدراسات التي ركزت على إدارة المخاطر الائتمانية

1- دراسة (شاهين، 2010) بعنوان: "مدخل عملي لقياس مخاطر الائتمان في البنوك التجارية في فلسطين"

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهم المتغيرات التي تؤثر على درجة مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الفلسطينية وتحديد أوزان ترجيحية لها، وذلك لغرض صياغة إطار مقترح يمكن من خلاله قياس تلك المخاطر وفق أسس عادلة وواقعية لكافة المؤسسات الطالبة للائتمان، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي والاستقرائي في إجراء هذه الدراسة من خلال جمع البيانات المتعلقة بمؤشرات المخاطر الائتمانية وتحليلها وتفسيرها، بالإضافة إلى قياس مؤشرات تلك المخاطر وتطبيقها على حالات الائتمان الممنوحة من قبل البنوك الفلسطينية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن معظم المشاكل التي تواجه إدارات الائتمان في البنوك هي غياب معايير محددة قابلة للتطوير يمكن من خلالها قياس مخاطر الائتمان بشكل موضوعي مما يؤدي إلى فرض تقديم صورة واضحة عن تلك المخاطر قبل اتخاذ قرار منح الائتمان مع ضرورة تطوير التنظيم المحاسبي لعملية قياس مخاطر الائتمان على أسس عادلة وواقعية على كافة المؤسسات الطالبة للائتمان.

2- دراسة (لعروسي و بوقرة، 2016) بعنوان: "دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر لدى البنوك التجارية"

هدفت هذه الدراسة إلى التركيز على كيفية إدارة مخاطر الائتمان المصرفي والتحكم فيها وإلقاء الضوء على موضوع إدارة المخاطر من خلال عرض أهم مفاهيم المخاطر التي تواجه العمل المصرفي، وكذا دراسة المعايير والقواعد التي تتبعها البنوك التجارية عند قيامها بوظيفة منح الائتمان، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استعراض الدور الأساسي لإدارة المخاطر الائتمانية وأهميتها بالنسبة للبنوك.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن البيئة التي تعمل فيها البنوك شديدة المخاطر لذا يجب عليها اتخاذ الحيطة والحذر عند القيام بعملية الإقراض حرصا منها على ودائع المدخرين وعلى سلامة الجهاز المصرفي،

كما يجب على المصرف في حالة منح القرض ضرورة دراسة الملفات دراسة دقيقة ومفصلة من أجل التقليل أو تفادي المخاطر.

3- دراسة (لعروسي، 2017) بعنوان: "دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في اتخاذ القرارات لدى البنوك التجارية: دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية"

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان واقع إدارة مخاطر الائتمان المصرفي، وكذا الدور الذي تلعبه في اتخاذ القرارات لدى البنوك التجارية الجزائرية، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال إبراز مختلف الأسس ومبادئ إدارة المخاطر التي يجب على البنوك إتباعها لاتخاذ القرارات الائتمانية السليمة.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن البنوك تقوم بمنح الائتمان المصرفي بناءً على الدراسات الائتمانية لمراكز زبائنها وللحد من المخاطر الائتمانية المصاحبة لعملية منح الائتمان، كما يلزم على البنوك تنويع الائتمان والتسهيلات التي تمنحها لعملائها وفقا لأسس مختلفة منها على أساس حجم هذه الائتمانات، ومنها على نوع النشاط أو لغرض الاستخدام أو الضمان التي تؤدي بالتأكيد إلى تدنية المخاطر الائتمانية المتوقعة، وكلما كانت درجة التنوع كبيرة كلما قلت درجة المخاطرة الائتمانية.

ثانيا: الدراسات التي ركزت على مقررات لجنة بازل

1- دراسة (آيت عكاش، 2013) بعنوان: "تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل ومدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على لجنة بازل وأهم المقررات التي وضعتها لتحديد المخاطر البنكية خاصة معايير لجنة بازل II الجديدة التي جاءت بها، وكيف أثرت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على هذه المقررات، وتم استخدام المنهج الوصفي لوصف كيفية ظهور القواعد الاحترازية وأهم التعديلات التي مرت بها، وكذلك وصف أهم الإصلاحات وواقع النظام البنكي الجزائري علاوة على استخدامه في التعريف ببعض المفاهيم المتعلقة بالعولمة والمخاطر، أما المنهج التحليلي فقد تم استعماله للتعرف إلى آثار العولمة على النشاط البنكي وعلى مقررات لجنة بازل بالإضافة إلى استعماله عند تحليل أسباب ظهور الأزمة المالية العالمية الأخيرة، وآثارها المستقبلية على النشاط البنكي ومقررات لجنة بازل، وكذلك عند تقييم الرقابة الاحترازية المطبقة في الجزائر ومقارنتها بمقررات لجنة بازل.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الأزمة المالية العالمية لم تظهر تحت غطاء بازل II وإنما تحت غطاء بازل I، ثم أن هناك العديد من النقاط الإيجابية لبازل II لم تظهر عند بداية تطبيقها وإنما ظهرت بظهور الأزمة، ومن بين النتائج كذلك أن البنوك العمومية الجزائرية ما زالت تستعمل معدل كوك الذي يغطي فقط خطر الائتمان دون الأخطار الأخرى أي خطر معدل الفائدة، خطر الصرف، خطر المحفظة وخطر التشغيل.

2- دراسة (قارون، 2013) بعنوان: "مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى توافق معيار كفاية رأس المال المطبق في البنوك الجزائرية مع ما نصت عليه توصيات لجنة بازل في مقرراتها، إذ تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال دراسة اتفاقيات بازل الثلاثة بهدف معرفة مراحل تطور معيار كفاية رأس المال وكذا طرق تقديره، كما تمت دراسة التنظيم البنكي الجزائري المتعلق أساسا برأس المال البنكي، المخاطر البنكية وقياسها، وكذا معيار كفاية رأس المال، كما تم إتباع المنهج المقارن أيضا وذلك من أجل المقارنة بين معيار كفاية رأس المال الصادر عن لجنة بازل ومعيار كفاية رأس المال الذي حدده بنك الجزائر.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن معيار كفاية رأس المال من بين المعايير التي قامت لجنة بازل بوضعها حيث يمثل هذا المعيار نسبة مساهمة البنك في تحمل المخاطر التي يواجهها، حسب هذا المعيار يجب ألا تقل الأموال الخاصة لأي بنك 8% من أصوله المرجحة بأوزان المخاطر التي يواجهها، أما بالنسبة إلى معيار كفاية رأس المال الذي جاءت به اتفاقية بازل I فقد تأخرت عملية تطبيقه في البنوك الجزائرية إلى غاية نهاية 1999، في حين حددت لجنة بازل آخر أجل للالتزام بهذا المعيار بنهاية سنة 1992، حيث حدد بنك الجزائر فترة انتقالية قدرت بخمس سنوات (1995-1999)، كما تم التوصل أيضا إلا أن البنوك الناشطة في الجزائر لا تقوم بتطبيق معيار كفاية رأس المال حسب ما نصت عليه اتفاقية بازل II لعدة اعتبارات أهمها افتقار هذه البنوك لأنظمة متكاملة لقياس وإدارة المخاطر، إذ يجب أن تتوفر على أنظمة فعالة ونوعية عالية من الكفاءات البشرية في مجال العمل البنكي.

3- دراسة (نجار، 2014) بعنوان: "إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل: دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية"

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوع المخاطر المصرفية في البنوك التجارية العمومية الجزائرية ومبادئ إدارتها وفق مقترحات لجنة بازل، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي للتعريف بالنشاط المصرفي ومخاطره الرئيسية وكذا عرض مقترحات بازل للرقابة المصرفية وما تضمنته من مبادئ وتقنيات لإدارة المخاطر المصرفية، كما ركزت على التطبيق العملي لمعايير رأس المال المطلوب للبنوك وإجراءات الإفصاح الإضافية، وقد اعتمدت أيضا على المنهج المقارن وذلك للمقارنة بين الفترات الزمنية لمؤسسات عينة الدراسة من جهة، والكشف عن مختلف الركائز والقواعد الاحترازية المعتمدة من طرف بنك الجزائر والمفروضة على البنوك التجارية والمقارنة بينها داخليا وخارجيا، والوقوف على واقع إدارة المخاطر فيها.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن قواعد الحيطة والحذر المطبقة في الجزائر غير كافية لضبط نشاط البنوك التجارية العمومية وإدارة مخاطرها لأنها مستوحاة من بازل I، وبالتالي ضرورة المرور إلى بازل II والتفكير في الأخذ بمستجدات بازل III، لأن تطبيق مقترحات بازل II يعد شرطا ضروريا لكنه غير كافي لتمكين البنوك

العمومية من تحديد كفاية رأس مالها الاقتصادي وإرساء مبادئ الرقابة الاحترازية الفعالة، فضلا عن تعزيز مبدأ الشفافية والإفصاح لأن ذلك يتوقف على تقنيات عالية لا تتوفر عليها البنوك الجزائرية.

4-دراسة (أحمد، 2020) بعنوان: "انعكاسات اتفاقية بازل II وIII على إدارة المخاطر البنكية مع الإشارة إلى واقع تطبيقها في البنوك الجزائرية"

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهم النقاط المتعلقة بإدارة المخاطر البنكية، وكذا مقررات بازل II وIII إذ تعتبر هذه المقررات من أهم المحاور التي تحدد ملاءة البنوك وضمان استمراريتها، كما سلطت الضوء أيضا على مدى اعتماد البنوك الجزائرية على الأدوات والتقنيات العلمية المستخدمة لإدارة المخاطر والمنصوص عليها في اتفاقية بازل II وIII ، ومن أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي.

توصلت هذه الدراسة إلى أن إدارة المخاطر البنكية حازت على اهتمام كبير من قبل المهتمين والباحثين في المجال البنكي خاصت بعد الأزمات التي توالت على النظام البنكي العالمي فجاءت لجنة بازل للرقابة والإشراف البنكي بجملة من القواعد التي من شأنها أن تفعل هذه الإدارة وتجعلها أكثر نجاعة، وعلى الرغم من الإصلاحات والمجهودات المعتبرة التي بذلتها الجزائر في مجال توفير البيئة الملائمة للنشاط البنكي إلا أن البنوك العمومية لا يزال دون المستوى المطلوب، حيث أن المشكلة الحقيقية التي تعانيها هذه البنوك ليست مشكلة قوانين بالدرجة الأولى، وإنما تكمن في كيفية ضبط معايير دقيقة لقياس فعاليتها.

ثالثا: الدراسات التي ركزت على إدارة المخاطر الائتمانية ومقررات لجنة بازل .

1- دراسة (أبو كمال، 2007) بعنوان: "الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل II: دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين"

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم واقع إستراتيجيات وأنظمة إدارة مخاطر الائتمان التي تبنتها المصارف العاملة في فلسطين، والمقومات والاستعدادات اللازمة لتطوير هذه الأنظمة وفقا للمعايير والإرشادات الرقابية المصرفية الدولية "اتفاقية بازل II"، ومن أجل الوصول إلى أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال إعداد معايير للإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان كاستبانة تم توزيعها على جميع العاملين في إدارة مخاطر الائتمان في المصارف، أي تم استخدام أسلوب الحصر الشامل.

تشير أهم نتائج الدراسة إلى كفاءة إدارة العملية الائتمانية في المصارف العاملة في فلسطين، وكفاية المخصصات المالية للخسائر المحتملة في المحفظة الائتمانية في المصارف، ونجاح معظم المصارف في معالجة نسبة عالية من محفظة الديون المتعثرة، والالتزام بالضوابط والقواعد الإلزامية التي وضعتها سلطة النقد للمصارف من أجل التخفيف من حدة مخاطر الائتمان، لكن يصعب على هذه المصارف قياس مخاطر الائتمان وفق منهجيات بازل II لعدم توفر المقومات اللازمة لتطبيق هذه الأساليب المعاصرة، كما أن سلطة النقد للمصارف لم تحدد منهج ملائم وفق منهجيات بازل II لأجل احتساب المخاطر الائتمانية.

2- دراسة (جماع، جباري، و عيساني، 2019) بعنوان: "تحديات البنوك التجارية في إدارة المخاطر الائتمانية وفق اتفاقيات بازل في الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر"

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية والمعايير التي سنتها لجنة بازل من أجل الإدارة السليمة والوقاية من هاته المخاطر والمتمثلة في الحد الأدنى لكفاية رأس المال، بالإضافة إلى طريقة التصنيف الائتماني والتي شكلت عائقا في تطبيقها وحاجزا أمام البنوك لمزاولة نشاطها، إذ تم استخدام المنهج التحليلي لغرض إظهار وتحليل أساليب إدارة الائتمان والمخاطر التي تتعرض لها، وتبيان إمكانية انتهاج معايير بازل كأسلوب للوقاية من المخاطر.

فكانت من أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة أن الأنظمة البنكية العربية غير متطورة ولا تتوفر لديها أنظمة رقابية قادرة على قياس ومعالجة المخاطر المعقدة، كما أنه يتم الاعتماد على التقييم الذاتي لمعظم نشاطات المؤسسات المالية بدلا من الاعتماد على التحليل والتقييم الدقيق للمخاطر وهذا لنقص الكفاءات المهنية، أما في الجزائر فإن بنك الجزائر لا يتمتع بالاستقلالية التامة إذ أنه يرخص لمنح الائتمان للمؤسسات بمجرد اتخاذ قرارات سليمة.

3- دراسة (بن معمر و جيلالي، 2020) بعنوان: "معايير لجنة بازل في ظل إدارة المخاطر الائتمانية: دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية"

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على معايير لجنة بازل الدولية والتي تعتبر دعامة للتقليل من المخاطر لدى البنوك، ونظرا لما شهده العالم من أزمات مالية خاصة الأزمة المالية لسنة 2008 وانعكاساتها مما جعل من البنوك تبني اقتراحات ومبادئ بازل، فقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي إضافة إلى الاستبانة ونظام spss لضبط المعلومات ومعرفة ما إذا كانت البنوك الجزائرية تطبق معايير لجنة بازل في إدارة المخاطر الائتمانية.

فقد توصلت هذه الدراسة إلى أن لجنة بازل للرقابة المصرفية عمل على اقتراح مجموعة من المبادئ لمواجهة المخاطر التي تتعرض إليها البنوك كما تقوم بتحديث هاته المبادئ كلما دعت الضرورة لذلك من خلال ما تتعرض إليه الدول من أزمات سعيا منها لأخذ الحيطة والحذر وتشديد الرقابة على البنوك، وكون الجزائر من بين الدول التي تتأثر بالأزمات المالية عمل بنك الجزائر على إصدار مجموعة من التنظيمات والقوانين للرقابة والقياس، كما خلق بيئة مناسبة لإدارة المخاطر مما يدل أن هناك اعتمادية نحو تطبيق معايير لجنة بازل في إدارة المخاطر الائتمانية لدى البنوك الجزائرية.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

تم تصنيف الدراسات الأجنبية حسب المتغيرات الرئيسية للدراسة إلى ثلاثة محاور والمتمثلة في: الدراسات التي تناولت محور إدارة المخاطر الائتمانية، وكذا الدراسات التي تناولت محور مقررات لجنة بازل لتليها الدراسات التي تناولت محور إدارة المخاطر الائتمانية ومقررات لجنة بازل.

أولا: الدراسات التي ركزت على إدارة المخاطر الائتمانية

1- دراسة (Brown & Wang, 2002) بعنوان: "Credit Risk: the case of first interstate bankcorp"

هدفت هذه الدراسة إلى توفير رؤية شاملة وعميقة حول إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية وتحديد أفضل الممارسات لإدارة هذه المخاطر، والعوامل التي تؤثر على نجاح استراتيجية إدارة مخاطر في البنوك، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال تحليل البيانات والمعلومات المالية وتقييم إجراءات إدارة المخاطر الائتمانية التي تم اتخاذها في البنك.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن إدارة المخاطر الائتمانية تتطلب استخدام أدوات وتقنيات متعددة، بالإضافة إلى تحديد سياسات وإجراءات فعالة للتعامل مع المخاطر الائتمانية، كما توصلت الدراسة إلى أن استخدام نظام إدارة المخاطر الائتمانية المتكامل يمكن أن يساعد في تحسين جودة قرارات منح الائتمان، وفي تخفيض المخاطر المرتبطة بمحفظة القروض.

2- دراسة (Pradhan & Shah, 2019) بعنوان: "Credit risk management of commercial banks in Nepal"

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مستوى مخاطر الائتمان في البنوك التجارية النيبالية، وتحليل سياسة إدارة المخاطر، كما درست العقبات والمشاكل المختلفة الناتجة عن مخاطر الائتمان، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي من خلال دراسة البيانات الأولية المتحصل عليها من الموظفين الأكثر خبرة في البنوك من مختلف مستويات الإدارة وإجراء تحليل الارتباط عليها.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن تدابير التخفيف من مخاطر الائتمان وممارسات إدارة هذه المخاطر ترتبط بشكل إيجابي بسداد الديون في البنوك، في حين أن العقبات لا علاقة لها بسداد الديون، بالإضافة إلى هذا توصلت الدراسة أنه ينبغي أن تزود البنوك الموظفين بالمهارات والمعارف اللازمة لمساعدتهم على أداء الأنشطة العادية واتخاذ القرارات السليمة لضمان تحقيق ربحية البنوك.

3- دراسة (Gouiaa & Ouedraogo, 2022) بعنوان: "L'impact de la gestion du risque de crédit sur la performance des banque commerciales canadiennes"

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة بين إدارة المخاطر الائتمانية وأداء البنوك التجارية في كندا، وركزت على تحليل العوامل المؤثرة على أداء البنوك، بالإضافة إلى كيفية إدارة المخاطر المتعلقة بالائتمان، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحثون المنهج الوصفي لتوضيح وفهم أفضل لمحددات مخاطر الائتمان وأهميتها في تعزيز السياسات لإدارة المخاطر وتحسين أداء البنوك، أما المنهج التحليلي من خلال تحليل البيانات المالية لمجموعة من البنوك التجارية الكبرى في كندا للفترة الممتدة من 2007 إلى 2016، وتم استخدام نموذج الانحدار الخطي لتحليل العلاقة بين إدارة المخاطر المصرفية والأداء المالي.

من أهم النتائج المتوصل إليها أن إدارة مخاطر الائتمان بشكل فعال له تأثير إيجابي على أداء البنوك الكندية، وأن زيادة مخاطر الائتمان تؤدي إلى تراجع الأداء المالي والأداء في سوق الأسهم، وتؤكد النتائج أيضا أن بعض النسب مثل نسبة الديون إلى الودائع ونسبة الديون إلى الأصول تؤثر إيجابيا على الأداء التشغيلي.

ثانيا: الدراسات التي ركزت على مقررات لجنة بازل

1- دراسة (Pham & Daly, 2020) بعنوان: "The impact of Basel accords on the management of Vietnamese commercial banks"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير المبادئ التوجيهية لاتفاقية بازل على تنظيم كفاية رأس المال على أساس المخاطر البنكية للبنوك التجارية الفيتنامية، كما تهدف أيضا إلى تقييم كيفية إدارة المصارف لنسبة رأس المال والمخاطر البنكية بموجب أحدث متطلبات اتفاقية بازل لنسبة كفاية رأس المال، وقد اعتمدت هذه الدراسة على نموذج SiEM لتقدير تأثير التغيرات في مستوى المخاطر مع تغير نسبة كفاية رأس المال للبنوك العاملة في الفيتنام، وذلك باستخدام بيانات مقطعية على عينة من 28 بنك تجاري فيتنامي على مدى 10 سنوات من 2009 إلى 2018 وتم استخدام تقنية الانحدار 3SLS لتقدير نموذج معادلات متزامنة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين التغير في مستوى المخاطر في البنوك وتغير نسبة كفاية رأس المال، مما يعني أن البنوك التجارية الفيتنامية لم تتمكن من تحقيق الحد الأدنى للنسبة المطلوبة من قبل البنك المركزي الفيتنامي، وتبين النتائج أيضا أن إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية الفيتنامية وفقا لاتفاقية بازل تتسم بالفعالية وقد تم تحسينها على مدى فترة من الزمن.

2- دراسة (Bashir, Khan, Sajid, & Sorooshian, 2022) بعنوان: "Basel accord capital regulations and financial risk management: Empirical evidence from Pakistan's financial institutions"

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من تأثير أنظمة بازل المتعلقة برأس المال على مختلف مصالح الأداء المالي للبنوك التجارية الباكستانية، واستخدمت هذه الدراسة ثلاثة مصالح مختلفين لتقييم فعالية لوائح رأس المال

على الأداء المالي في البنوك التجارية العاملة في باكستان من عام 2006 إلى 2018، بالإضافة كما هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر الأزمة المالية العالمية (2008) على الأداء المالي لهذه البنوك.

من أهم النتائج المتوصل إليها أن أنظمة بازل II وIII لرأس المال أثرا على ربحية البنوك بشكل مختلف، حيث أدت لوائح بازل II إلى زيادة الأداء، في حين أن متطلبات رأس المال المنصوص عليها في اتفاقية بازل III لم تؤثر على الأداء المالي للبنوك الباكستانية، مما يشير إلى عدم فعالية لوائح بازل III، كما توصلت الدراسة إلى أنه لم يلاحظ أي تغير في الأداء المالي للبنوك الباكستانية خلال الأزمة المالية العالمية (2008)، كما أن تنفيذ لوائح بازل المتعلق برأس المال أدت إلى تعزيز الأداء المالي للقطاع البنكي الباكستاني.

ثالثا: الدراسات التي ركزت على إدارة المخاطر الائتمانية ومقررات لجنة بازل

1- دراسة (Figuet, 2003) بعنوان: "Le traitement du risque de crédit dans l'accord de Bâle 2: une évaluation"

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم النظام الجديد لإدارة مخاطر الائتمان الذي اقترحته لجنة بازل II، وكذا تحليل طرق تقدير مخاطر الائتمان وتقييم فعالية هذه الطرق في تحديد المخاطر والتعامل معها من قبل البنوك، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف مختلف العناصر المرتبطة بمخاطر الائتمان وإدارتها، بالإضافة إلى تحليل الأداء المالي للبنوك الفرنسية في ضوء تنفيذ اتفاقية بازل II، وتم استخدام العديد من الأدوات الإحصائية لتحليل البيانات المالية والمحاسبية للبنوك الفرنسية، بما في ذلك التحليل العاملي، التحليل الاستنباطي، والتحليل التفاضلي، وذلك لتقييم تأثير تطبيق اتفاقية بازل II على أداء البنوك الفرنسية ومعالجتها لمخاطر الائتمان.

توصلت الدراسة إلى أن اتفاقية بازل II كان لها تأثير إيجابي على إدارة مخاطر الائتمان وتقييمها في البنوك، وعلى الرغم من هذه الإيجابيات، إلا أنها تشكل أيضا بعض القيود والتحديات، ومنها اعتماد البنوك على نماذج قياس المخاطر المحددة مسبقا وعدم مرونتها في التعامل مع التغييرات السريعة في الأسواق المالية، علاوة على ذلك ضعف أداء بعض الأدوات المستخدمة في التقييم، مثل النماذج الإحصائية والنماذج الائتمانية.

المطلب الثالث: التعقيب على الدراسات السابقة وما يميز الدراسة الحالية

أولا: التعقيب على الدراسات السابقة

في ضوء استعراضنا للدراسات السابقة وفق تسلسلها الزمني من الأقدم إلى الأحدث وبعد تحليلها ومعرفة مضمونها والنتائج التي توصلت إليها تبين لنا أن تلك الدراسات تمحورت حول مناقشة قضايا محددة ومهمة ذات العلاقة بالموضوع وأن القاسم المشترك بينها وبين الدراسة الحالية هو إدارة المخاطر الائتمانية ولجنة بازل، ولكن كل دراسة أخذت جانب معين من مقررات لجنة بازل وكذلك فيما يخص إدارة المخاطر الائتمانية، وقد شكلت الدراسات السابقة أساسا جيدا للاستفادة منها كتجارب سابقة في نفس المجال وقد ساعدت في إعداد هذه الدراسة.

يتمثل التشابه بين الدراسة الحالية ودراسة "لعروسي" في أن كلاهما تطرقا لموضوع إدارة المخاطر الائتمانية، كما أن كلا الدراستين تمت حول مجموعة من البنوك التجارية على مستوى الجزائر بالاستعانة على الاستبانة.

من جهة أخرى تتفق دراستنا مع دراسة "أحمد" في جانب تناولهما لموضوع لجنة بازل II وIII والتركيز على دراسة واقع تطبيقهما في البنوك التجارية الجزائرية.

كما اتفقت دراستنا مع دراسة "أبو كمال" و"Figuet" في أنهم ركزوا على متغيري إدارة المخاطر الائتمانية ومقررات بازل II، في حين أنها اتفقت مع دراسة "أبو كمال" من ناحية الاستعانة بالاستبانة لقياس المخاطر الائتمانية.

ثانيا: ما يميز الدراسة الحالية

تميزت دراستنا عن سابقتها من الدراسات في موضوع وطبيعة مكان الدراسة، إذ قمنا بدراسة عينة من ثمانية بنوك تجارية في ولاية جيجل منها خمس بنوك عمومية وثلاثة خاصة، وكذا قياس مدى التزام هذه البنوك بمقررات بازل II وIII، هذا ما أضاف عنصرا قويا للدراسة من خلال التركيز على الواقع المحلي، ومنه دراية واستيعاب التحديات والممارسات الحالية في إدارة المخاطر الائتمانية التي تمكننا من تقديم توصيات وحلول فعالة لتعزيز إدارة هذه المخاطر لدى البنوك التجارية في ولاية جيجل، والجدير بالذكر أنه لا توجد دراسات سابقة أجريت في نفس مكان وبيئة إجراء دراستنا، وبالتالي اختلاف مجتمع الدراسة وعليه اختلاف الأهداف التي سعت إليها، وهذا ما أدى إلى وجود تباين في نتائجها مقارنة مع الدراسات السابقة.

خلاصة

تلخيصا لكل ما تناولناه في هذا الفصل توصلنا إلى أن المخاطر الائتمانية تنشأ من احتمال فشل العميل المقترض عن الوفاء بسداد الدين المستحق عليه في الموعد المحدد له، وأن البنك يقوم بتقدير وتقييم خطر عدم الدفع مسبقا وذلك باستعماله لطرق ووسائل متعددة تتمثل في طريقة النسب المالية والتي تركز عليها البنوك عندما تقدم على منح الائتمان للمنظمات، وطريقة التنقيط التي يستعملها البنك لكي يتمكن من تقدير الملاءة المالية لزبائنه قبل منحهم للائتمان أو للتنبؤ المسبق لحالات العجز التي يمكن أن تصيب المنظمات إضافة إلى التعرف على أساليب مواجهة المخاطر الائتمانية.

كما تم التوصل أيضا أن إدارة المخاطر الائتمانية ماهي إلا ممارسة لعملية اختيار لطرق فعالة من أجل التقليل من أثر تهديد معين على البنوك، وكرد فعل على هذه المخاطر التي كانت وراء إفلاس العديد من البنوك الدولية جاءت لجنة بازل للأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية والتي تهدف إلى توحيد المعايير الرأسمالية المصرفية وضمان الاستقرار المالي على المستوى الدولي.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

المبحث الثاني: عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات

تمهيد

بعد ما تعرفنا على الإطار النظري لمتغيرات الدراسة في الفصل الأول والتي تمثلت في إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية وكذا مقررات لجنة بازل، حاولنا في هذا الفصل تدعيم الجانب النظري، إذ قمنا بدراسة ميدانية على عينة من الوكالات البنكية بولاية جيجل منها عمومية وخاصة.

تعتبر الدراسة مكملة للجانب النظري إذ أنها تسمح لنا بالوصول إلى نتائج ذات قيمة علمية بحثة بعد جمع البيانات وتحليلها، ومن تم الحكم على صدق أو نفي الفرضيات والإجابة على سؤال الإشكالية الرئيسية وبالتالي التوصل إلى مجموعة من النتائج ومناقشتها على ضوء الفرضيات والدراسات السابقة وكذا الخروج بمجموعة من التوصيات من خلال النتائج المتوصل إليها في الدراسة.

للاستيفاء بجميع جوانب هذا الفصل تم تقسيمه منهجيا إلى مبحثين، المبحث الأول تم التطرق فيه إلى الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية والتي تمثلت في تحديد مجتمع وعينة الدراسة، أداة الدراسة إضافة لأساليب المعالجة الإحصائية التي تم الاعتماد عليها في اختبار أداة الدراسة وفي اختبار الفرضيات واستخراج النتائج وتحليلها، أما المبحث الثاني فكان لعرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات وذلك من خلال عرض وتحليل البيانات الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة وكذا لعبارات الاستبانة، وأخيرا تم اختبار الفرضيات وتحليل النتائج.

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

قبل تفسير وتحليل نتائج الدراسة الميدانية لابد من تحديد الإجراءات المنهجية العلمية المعتمدة في الدراسة، لهذا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى عرض مجتمع وعينة الدراسة، وكذا التعريف بالأداة المستخدمة في الدراسة والمتمثلة في الاستبانة، كما سيتم التطرق إلى صدق الاتساق الداخلي لعبارات ومحاور الدراسة واختبار مدى ثباتها، وكذا عرض مختلف أساليب المعالجة الإحصائية المستخدمة في هذه الدراسة.

المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة

قبل البدء في أي دراسة يجب على الباحث أولا تحديد مجتمع الدراسة التي يختار منه العينة، ففي دراستنا هذه يتكون مجتمع الدراسة من جميع الوكالات البنكية العاملة في ولاية جيجل.

أما العينة الممثلة لهذا المجتمع فهي الموظفين العاملين في الوكالات البنكية التالية: البنك الخارجي الجزائري BEA، بنك التنمية الريفية BADR، بنك التنمية المحلية BDL، البنك الوطني الجزائري BNA، بنك التوفير والاحتياط CNAP، بنك BNP PARIBAS الجزائر، بنك الخليج الجزائري AGB، وبنك سوسيتي جنرال الجزائري SOCIÉTÉ GÉNÉRALE.

فقد شملت هذه الدراسة على 73 موظف من مختلف الوكالات البنكية المذكورة سابقا، حيث قمنا بتوزيع 91 استبانة وتم استرجاع 73 استبانة أي ما يوافق نسبة 80.21%، وقد كانت موزعة حسب الجدول التالي:

جدول رقم (09): توزيع الاستبانات

البنوك	عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات المسترجعة	النسبة المئوية للاستبيانات المسترجعة
البنك الخارجي الجزائري	15	12	%80
بنك التنمية الريفية	20	10	%50
بنك التنمية المحلية	17	16	%11.94
البنك الوطني الجزائري	8	6	%75
بنك التوفير والاحتياط	15	15	%100
بنك BNP PARIBAS الجزائر	3	3	%100
بنك الخليج الجزائري	5	3	%60
بنك سوسيتي جنرال	8	8	%100
المجموع	**91**	**73**	**%80.21**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبانات الموزعة

من خلال الجدول رقم (09) يتبين لنا أن عدد الاستبانات الموزعة على كل بنك ليست متساوية بل كان عددها مختلف من بنك لآخر، وكذا بالنسبة للاسترجاع فلم يتم استرجاعها في كل البنوك بنسبة 100% باستثناء بنك التوفير والاحتياط، بنك سوسيتي جنرال، وبنك BNP PARIBAS الجزائر، أما بقية البنوك فقد كانت نسبة استرجاعهم مختلفة، فالبنك الخارجي الجزائري تم استرجاع 12 استبانة من أصل 15 استبانة أي 80%، وبنك التنمية المحلية تم استرجاع 16 استبانة من أصل 17 استبانة أي ما يعادل 11.94%، أما بالنسبة لبنك الخليج الجزائري فقد تم استرجاع 3 استبانة من أصل 5 استبانات أي 60%، بينما بنك التنمية الريفية فقد تم استرجاع 10 استبانات من أصل 20 استبانة أي 50%.

إذ أن هذا التفاوت والاختلاف في عدد الاستبانات الموزعة والنسب المسترجعة راجع لأسباب متعددة ومتنوعة وكذا لطبيعة وخصوصية كل بنك، وبعد فحص جميع الاستبانات المسترجعة تبين لنا أن جميعها تلبي غرض الدراسة ولم نقم بإلغاء أي استبانة، أي عدد الاستبانات الصالحة للدراسة 73 استبانة ما يوافق 80.21%.

المطلب الثاني: أداة الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة يلجأ الباحث لاستخدام العديد من أدوات جمع البيانات، وتختلف حسب طبيعة الظاهرة المدروسة وكذا الأهداف المتوخاة من الدراسة إضافة لحجم العينة وطبيعتها، ففي دراستنا هذه تم الاعتماد على الاستبانة كأداة لجمع المعلومات والبيانات اللازمة لهذه الدراسة باعتبارها إحدى الأدوات المستخدمة في البحوث العلمية التي تهدف إلى معرفة اتجاهات المبحوثين وآرائهم ووجهات نظرهم وتطلعاتهم.

أولا: تصميم الاستبانة

تم الاعتماد في إجراء الدراسة الميدانية على استبانة مكونة من قسمين، يتضمن القسم الأول البيانات الشخصية والوظيفية للمبحوثين، أما القسم الثاني فيتضمن محورين، المحور الأول عنوانه مدى توافر المعايير الأساسية لإدارة المخاطر الائتمانية في البنوك، تم بناءه اعتمادًا على دراسة محمد (2011)، أما المحور الثاني عنوانه مدى اعتماد البنوك على مقررات لجنة بازل II وIII في إدارة المخاطر الائتمانية، فتم بناءه اعتمادًا على دراسة طهير (2017)، ويمكن توضيح تقسيمات الاستبانة كما يلي:

- **القسم الأول:** شمل هذا القسم البيانات الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة وتضمنت: الجنس، العمر، الدرجة العلمية، الرتبة الوظيفة، الخبرة.
- **القسم الثاني:** شمل هذا القسم البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة وهي إدارة المخاطر الائتمانية ومقررات لجنة بازل II وIII ويتضمن محورين هما:

– **المحور الأول:** "مدى توافر المعايير الأساسية لإدارة المخاطر الائتمانية في البنوك" ويتضمن أربعة أبعاد:

- ✓ البعد الأول: توافر المناخ الملائم لتحديد وإدارة المخاطر الائتمانية ويضم 6 عبارات.
- ✓ البعد الثاني: توافر الإجراءات اللازمة لمنح الائتمان ويضم 6 عبارات.
- ✓ البعد الثالث: توافر التدابير الملائمة للتعامل مع المخاطر الائتمانية ويضم 5 عبارات.
- ✓ البعد الرابع: توافر إجراءات كافية للرقابة على المخاطر الائتمانية ويضم 6 عبارات.

- **المحور الثاني:** "مدى اعتماد البنوك على مقررات لجنة بازل II وIII في إدارة المخاطر الائتمانية" ويتضمن بعدين:

- ✓ البعد الأول: مقررات لجنة بازل II حول المخاطر الائتمانية ويضم 13 عبارة.
- ✓ البعد الثاني: مقررات لجنة بازل III حول المخاطر الائتمانية ويضم 4 عبارات.

ثانيا: مقياس الدراسة

تم تحديد في هذه الدراسة خيارات الإجابة على عبارات الاستبانة على النحو التالي: غير موافق بشدة، غير موافق، محايد، موافق، موافق بشدة والتي تقابلها الأوزان 1، 2، 3، 4، 5 على التوالي وهذا طبقا لنوع المقياس التي اعتمدنا عليه وهو مقياس ليكارت الخماسي LIKERT SCALE.

بغية تحديد مجال فئات المقياس التي تعبر عن درجة الموافقة تم تحديد المدى وطول الفئة كما يلي:

- **المدى** = أعلى قيمة في المقياس – أدنى قيمة في المقياس، أي: 5−1= 4
- **طول الفئة** = $\frac{\text{المدى}}{\text{عدد الفئات (الخيارات)}}$ ، أي: $\frac{4}{5}$ = 0.8

ليتم إضافة 0.8 إلى أقل قيمة في المقياس وهي 1 لنحصل على الحد الأعلى لأول فئة (1.8=1+0.8) ونكمل هكذا بإضافة طول الفئة للبقية والجدول التالي يوضح مضمون هذا المقياس:

الجدول رقم (10): مقياس ليكارت الخماسي

درجة الموافقة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الأوزان	1	2	3	4	5
الفئات	]1.8−1]	]2.6−1.8]	]3.4−2.6]	]4.2−3.4]	[5−4.2]
درجة التوافر	منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جدا

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على (لعروسي، 2017، صفحة 125).

المطلب الثالث: اختبار أداة الدراسة

سيتم في هذا المطلب اختبار أداة الدراسة من خلال اختبار الصدق الظاهري والبنائي لأداة الدراسة "الاستبانة"، وكذا دراسة ثباتها.

أولا: صدق أداة الدراسة

1- الصدق الظاهري لأداة الدراسة:

تكون أداة الدراسة صادقة إذا كان مظهرها يشير إلى ذلك من حيث الشكل ومن حيث ارتباط عباراتها بالسلوك المقاس، فإذا كانت محتويات الدراسة وعباراتها مطابقة للسمة التي تقيسها فإنها تكون أكثر صدقا، وهذا النوع من الصدق ليس صدقا حقيقيا إلا أنه ينال ثقة المبحوثين وتعاونهم مع الباحث، وقد تم عرض الاستبانة على الأستاذ المشرف للتأكد من صحتها وشموليتها ومن إمكانية تحقيقها للأهداف المرجوة.

2- صدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبانة (الصدق البنائي):

بعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة، تم الانتقال إلى التأكد من الصدق البنائي، والذي يقيس مدى الاتساق الداخلي لعبارات الاستبانة، ومدى انتماء كل عبارة للبعد أو المحور الذي تقع فيه، إذ تم الاعتماد على معامل الارتباط "بيرسون Pearson".

أ- الصدق الداخلي لعبارات محور مدى توافر المعايير الأساسية لإدارة المخاطر الائتمانية في البنوك:

من أجل التأكد من الصدق الاتساق الداخلي لعبارات الأبعاد الأربعة (توافر المناخ الملائم لتحديد وإدارة المخاطر الائتمانية، توافر الإجراءات اللازمة لمنح الائتمان، توافر التدابير الملائمة للتعامل مع المخاطر الائتمانية، وتوافر إجراءات كافية للرقابة على المخاطر الائتمانية) تم حساب معامل الارتباط بيرسون بين كل عبارة والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه، والجدول الموالي يوضح النتائج التي تم الحصول عليها.

الجدول رقم (11): صدق الاتساق الداخلي لعبارات أبعاد محور مدى توافر المعايير الأساسية لإدارة المخاطر الائتمانية في البنوك

الرقم	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
أولا	توافر المناخ الملائم لتحديد وإدارة المخاطر الائتمانية		
1	يحتوي البنك على وحدة مستقلة لإدارة المخاطر الائتمانية	0.595**	0.000
2	يعتمد البنك عند منحه للائتمان على سياسة التنويع، وسياسة التوزيع	0.644**	0.000

3	تؤثر ظروف البيئة المحيطة بالعميل في قدرته على سداد القرض وفوائده	0.552**	0.000
4	يراعي البنك العجز المؤقت في خزينة العميل عند السداد	0.581**	0.000
5	يعتمد البنك على خبرة موظفيه في معالجة أخطاء العمل	0.695**	0.000
6	الاعتماد على التكنولوجيا يقلل من التعرض للخطأ	0.680**	0.000
ثانيا	**توافر الإجراءات اللازمة لمنح الائتمان**		
7	يقوم البنك بالتحليل الشامل للظروف المحيطة بالعميل وهذا لتقييم المخاطر الحالية والمحيطة به	0.831**	0.000
8	يقوم البنك بدراسة التاريخ الائتماني للعميل ومعرفة سمعته ومكانته في الصناعة، والتأكد من رغبته القوية على سداد القرض وفوائده	0.833**	0.000
9	قدرة العميل عن السداد من العناصر الجوهرية في الحصول على الائتمان	0.745**	0.000
10	استحقاق الائتمان من الأمور المهمة عند منح الائتمان	0.752**	0.000
11	يمتلك البنك تصورا عن المخاطر والعوائد المتحققة من الائتمان الممنوح	0.754**	0.000
12	يعتمد البنك على دراسة الجدوى المالية للعميل لمعرفة مدى كفاية رأس ماله وكذا معرفة مصادر دخله والأرباح المتوقعة من المشروع للتأكد من قدرته على الوفاء بالتزاماته	0.801**	0.000
ثالثا	**توافر التدابير الملائمة للتعامل مع المخاطر الائتمانية**		
13	يسعى البنك إلى تجنب المخاطرة قدر المستطاع عند منحه الائتمان	0.519**	0.000
14	يعد تنويع الائتمان أحد حلول التقليل من المخاطر الائتمانية	0.771**	0.000
15	يقبل البنك المخاطر الائتمانية عندما يحقق عوائد مرتفعة	0.709**	0.000
16	يحتفظ البنك باحتياطات مناسبة لمقابلة الخسائر	0.721**	0.000
17	يعمل البنك على نقل المخاطر إلى طرف آخر كتدبير وقائي لمواجهة المخاطر	0.658**	0.000
رابعا	**توافر إجراءات كافية للرقابة على المخاطر الائتمانية**		
18	يعتمد البنك على نظام فعال في تقديم التقارير للفحص والمراجعة	0.779**	0.000
19	تمتلك إدارة البنك نظاما للمعلومات يسمح بتحديد ومراقبة	0.843**	0.000

	المخاطر الائتمانية		
20	يعتمد البنك على نظام رقابة داخلي فعال	0.790**	0.000
21	هناك نظام لتقييم ومراقبة حسابات الائتمان وتصنيفها على مستوى كل عمل وكل مجموعة ائتمانية وكذلك على المستوى القطاعي	0.805**	0.000
22	يساهم الاتصال الفعال بين إدارة البنك وأقسامه في تنفيذ إدارة مخاطر الائتمان	0.736**	0.000
23	يخضع البنك للرقابة من قبل البنك المركزي بصفة دورية	0.762**	0.000

** دالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.01

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss 23.

من الجدول رقم (11) الذي يبين معاملات الارتباط لعبارات أبعاد المحور الأول، نلاحظ أن جميع معاملات الارتباط لعبارات أبعاد محور مدى توافر المعايير الأساسية لإدارة المخاطر الائتمانية في البنوك، جاءت محصور بين (0.519) و(0.843) وجميعها ذات دلالة إحصائية، وهو ما يشير إلى أن عبارات كل بعد تقيس ما وضعت لقياسه.

ب- الصدق الداخلي لعبارات محور مدى اعتماد البنوك على مقررات لجنة بازل II وIII في إدارة المخاطر الائتمانية:

للتأكد من الصدق الاتساق الداخلي لعبارات البعدين (مقررات لجنة بازل II حول المخاطر الائتمانية ومقررات لجنة بازل III حول المخاطر الائتمانية) تم حساب معامل الارتباط بيرسون بين كل عبارة والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه، والنتائج التي تم الحصول عليها يتم توضيحها في الجدول الموالي.

الجدول رقم (12): صدق الاتساق الداخلي لعبارات بعدي محور مدى اعتماد البنوك II وIII على مقررات لجنة بازل في إدارة المخاطر الائتمانية

الرقم	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
أولا	**مقررات لجنة بازل II حول المخاطر الائتمانية**		
1	يتم الالتزام بمقررات بازل II والاعتماد عليها في البنك	0.720**	0.000
2	يمثل معدل كفاية رأس المال المفروض من خلال لجنة بازل II وسيلة ضمان وأداة ربحية للبنك	0.833**	0.000
3	يلتزم البنك بقواعد الشفافية وانضباط السوق وذلك بإتاحة المعلومات للمشاركين في السوق حول مدى كفاية رأس مال	0.711**	0.000

	البنك، ونوعية وحجم مخاطر الائتمان، وأساليب إدارتها، وقياسها وسياستها الحالية في تقييم أصولها والتزاماتها		
4	تأكد البنك من كفاية رأس المال لمواجهة كافة المخاطر التي يتعرض لها	0.587**	0.000
5	تقوم السلطات الرقابية بالتدخل بشكل مبكر لمنع حدوث أي انخفاض أو تراجع في رأس المال	0.558**	0.000
6	يرى البنك بأن تطبيق مقررات بازل II يؤمن حماية كبيرة لتفادي المخاطر الائتمانية والخسائر	0.835**	0.000
7	تعزز مقررات بازل II ثقافة إدارة المخاطر الائتمانية في البنك	0.890**	0.000
8	يتوفر البنك على الأسس والمقومات اللازمة لتطبيق الأساليب الحديثة لقياس المخاطر الائتمانية (SA, IRB)	0.353**	0.002
9	يتبع البنك لقياس المخاطر الائتمانية في إطار بازل II الأسلوب المعياري (النمطي) Standardized Approach	0.795**	0.000
10	يتبع البنك لقياس المخاطر الائتمانية في إطار بازل II أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي Foundation Internal Rating Based Approach	0.872**	0.000
11	يتبع البنك لقياس المخاطر الائتمانية في إطار بازل II أسلوب التصنيف الداخلي المتقدم Advanced Internal Rating Based Approach	0.864**	0.000
12	يقوم البنك بالإفصاح عن نسبة كفاية رأس المال ككل، للإفصاح عن مدى التزامه بمقررات بازل II	0.747**	0.000
13	يتوفر البنك على الكفاءات البشرية المتخصصة في إدارة المخاطر الائتمانية وفق مقررات بازل II	0.723**	0.000
ثانيا	**مقررات لجنة بازل III حول المخاطر الائتمانية**		
14	بإمكان البنك رفع معدل كفاية رأس المال إلى 10.5%	0.841**	0.000
15	يعمل البنك على ادخال الرافعة المالية بنسبة 3%	0.825**	0.000
16	يحترم البنك النظم والتعليمات التي أقرها بنك الجزائر في إطار تطبيق مقررات بازل III حتى يتمكن من الاندماج في المنظومة البنكية العالمية ومواجهة المنافسة الشديدة في البنوك الاجنبية	0.827**	0.000
17	يتم عقد لقاءات تجمع بين بنك الجزائر ومسؤولي البنك لشرح	0.861**	0.000

	مضمون متطلبات مقررات بازل III وكيفية التطبيق الفعلي لها		

** دالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.01

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss 23.

من الجدول رقم (12) الذي يبين معاملات الارتباط لعبارات بعدي المحور الثاني، نلاحظ أن جميع معاملات الارتباط لعبارات بعدي محور مدى اعتماد البنوك على مقررات لجنة بازل II وIII في إدارة المخاطر الائتمانية، جاءت محصورة بين (0.353) و(0.872)، وجميعها ذات دلالة إحصائية، وهو ما يشير إلى أن عبارات كل بعد تقيس ما وضعت لقياسه.

3- صدق الاتساق الداخلي لأبعاد محاور الاستبانة:

بعد التأكد من الصدق البنائي لعبارات المحاور، تم الانتقال إلى التأكد من الصدق البنائي لأبعاد المحاور، والذي يقيس مدى الاتساق الداخلي لأبعاد الاستبانة، ومدى انتماء كل بعد للمحور الذي يقع فيه، إذ تم الاعتماد على معامل الارتباط "بيرسون Pearson".

أ- صدق الاتساق الداخلي لأبعاد محور مدى توافر المعايير الأساسية لإدارة المخاطر الائتمانية في البنوك:

من أجل التأكد من الصدق الاتساق الداخلي لأبعاد محور مدى توافر المعايير الأساسية لإدارة المخاطر الائتمانية في البنوك، تم حساب معامل الارتباط بيرسون بين كل بعد والدرجة الكلية للمحور، والجدول الموالي يوضح النتائج التي تم الحصول عليها.

الجدول رقم (13): صدق الاتساق الداخلي لأبعاد محور مدى توافر المعايير الأساسية لإدارة المخاطر الائتمانية في البنوك

الرقم	البعد	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	توافر المناخ الملائم لتحديد وإدارة المخاطر الائتمانية	0.820**	0.000
2	توافر الإجراءات اللازمة لمنح الائتمان	0.802**	0.000
3	توافر التدابير الملائمة للتعامل مع المخاطر الائتمانية	0.762**	0.000
4	توافر إجراءات كافية للرقابة على المخاطر الائتمانية	0.828**	0.000

** دالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.01

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss 23.

من الجدول رقم (13) الذي يبين معاملات الارتباط لأبعاد المحور الأول، نلاحظ أن جميع معاملات الارتباط لأبعاد محور مدى توافر المعايير الأساسية لإدارة المخاطر الائتمانية في البنوك، جاءت محصورة بين (0.762) و(0.828)، وذلك ما يفسر وجود ارتباط بين الأبعاد والمحور عند مستوى دلالة (0.01)، وهذا ما

يؤكد أن المحور الأول من الاستبانة يتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلي، وأبعاده صادقة لما وضعت لقياسه وصالحة للتطبيق على عينة الدراسة.

ب- صدق الاتساق الداخلي لبعدي محور مدى اعتماد البنوك على مقررات لجنة بازل II وIII في إدارة المخاطر الائتمانية:

للتأكد من الصدق الاتساق الداخلي لبعدي محور مدى اعتماد البنوك على مقررات لجنة بازل II وIII في إدارة المخاطر الائتمانية، تم حساب معامل الارتباط بيرسون بين كل بعد والدرجة الكلية للمحور، والجدول الموالي يوضح النتائج التي تم الحصول عليها.

الجدول رقم (14): صدق الاتساق الداخلي لبعدي محور مدى اعتماد البنوك على مقررات لجنة بازل II وIII في إدارة المخاطر الائتمانية

الرقم	البعد	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	مقررات لجنة بازل II حول المخاطر الائتمانية	0.964**	0.000
2	مقررات لجنة بازل III حول المخاطر الائتمانية	0.684**	0.000

** دالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.01

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss 23.

من الجدول رقم (14) الذي يبين معاملات الارتباط لبعدي المحور الثاني، نلاحظ أن جميع معاملات الارتباط لبعدي محور مدى اعتماد البنوك على مقررات لجنة بازل II وIII في إدارة المخاطر الائتمانية، محصورة بين (0.684) و(0.964)، وذلك ما يفسر وجود ارتباط بين البعدين والمحور عند مستوى دلالة (0.01)، وهذا ما يؤكد أن المحور الثاني من الاستبانة يتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلي، وأبعاده صادقة لما وضعت لقياسه وصالحة للتطبيق على عينة الدراسة.

ثانيا: ثبات أداة الدراسة

ثبات أداة الدراسة يعني أن تكون النتائج التي تظهرها الأداة ثابتة، بمعنى تشير إلى النتائج نفسها لو أعيد تطبيقها على العينة نفسها في نفس الظروف بعد مدة زمنية ملائمة، فإذا لم تتغير النتائج بعد إعادة تطبيق الأداة ولا تختلف استجابة المبحوثين فهذا يعني أن الأداة ثابتة.

هناك العديد من المقاييس الإحصائية لقياس الثبات ومن أكثرها شيوعا نجد مقياس "ألفا كرونباخ Alpha de Cronbach" إذ أنه أحد المقاييس العالمية التي تستخدم في قياس مدى ثبات أداة الدراسة من ناحية الاتساق الداخلي لعبارة الأداة، إذ يمكن القول أن الحد الأدنى لقيمة المعامل يجب أن تكون (0.6) وكلما ارتفعت قيمة هذا المعامل دلّ ذلك على ثبات أكبر لأداة الدراسة، وقد تم حساب الثبات لأبعاد ومحاور الاستبانة حيث سنقوم

أولا بعرض نتائج اختبار معامل ألفا كرونباخ الخاصة بأبعاد محور مدى توافر المعايير الأساسية لإدارة المخاطر الائتمانية في البنوك في الجدول الموالي.

الجدول رقم (15): معامل الثبات ألفا كرونباخ لأبعاد محور مدى توافر المعايير الأساسية لإدارة المخاطر الائتمانية في البنوك

الرقم	البعد	معامل ألفا كرونباخ	عدد العبارات
1	توافر المناخ الملائم لتحديد وإدارة المخاطر الائتمانية	0.688	6
2	توافر الإجراءات اللازمة لمنح الائتمان	0.876	6
3	توافر التدابير الملائمة للتعامل مع المخاطر الائتمانية	0.704	5
4	توافر إجراءات كافية للرقابة على المخاطر الائتمانية	0.876	6
جميع عبارات		**0.906**	**23**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss 23.

من خلال رقم (15) يتبين أن قيم معامل الثبات ألفا كرونباخ انحصرت بين القيمتين (0.688) و(0.876) وهي أكبر تماما من القيمة (0.6)، وهذا ما يشير إلى أن جميع أبعاد محور مدى توافر المعايير الأساسية لإدارة المخاطر الائتمانية في البنوك تتمتع بالثبات ويمكن الاعتماد عليها في إجراء الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات.

بعد عرض نتائج معامل الثبات ألف كرونباخ لأبعاد محور مدى توافر المعايير الأساسية لإدارة المخاطر الائتمانية في البنوك، سنقوم بعرض نتائج اختبار معامل ألفا كرونباخ الخاصة ببعدي محور مدى اعتماد البنوك على مقررات لجنة بازل II وIII في إدارة المخاطر الائتمانية في الجدول الموالي.

الجدول رقم (16): معامل الثبات ألفا كرونباخ لبعدي محور مدى اعتماد البنوك على مقررات لجنة بازل II وIII في إدارة المخاطر الائتمانية

الرقم	البعد	معامل ألفا كرونباخ	عدد العبارات
1	توافر المناخ الملائم لتحديد وإدارة المخاطر الائتمانية	0.920	13
2	توافر الإجراءات اللازمة لمنح الائتمان	0.850	4
جميع عبارات		**0.919**	**17**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss 23.

يتضح من الجدول رقم (16) أن قيم معامل الثبات ألفا كرونباخ تراوحت بين (0.850) و(0.920) وهما قيمتان أكبر من القيمة (0.6)، وهذا ما يشير إلى أن بعدي محور مدى اعتماد البنوك على مقررات لجنة بازل II وIII في إدارة المخاطر الائتمانية تتمتع بالثبات ويمكن الاعتماد عليها في إجراء الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات.

بعد عرض نتائج معامل الثبات ألف كرونباخ لبعدي محور مدى اعتماد البنوك على مقررات لجنة بازل II وIII في إدارة المخاطر الائتمانية، سنقوم بعرض نتائج اختبار معامل ألفا كرونباخ الكلي لمحاور الاستبانة في الجدول الموالي.

الجدول رقم (17): معامل الثبات ألفا كرونباخ الكلي لمحاور الاستبانة

الرقم	المحاور	معامل ألفا كرونباخ	عدد العبارات
1	مدى توافر المعايير الأساسية لإدارة المخاطر الائتمانية في البنوك	0.906	23
2	محور مدى اعتماد البنوك على مقررات لجنة بازل II وIII في إدارة المخاطر الائتمانية	0.919	17
جميع عبارات		**0.943**	**40**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss 23.

نلاحظ من خلال الجدول رقم(17) أن معامل الثبات ألفا كرونباخ للمحور الأول والثاني محصور بين (0.906) و(0.919) وهما قيمتان فاقتا (0.6)، وهذا ما يدل على أن درجة الثبات تتراوح في المستوى الجيد، في حين أن درجة الثبات الكلية هي الأخرى جيدة إذ بلغت قيمة (0.943)، مما يدل على أن أداة الدراسة "الاستبانة" صادقة وثابتة في محاورها وهي جاهزة للتطبيق على عينة الدراسة.

ثالثا: اختبار التوزيع الطبيعي

من أجل التأكد من أن متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي، تم حساب معاملي الالتواء والتفلطح لهذه المتغيرات، حيث يعني الحصول على معامل التواء ينتمي للمجال [3,-3] ومعامل التفلطح ينتمي للمجال [10,-10] أن متغيرات الدراسة تخضع للتوزيع الطبيعي، والنتائج المتحصل عليها موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (18): اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	معامل الالتواء	معامل التفلطح
توافر المناخ الملائم لتحديد وإدارة المخاطر الائتمانية	- 0.922	1.139
توافر الإجراءات اللازمة لمنح الائتمان	- 0.071	2.679

توافر التدابير الملائمة للتعامل مع المخاطر الائتمانية	- 0.377	- 0.012
توافر إجراءات كافية للرقابة على المخاطر الائتمانية	- 0.613	0.833
مقررات لجنة بازل II حول المخاطر الائتمانية	0.364	- 0.097
مقررات لجنة بازل III حول المخاطر الائتمانية	- 0.346	1.666

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss 23.

من نتائج الجدول رقم (18) يتضح أن القيم المطلقة لمعاملات الالتواء لمتغيرات الدراسة محصورة بين (0.346) في حدها الأدنى و(1.071) في حدها الأعلى وهي جميعا أقل من القيمة (3)، كما يتضح أن معاملات التفلطح لمتغيرات الدراسة جاءت جميعها محصورة بين (0.012) في حدها الأدنى و(2.679) في حدها الأعلى، وهي جميعا أقل من (10)، مما يعني أن متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي.

المطلب الرابع: أساليب المعالجة الإحصائية

بهدف تصنيف وتحليل البيانات التي تم الحصول عليها من خلال أداة الدراسة والتي تمثلت في الاستبانة وبغرض الوصول إلى النتائج التفسيرية لافتراضات الدراسة المقدمة وتحقيق أهدافها، تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية النسخة 23 والذي يرمز له اختصار spss، باعتباره من أبرز الأدوات التي تستخدم في ذلك، حيث يقوم البرنامج بوصف المتغيرات وبالتالي تعميم ما يتم التوصل إليه من نتائج على مجتمع الدراسة وذلك من خلال مجموعة من الأساليب التي تم استخدامها وهي كالتالي:

- **المدى:** تم استخدام المدى في تحديد طول الفئة الخاصة بمقياس ليكارت الخماسي، وهو عبارة عن الفرق بين أكبر قيمة وأصغر قيمة في المقياس؛
- **التكرارات والنسب المئوية:** تمت الاستعانة بالتكرارات والنسب المئوية في التعرف على الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة (الجنس، العمر، الدرجة العلمية، الرتبة الوظيفة، الخبرة)؛
- **المتوسط الحسابي:** استُعمل المتوسط الحسابي في معرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، كما سمح لنا أيضا بترتيب كل عبارة؛
- **الانحراف المعياري:** تم استخدام هذا المقياس في قياس مدى تشتت واختلاف استجابات أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، ولكل محور من محاورها عن متوسطها الحسابي، حيث أنه كلما اقتربت قيمته من الصفر كلما دلّ ذلك على تركيز وانخفاض تشتت استجابات أفراد عينة الدراسة والعكس صحيح؛
- **معامل الارتباط بيرسون:** يعتبر من إحصائيات الاختبار التي تقيس العلاقة الإحصائية أو الارتباط بين متغيرين مستمرين، إذ تم استخدامه في هذه الدراسة لمعرفة مدى ارتباط درجة كل عبارة من عبارات الاستبانة مع الدرجة الكلية للبعد والمحور التي تنتمي إليه؛

- **معامل ألفا كرونباخ:** تم استخدام معامل ألفا كرونباخ لمعرفة مدى ثبات أداة الدراسة من ناحية الاتساق الداخلي لعبارات الأداة، إذ أنه يعتبر مقياسا لموثوقية الاختبارات الإحصائية، وأن الحد الأدنى لقيمته يجب أن تكون (0.6) وكلما ارتفعت عن هذه القيمة دلّ ذلك على ثبات أكبر لأداة القياس؛
- **معامل الالتواء والتفلطح:** قمنا باستعمال هاذين المعاملين معا في هذه الدراسة لمعرفة ما إذا كانت متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي أم لا؛
- **اختبار (T-test) في حالة عينة واحدة:** لمعرفة ما إذا كان متوسط درجة الاستجابة قد وصل للدرجة المتوسطة (3) أم زادت أو قلت عن ذلك، والتي تتوسط درجات مقياس ليكارت الخماسي؛
- **اختبار (T-test) لعينتين مستقلتين:** تم استخدامه في اختبار الفرضيات لتحليل التباين لعينتين مستقلتين بالنسبة لمتغير الجنس؛
- **تحليل التباين الأحادي ANOVA:** تم استعمال هذا التحليل لاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية التي تستخدم في قياس العلاقة بين الخصائص الشخصية لأفراد العينة المتمثلة في (العمر، الدرجة العلمية، الرتبة الوظيفية، الخبرة).

المبحث الثاني: عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات

بعدما قمنا بتحديد الإجراءات المنهجية المعتمدة في الدراسة، سوف نتطرق في هذا المبحث إلى عرض وتحليل البيانات الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة، وكذا تحليل إجابات أفراد العينة حول محاور الاستبانة بالإضافة إلى اختبار الفرضيات.

المطلب الأول: عرض وتحليل البيانات الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة

بغرض التعرف على الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة والتي تتمثل في: الجنس، العمر، الدرجة العلمية، الرتبة الوظيفية، والخبرة، سوف نتطرق إلى عرض وتحليل كل واحدة على حدة.

أولا: توزيع عينة الدراسة وفق متغير الجنس

يتوزع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (19): توزيع عينة الدراسة وفق متغير الجنس

الجنس	التكرارات	النسبة المئوية
ذكر	32	%43.8
أنثى	41	%56.2
المجموع	**73**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss 23.

ما نلاحظه من خلال الجدول هو أن أغلب أفراد عينة الدراسة هم من الإناث وذلك بنسبة 56.2% ما يوافق 41 فرد، في حين تمثل نسبة 43.8% من العينة ذكور ما يعادل 32 فرد، إذ من الممكن أن تعود هذه النتائج إلى طبيعة العمل في المجتمع الجزائري الذي يتصدره العنصر النسوي.

ثانيا: توزيع عينة الدراسة وفق متغير العمر

جاء توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (20): توزيع عينة الدراسة وفق متغير العمر

العمر	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	9	%12.3
من 30 إلى 40 سنة	38	%52.1
من 41 إلى 50 سنة	20	%27.4
أكبر من 50 سنة	6	%8.2
المجموع	**73**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss 23.

يتبين من خلال الجدول أن أفراد عينة الدراسة تتوزع حسب العمر بأكبر نسبة وهي 52.1% أي ما يعادل 38 فرد الذين أعمارهم بين 30 و40 سنة، تليها نسبة 27.4% ما يوافق 20 فرد كانت للأشخاص الذين أعمارهم بين 41 و50 سنة، لتأتي نسبة 12.3% أي 9 أفراد للأشخاص الذين أعمارهم أقل من 30 سنة، وأخيرا نسبة 8.2% ما يعادل 6 أفراد للأشخاص الذين أعمارهم تفوق 50 سنة، إذ يمكن القول أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من فئة الشباب وهي الفئة القادرة على التأقلم مع التطورات والتفاعل مع المتغيرات المستمرة.

ثالثا: توزيع عينة الدراسة وفق متغير الدرجة العلمية

يتوزع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الدرجة العلمية كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (21): توزيع عينة الدراسة وفق متغير الدرجة العلمية

الدرجة العلمية	التكرارات	النسبة المئوية
ثانوي	11	%15.1
جامعي	44	%60.3
دراسات عليا	12	%16.4
دراسات أخرى	6	%8.2
المجموع	**73**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss 23.

نلاحظ من خلال الجدول أن أكبر نسبة من أفراد عينة الدراسة هم المبحوثين الذين يحملون الشهادة الجامعية والذين بلغ عددهم 44 فرد ما يعادل 60.3%، وهذا ما يدل على أن نسبة كبيرة من العمال في البنوك التجارية في ولاية جيجل مؤهلون علميا، كما تدل أيضا هذه النسبة على اهتمام إدارات البنوك في رفع مستويات العاملين أكاديميا، تليها نسبة 16.4% أي ما يعادل 12 فرد والتي تنسب للمبحوثين الذين يحملون شهادة دراسات عليا، لتليها أيضا نسبة 15.1% أي ما يعادل 11 فرد ونسبة 8.2% ما يعادل 6 فرد الذين يحملون شهادة الثانوية وشهادة من الدراسات الأخرى على التوالي.

رابعا: توزيع عينة الدراسة وفق متغير الرتبة الوظيفية

جاء توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الرتبة الوظيفية كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (22): توزيع عينة الدراسة وفق متغير الرتبة الوظيفية

الرتبة الوظيفة	التكرارات	النسبة المئوية
عون إداري	40	%54.8
رئيس مصلحة	29	%39.7
مدير وكالة بنكية	4	%5.5
المجموع	**73**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss 23.

من خلال الجدول نلاحظ أن أكبر نسبة من أفراد عينة الدراسة هم من الأعوان الإداريين بنسبة 54.8% أي ما يعادل 40 فرد، ثم يليها رؤساء المصالح بنسبة 39.7% أي 29 فرد، ليليها مدراء المصالح بنسبة 5.5% ما يوافق 4 أفراد.

خامسا: توزيع عينة الدراسة وفق متغير الخبرة

يتوزع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (23): توزيع عينة الدراسة وفق متغير الخبرة

الخبرة	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	14	%19.2
من 5 إلى 10 سنوات	19	%26
من 11 إلى 15 سنة	16	%21.9
من 16 إلى 20 سنة	13	%17.8
أكثر من 20 سنة	11	%15.1

المجموع	**73**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss 23.

يتبين من الجدول أعلاه أن الفئة السائدة في مختلف البنوك من حيث خبرتهم هي الفئة من 5 إلى 10 سنوات بنسبة 26% أي 19 فرد من عينة الدراسة، ثم تليها الفئة من 11 إلى 15 سنة بنسبة 21.9% ما يعادل 16 فرد، لتليها فئة الأقل من 5 سنوات بنسبة 19.2% أي 14 فرد، ثم تليها فئة من 16 إلى 20 سنة بنسبة 17.8% ما يعادل 13 فرد من عينة الدراسة، أما النسبة الأخيرة والتي قدرت ب 15.1% ما يعادل 11 فرد فتعود للمبحوثين الذين لديهم أكثر من 20 سنة خبرة مهنية، يمكن ارجاع سبب ذلك إلى توظيف البنوك التجارية في الجزائر لعمال جدد لمواكبة التطور الذي عرفه القطاع البنكي الجزائري والاصلاحات الجديدة المعتمدة من طرف الدولة في السنوات الأخيرة والتي أسفرت عن استحداث خدمات بنكية جديدة وعقد اتفاقيات دولية.

المطلب الثاني: عرض وتحليل البيانات حول محور مدى توافر المعايير الأساسية لإدارة المخاطر الائتمانية في البنوك

للتعرف على إجابات أفراد عينة الدراسة وآرائهم حول عبارات محور مدى توافر المعايير الأساسية لإدارة المخاطر الائتمانية في البنوك، سيتم في هذا الجزء عرض النتائج المتوصل إليها إحصائيا والتي قد تساهم في معالجة الإشكالية المطروحة والفرضيات التي تم صياغتها وذلك بالاعتماد على المتوسط الحسابي والانحراف المعياري اللذان يهدفان إلى تحديد مستوى الموافقة وكذا ترتيب العبارات حسب متوسطاتها الحسابية.

أولا: عرض وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات بعد توافر المناخ الملائم لتحديد وإدارة المخاطر الائتمانية

لمعرفة اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو توافر المناخ الملائم لتحديد وإدارة المخاطر الائتمانية، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة حول كل عبارة من عبارات هذا البعد، والجدول التالي يوضح النتائج المتحصل عليها:

الجدول رقم (24): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات بعد توافر المناخ الملائم لتحديد وإدارة المخاطر الائتمانية

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
1	يحتوي البنك على وحدة مستقلة لإدارة المخاطر الائتمانية	3.74	1	5	مرتفعة
2	يعتمد البنك عند منحه للائتمان على سياسة التنويع، وسياسة التوزيع	3.81	0.892	3	مرتفعة

3	تؤثر ظروف البيئة المحيطة بالعميل في قدرته على سداد القرض وفوائده	3.78	0.870	4	مرتفعة
4	يراعي البنك العجز المؤقت في خزينة العميل عند السداد	3.49	0.835	6	مرتفعة
5	يعتمد البنك على خبرة موظفيه في معالجة أخطاء العمل	3.92	0.954	1	مرتفعة
6	الاعتماد على التكنولوجيا يقلل من التعرض للخطأ	3.89	0.994	2	مرتفعة
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري الكلي		**3.77**	**0.579**	-	**مرتفعة**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss 23.

يوضح الجدول رقم (24) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول عبارات بعد توافر المناخ الملائم لإدارة المخاطر الائتمانية، حيث تراوحت قيم المتوسطات الحسابية بين (3.49) و(3.92)، أما ترتيب العبارات من حيث درجة أهميتها لدى المبحوثين فقد جاءت في المرتبة الأولى العبارة رقم 5 بمتوسط حسابي (3.92) مع انحراف معياري (0.954)، لتليها في المرتبة الثانية العبارة 6 بمتوسط حسابي (3.89) وانحراف معياري (0.994)، أما في المرتبة الثالثة فتأتي العبارة رقم 2 بمتوسط حسابي (3.81) وانحراف معياري (0.892)، ثم تليها في المرتبة الرابعة العبارة رقم 3 بمتوسط حسابي (3.78) مع انحراف معياري (0.870)، و في المرتبة الخامسة جاءت العبارة رقم 1 بمتوسط حسابي (3.74) وانحراف معياري (1)، لتليها في المرتبة السادسة والأخيرة العبارة رقم 4 بمتوسط حسابي (3.49) وانحراف معياري (0.835)، وفيما يتعلق بالدرجة الكلية للبعد فقد بلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.77) وهو ينتمي للفئة الرابعة [3.4-4.2[من مقياس ليكارت الخماسي والتي تعبر عن درجة موافقة مرتفعة، وهذا يعني أن هناك موافقة عالية من قبل أفراد عينة الدراسة على عبارات هذا البعد، كما أن قيمة الانحراف المعياري الكلي بلغت (0.579) وهي أقل من الواحد، مما يدل على وجود اتفاق وإجماع كلي في الرأي بين أفراد عينة الدراسة.

ثانيا: عرض وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات بعد توافر الإجراءات اللازمة لمنح الائتمان

لمعرفة اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو توافر الإجراءات اللازمة لمنح الائتمان، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة حول كل عبارة من عبارات هذا البعد، والجدول التالي يوضح النتائج المتحصل عليها:

الجدول رقم (25): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات بعد توافر الإجراءات اللازمة لمنح الائتمان

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
7	يقوم البنك بالتحليل الشامل للظروف المحيطة بالعميل وهذا لتقييم المخاطر الحالية والمحيطة به	3.97	0.781	5	مرتفعة

8	يقوم البنك بدراسة التاريخ الائتماني للعميل ومعرفة سمعته ومكانته في الصناعة، والتأكد من رغبته القوية على سداد القرض وفوائده	4.10	0.748	4	مرتفعة
9	قدرة العميل عن السداد من العناصر الجوهرية في الحصول على الائتمان	4.16	0.707	3	مرتفعة
10	استحقاق الائتمان من الأمور المهمة عند منح الائتمان	4.21	0.623	2	مرتفعة جدا
11	يمتلك البنك تصورا عن المخاطر والعوائد المتحققة من الائتمان الممنوح	3.95	0.724	6	مرتفعة
12	يعتمد البنك على دراسة الجدوى المالية للعميل لمعرفة مدى كفاية رأس ماله وكذا معرفة مصادر دخله والأرباح المتوقعة من المشروع للتأكد من قدرته على الوفاء بالتزاماته	4.22	0.821	1	مرتفعة جدا
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري الكلي		**4.10**	**0.578**	–	**مرتفعة**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss 23.

يبين الجدول رقم (25) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات أفراد عينة الدراسة حول عبارات بعد توافر الإجراءات اللازمة لمنح الائتمان ،حيث انحصرت المتوسطات الحسابية لهذا البعد بين القيمتين (3.95) و(4.22)، وقد اتضح أن عبارتين من أصل 6 عبارات تميزت بدرجة موافقة مرتفعة جدا يدل على أن أفراد العينة عبروا عن موافقتهم بدرجة عالية جدا على مضمون العبارتين، في حين أن باقي العبارات حصلت على درجة موافقة مرتفعة أي أن أفراد العينة عبروا عن موافقتهم بدرجة عالية على مضمون العبارات، إذ احتلت العبارة رقم 12 الصدارة في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.22) وانحراف معياري (0.821)، ثم تليها العبارة رقم 10 في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.21) مع انحراف معياري (0.623)، أما في المرتبة الثالثة فقد جاءت العبارة رقم 9 بمتوسط حسابي (4.16) وانحراف معياري (0.707)، وجاءت العبارة رقم 8 في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (4.10) وانحراف معياري (0.707)، في حين احتلت العبارة رقم 7 المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (3.97) وانحراف معياري (0.781)، أما في المرتبة الأخيرة فقد جاءت العبارة رقم 11 بمتوسط معياري (3.95) مع انحراف معياري (0.724)، وفيما يتعلق بالدرجة الكلية للبعد فقد بلغ المتوسط الحسابي الكلي (4.10) والذي يقع بدوره ضمن فئة [3.4-4.2[من مقياس ليكارت الخماسي والتي تعبر عن درجة موافقة مرتفعة، وهذا يؤكد أن جميع أفراد العينة موافقون بمستوى مرتفع بخصوص توافر الإجراءات اللازمة بمنح الائتمان في البنوك، أما بالنسبة للانحراف المعياري الكلي فقد بلغ (0.578) وهو أصغر من الواحد، هذا ما يدل على وجود انسجام بين إجابات أفراد العينة حول عبارات بعد توافر الإجراءات اللازمة لمنح الائتمان.

ثالثا: عرض وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات بعد توافر التدابير الملائمة للتعامل مع المخاطر الائتمانية

لمعرفة اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو بعد توافر التدابير الملائمة للتعامل مع المخاطر الائتمانية، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة حول كل عبارة من عبارات هذا البعد، والجدول التالي يوضح النتائج المتحصل عليها:

الجدول رقم (26): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات بعد توافر التدابير الملائمة للتعامل مع المخاطر الائتمانية

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
13	يسعى البنك إلى تجنب المخاطرة قدر المستطاع عند منحه الائتمان	4.23	0.609	1	مرتفعة جدا
14	يعد تنويع الائتمان أحد حلول التقليل من المخاطر الائتمانية	3.89	0.826	2	مرتفعة
15	يقبل البنك المخاطر الائتمانية عندما يحقق عوائد مرتفعة	3.34	0.961	5	متوسطة
16	يحتفظ البنك باحتياطات مناسبة لمقابلة الخسائر	3.75	0.830	3	مرتفعة
17	يعمل البنك على نقل المخاطر إلى طرف آخر كتدبير وقائي لمواجهة المخاطر	3.36	0.933	4	متوسطة
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري الكلي		**3.74**	**0.569**	-	**مرتفعة**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss 23.

يظهر الجدول رقم (26) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول بعد توافر التدابير الملائمة للتعامل مع المخاطر الائتمانية، حيث جاءت قيم المتوسطات الحسابية محصورة بين (3.34) و(3.36)، حيث تبين أن عبارتين من أصل 5 عبارات تميزتا بدرجة موافقة مرتفعة حيث أن أفراد العينة عبروا عن موافقتهم بدرجة عالية على مضمون العبارتين، في حين أن عبارتين أخريين تحصلتا على درجة موافقة متوسطة أي أن المبحوثين عبروا في اجاباتهم عن موافقتهم بدرجة متوسطة على مضمون العبارتين، بينما حصلت عبارة واحدة على درجة موافقة مرتفعة جدا مما يدل على أن أفراد العينة عبروا عن موافقتهم بدرجة عالية جدا على مضمون العبارة، أما فيما يخص ترتيب عبارات حسب موافقة المبحوثين فقد كانت المرتبة الأولى للعبارة رقم 13 بمتوسط حسابي (4.36) مع انحراف معياري (0.609)، وفي المرتبة الثانية العبارة رقم 14 بمتوسط حسابي (3.89) وانحراف معياري (0.826)، في حين احتلت العبارة رقم 16 المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3.75) مع انحراف معياري (0.830)، أما في المرتبة الرابعة فقد جاءت العبارة

رقم 17 بمتوسط حسابي (3.36) وانحراف معياري (0.933)، لتليها في المرتبة الخامسة والأخيرة العبارة رقم 15 بمتوسط حسابي (3.34) وانحراف معياري (0.961)، أما بالنسبة للمتوسط الحسابي الكلي للبعد فقد بلغ (3.74) والذي ينتمي إلى الفئة الرابعة [3.4-4.2[من مقياس ليكارت الخماسي والتي تعبر بدورها عن درجة موافقة مرتفعة، وهذا ما يشير إلى أن درجة موافقة أفراد عينة الدراسة عالية، وفيما يخص قيمة الانحراف المعياري الكلي فقد بلغت (0.569)، وهي قيمة أقل من الواحد، هذا ما يدل على وجود تجانس بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول عبارات بعد توافر التدابير الملائمة للتعامل مع المخاطر الائتمانية.

رابعا: عرض وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات بعد توافر إجراءات كافية للرقابة على المخاطر الائتمانية

لمعرفة اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو بعد توافر إجراءات كافية للرقابة على المخاطر الائتمانية، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة حول كل عبارة من عبارات هذا البعد، والجدول التالي يوضح النتائج المتحصل عليها:

الجدول رقم (27): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات بعد إجراءات كافية للرقابة على المخاطر الائتمانية

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
18	يعتمد البنك على نظام فعال في تقديم التقارير للفحص والمراجعة	4.04	0.716	4	مرتفعة
19	تمتلك إدارة البنك نظاما للمعلومات يسمح بتحديد ومراقبة المخاطر الائتمانية	4.07	0.714	3	مرتفعة
20	يعتمد البنك على نظام رقابة داخلي فعال	4.11	0.756	2	مرتفعة
21	هناك نظام لتقييم ومراقبة حسابات الائتمان وتصنيفها على مستوى كل عمل وكل مجموعة ائتمانية وكذلك على المستوى القطاعي	3.92	0.662	6	مرتفعة
22	يساهم الاتصال الفعال بين إدارة البنك وأقسامه في تنفيذ إدارة مخاطر الائتمان	4.15	0.616	1	مرتفعة
23	يخضع البنك للرقابة من قبل البنك المركزي بصفة دورية	4.04	0.716	5	مرتفعة
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري الكلي		**4.05**	**0.548**	-	**مرتفعة**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss 23.

يوضح الجدول رقم (27) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات أفراد عينة الدراسة حول عبارات بعد توافر إجراءات كافية للرقابة على المخاطر الائتمانية، حيث وجدنا أن المتوسطات الحسابية تتراوح بين القيمتين (3.92) و(4.15)، حيث احتلت العبارة رقم 22 المرتبة الأولى بأكبر متوسط حسابي والبالغ قيمته (4.15) مع انحراف معياري بلغ (0.616)، لتليها العبارة رقم 20 في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.11) وانحراف معياري (0.756)، أما المرتبة الثالثة فكانت العبارة رقم 19 إذ بلغ متوسطها الحسابي (4.07) وانحرافها المعياري (0.716)، ثم جاءت العبارتين 18 و23 في المرتبة الرابعة نفسها بمتوسط حسابي وانحرافه معياري متساوي بقيمة (4.04) و(0.716) على التوالي، أما في المرتبة الأخيرة فجاءت العبارة رقم 20 بمتوسط حسابي (3.92) وانحراف معياري (0.662)، في حين أن المتوسط الحسابي الكلي للبعد فقد بلغ القيمة (4.05)، وهو ينتمي للفئة الرابعة [3.4-4.2] من مقياس ليكارت الخماسي التي تعبر عن درجة موافقة مرتفعة، أي أن أفراد العينة يوافقون وبمستوى عالي عن توافر إجراءات كافية للرقابة على المخاطر الائتمانية، أما فيما يخص الانحراف المعياري الكلي فقد بلغت قيمته (0.548) وهي قيمة أقل من الواحد، هذا ما يدل على وجود اتفاق وإجماع كلي في الرأي لإجابات أفراد عينة الدراسة.

المطلب الثالث: عرض وتحليل البيانات حول محور مدى اعتماد البنوك على مقررات لجنة بازل II وIII في إدارة المخاطر الائتمانية

للتعرف على إجابات أفراد عينة الدراسة وآرائهم حول عبارات محور مدى اعتماد البنوك على مقررات لجنة بازل II وIII في إدارة المخاطر الائتمانية، حيث سيتم في هذا الجزء عرض النتائج المتوصل إليها إحصائيا والتي قد تساهم في معالجة الإشكالية المطروحة والفرضيات التي تم صياغتها وذلك بالاعتماد على أدوات إحصائية أهمها المتوسط الحسابي والانحراف المعياري اللذان يهدفان إلى تحديد مستوى الموافقة وكذا ترتيب العبارات حسب متوسطاتها الحسابية.

أولا: عرض وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات بعد مقررات لجنة بازل II في إدارة المخاطر الائتمانية

لمعرفة اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو بعد مقررات لجنة بازل II في إدارة المخاطر الائتمانية، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة حول كل عبارة من عبارات هذا البعد، والجدول التالي يوضح النتائج المتحصل عليها:

الجدول رقم (28): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات بعد مقررات لجنة بازل II في إدارة المخاطر الائتمانية

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
1	يتم الالتزام بمقررات بازل II والاعتماد عليها في البنك	3.66	0.768	7	مرتفعة

2	يمثل معدل كفاية رأس المال المفروض من خلال لجنة بازل II وسيلة ضمان وأداة ربحية للبنك	3.66	0.711	5	مرتفعة
3	يلتزم البنك بقواعد الشفافية وانضباط السوق وذلك بإتاحة المعلومات للمشاركين في السوق حول مدى كفاية رأس مال البنك، ونوعية وحجم مخاطر الائتمان، وأساليب إدارتها، وقياسها وسياستها الحالية في تقييم أصولها والتزاماتها	3.68	0.780	3	مرتفعة
4	تأكد البنك من كفاية رأس المال لمواجهة كافة المخاطر التي يتعرض لها	3.97	0.707	1	مرتفعة
5	تقوم السلطات الرقابية بالتدخل بشكل مبكر لمنع حدوث أي انخفاض أو تراجع في رأس المال	3.66	0.749	6	مرتفعة
6	يرى البنك بأن تطبيق مقررات بازل II يؤمن حماية كبيرة لتفادي المخاطر الائتمانية والخسائر	3.60	0.777	9	مرتفعة
7	تعزز مقررات بازل II ثقافة إدارة المخاطر الائتمانية في البنك	3.81	0.758	2	متوسطة
8	يتوفر البنك على الأسس والمقومات اللازمة لتطبيق الأساليب الحديثة لقياس المخاطر الائتمانية (SA, IRB)	3.12	1.092	13	مرتفعة
9	يتبع البنك لقياس المخاطر الائتمانية في إطار بازل IIالأسلوب المعياري (النمطي) Standardized Approach	3.59	0.814	10	مرتفعة
10	يتبع البنك لقياس المخاطر الائتمانية في إطار بازل IIأسلوب التصنيف الداخلي الأساسي Foundation Internal Rating Based Approach	3.67	0.800	4	مرتفعة
11	يتبع البنك لقياس المخاطر الائتمانية في إطار بازل II أسلوب التصنيف الداخلي المتقدم Advanced Internal Rating Based Approach	3.63	0.755	8	مرتفعة
12	يقوم البنك بالإفصاح عن نسبة كفاية رأس المال ككل، للإفصاح عن مدى التزامه بمقررات بازل II	3.55	0.817	11	مرتفعة
13	يتوفر البنك على الكفاءات البشرية المتخصصة في إدارة المخاطر الائتمانية وفق مقررات بازل II	3.48	0.959	12	مرتفعة

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري الكلي	3.62	0.580	-	مرتفعة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss 23.

يظهر الجدول رقم (28) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول بعد مقررات لجنة بازل II في إدارة المخاطر الائتمانية، حيث جاءت قيم المتوسطات الحسابية محصورة بين (3.12) و(3.97)، كما يتبين أن عبارة من أصل 13 تميزت بدرجة موافقة متوسطة حيث أن أفراد العينة عبروا عن موافقتهم بدرجة متوسطة على مضمون العبارة، في حين أن العبارات الأخرى تحصلت على درجة موافقة مرتفعة ما يدل أن المبحوثين عبروا في اجاباتهم عن موافقتهم بدرجة عالية على مضمون العبارات، أما فيما يخص ترتيب عبارات حسب موافقة المبحوثين فقد كانت المرتبة الأولى للعبارة رقم 4 بمتوسط حسابي (3.97) مع انحراف معياري (0.707)، لتليها في المرتبة الثانية العبارة رقم 7 بمتوسط حسابي (3.81) وانحراف معياري (0.758)، في حين احتلت العبارة رقم 3 المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3.68) مع انحراف معياري (0.780)، أما في المرتبة الرابعة فقد جاءت العبارة رقم 10 بمتوسط حسابي (3.67) وانحراف معياري (0.800)، ثم في المرتبة الخامسة العبارة رقم 2 بمتوسط حسابي (3.66) وانحراف معياري (0.711)، لتأتي بعدها العبارة رقم 5 في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي (3.66) وانحراف معياري (0.749)، أما في المرتبة السابعة فكانت للعبارة رقم 1 بمتوسط حسابي (3.66) مع انحراف معياري (0.768)، ثم تليها العبارة رقم 11 في المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي (3.63) وانحراف معياري (0.755)، في حين احتلت العبارة رقم 6 المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي (3.60) مع انحراف معياري (0.777)، أما المرتبة العاشرة فكانت للعبارة رقم 9 بمتوسط حسابي (3.59) وانحراف معياري (0.814)، لتليها في المرتبة الحادية عشر العبارة رقم 12 بمتوسط حسابي (3.55) مع انحراف معياري (0.817)، وفي المرتبة الثانية عشر جاءت العبارة رقم 13 بمتوسط حسابي (3.48) وانحراف معياري (0.959)، في حين احتلت المرتبة الثالثة عشر والأخيرة العبارة رقم 8 بمتوسط حسابي (3.12) وانحراف معياري (1.092)، وفيما يتعلق بالمتوسط الحسابي الكلي للبعد فقد بلغت قيمته (3.62) والذي ينتمي إلى الفئة الرابعة [3.4-4.2] من مقياس ليكارت الخماسي والتي بدورها تعبر عن درجة موافقة مرتفعة، هذا ما يشير إلى أن درجة موافقة أفراد عينة الدراسة عالية، أما بالنسبة لقيمة الانحراف المعياري الكلي فقد بلغت (0.580)، وهي قيمة أقل من الواحد، هذا ما يدل على وجود تجانس بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول عبارات بعد مقررات لجنة بازل II في إدارة المخاطر الائتمانية.

ثانيا: عرض وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات بعد مقررات لجنة بازل III في إدارة المخاطر الائتمانية

لمعرفة اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو بعد مقررات لجنة بازل III في إدارة المخاطر الائتمانية، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة حول كل عبارة من عبارات هذا البعد، والجدول التالي يوضح النتائج المتحصل عليها:

الجدول رقم (29): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات بعد مقررات لجنة بازل III في إدارة المخاطر الائتمانية

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
14	بإمكان البنك رفع معدل كفاية رأس المال إلى 10.5%	3.36	0.674	4	متوسطة
15	يعمل البنك على ادخال الرافعة المالية بنسبة 3%	3.37	0.717	3	متوسطة
16	يحترم البنك النظم والتعليمات التي أقرها بنك الجزائر في إطار تطبيق مقررات بازل III حتى يتمكن من الاندماج في المنظومة البنكية العالمية ومواجهة المنافسة الشديدة في البنوك الاجنبية	3.77	0.921	1	مرتفعة
17	يتم عقد لقاءات تجمع بين بنك الجزائر ومسؤولي البنك لشرح مضمون متطلبات مقررات بازل III وكيفية التطبيق الفعلي لها	3.63	0.950	2	مرتفعة
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري الكلي		**3.53**	**0.684**	–	**مرتفعة**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss 23.

يبين الجدول رقم (29) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول مقررات لجنة بازل III في إدارة المخاطر الائتمانية، حيث جاءت قيم المتوسطات الحسابية محصورة بين (3.36) و(3.77)، حيث تبين أن عبارتين من أصل 4 عبارات تميزتا بدرجة موافقة مرتفعة حيث أن أفراد العينة عبروا عن موافقتهم بدرجة عالية على مضمون العبارتين، في حين أن عبارتين أخريين تحصلتا على درجة موافقة متوسطة أي أن المبحوثين عبروا في اجاباتهم عن موافقتهم بدرجة متوسطة على مضمون العبارتين، أما فيما يخص ترتيب العبارات حسب موافقة أفراد العينة فقد كانت المرتبة الأولى للعبارة رقم 16 بمتوسط حسابي (3.77) مع انحراف معياري (0.921)، وفي المرتبة الثانية العبارة رقم 17 بمتوسط حسابي (3.63) وانحراف معياري (0.950)، في حين احتلت العبارة رقم 15 المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3.37) مع انحراف معياري (0.717)، لتليها في المرتبة الرابعة والأخيرة العبارة رقم 14 بمتوسط حسابي (3.36) وانحراف معياري (0.674)، أما بالنسبة للمتوسط الحسابي الكلي للبعد فقد بلغ (3.53) والذي ينتمي إلى الفئة الرابعة [3.4-4.2[من مقياس ليكارت الخماسي والتي تعبر بدورها عن درجة موافقة مرتفعة، وهذا ما يدل على أن درجة موافقة المبحوثين عالية، وفيما يخص قيمة الانحراف المعياري الكلي فقد بلغت (0.684)، وهي قيمة أقل من الواحد، هذا ما يدل على وجود انسجام بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول عبارات بعد مقررات لجنة بازل III في إدارة المخاطر الائتمانية.

المطلب الرابع: اختبار فرضيات الدراسة

سيتم في هذا المطلب اختبار الفرضيات الرئيسية والفرعية التي تم صياغتها للدراسة باستعمال اختبار العينة الواحدة (**T-test**) بهدف التأكد من مدى صحتها وكذا تقديم تفسير للنتائج التي تم التوصل إليها.

وتم الاعتماد على قاعدة القرار التالية (لعروسي، 2017):

- إذا كانت قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 1.666، وإذا كان مستوى الدلالة (**sig**) أقل أو يساوي مستوى المعنوية 0.05 ≥**sig**، فإننا نقبل الفرضية ونرفض الفرضية البديلة.
- إذا كانت قيمة T المحسوبة أقل من قيمة T الجدولية والتي تساوي 1.666، وإذا كان مستوى الدلالة (**sig**) أقل أو يساوي مستوى المعنوية 0.05 ≤**sig**، فإننا نرفض الفرضية ونقبل الفرضية البديلة.

أولا: اختبار الفرضية الرئيسية الأولى

يتم اختبار صحة الفرضية الرئيسية الأولى القائلة: "المعايير الأساسية لإدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية في ولاية جيجل تتوافر بدرجة مرتفعة"، من خلال حساب اختبارT للعينة الواحدة والنتائج المتحصل عليها موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (30): نتائج اختبار T-test للفرضية الرئيسية الأولى

الفرضية الرئيسية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى الدلالة	القرار
الأولى	3.92	0.452	9.940	1.666	0.000	**مقبولة**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss 23.

يتضح من خلال الجدول رقم (30) أن المتوسط الحسابي للفرضية الرئيسية الأولى قد بلغ (3.92) وهو أكبر من الوسط الفرضي للدراسة (3)، كما أن قيمة T المحسوبة تساوي (9.940) وهي أكبر من قيمة T الجدولية التي تساوي (1.666)، كما أن مستوى الدلالة 0.000 =**sig** وهو أقل تماما من مستوى المعنوية (0.05)، وعليه فإن الأفراد في البنوك عينة الدراسة موافقين بدرجة عالية على توافر المعايير الأساسية لإدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية في ولاية جيجل، وبناءً على قاعدة القرار فإن الفرضية الرئيسية الأولى للدراسة **مقبولة.**

يمكن تفسير هذه النتيجة بطبيعة البيئة التي تعمل فيها البنوك، التي تتسم بالمخاطر الشديدة وعلى رأسها المخاطر الائتمانية كون أن عملية الإقراض هي الوظيفة الأساسية في البنوك، مما يستوجب عليها العمل على توفير المعايير الأساسية لمواجهة والتقليل من حدة هذه المخاطر، وذلك سعيا منها في الحفاظ على سلامة الجهاز البنكي.

تتعارض هذه النتيجة مع دراسة لعروسي (2017)، التي توصلت إلى غياب المعايير الأساسية التي يمكن من خلالها مواجهة المخاطر الائتمانية.

1- اختبار الفرضية الفرعية الأولى

يتم اختبار صحة الفرضية الفرعية الأولى القائلة: "المناخ الملائم لتحديد وإدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية في ولاية جيجل يتوافر بدرجة مرتفعة"، من خلال حساب اختبار T للعينة الواحدة والنتائج المتحصل عليها موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (31): نتائج اختبار T-test للفرضية الفرعية الأولى

الفرضية الفرعية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى الدلالة	القرار
الأولى	3.77	0.579	5.485	1.666	0.000	**مقبولة**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss 23.

يتضح من خلال الجدول رقم (31) أن المتوسط الحسابي للفرضية الفرعية الأولى قد بلغ (3.77) وهو أكبر من الوسط الفرضي للدراسة (3)، كما أن قيمة T المحسوبة تساوي (5.485) وهي أكبر من قيمة T الجدولية التي تساوي (1.666)، كما أن مستوى الدلالة 0.000 =**sig** وهو أقل تماما من مستوى المعنوية (0.05)، وعليه فإن الأفراد في البنوك عينة الدراسة موافقين بدرجة عالية على توافر المناخ الملائم لتحديد وإدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية في ولاية جيجل، وبناءً على قاعدة القرار فإن الفرضية الفرعية الأولى للدراسة **مقبولة.**

يمكن تفسير هذه النتيجة بأن البنوك التجارية في ولاية جيجل تقوم بوضع استراتيجيات لتحديد وإدارة المخاطر تتناسب والمخاطر المحيطة المحتملة التي يمكن التعرض لها.

تتوافق هذه النتيجة التي تم التوصل إليها مع نتيجة دراسة طالب (2011)، في أن البنوك عينة الدراسة تعمل على توفير مناخ مناسب لتحديد المخاطر الائتمانية بدرجة مرتفعة.

2- اختبار الفرضية الفرعية الثانية

يتم اختبار صحة الفرضية الفرعية الثانية القائلة: "الاجراءات اللازمة لمنح الائتمان في البنوك التجارية ف في ولاية جيجل تتوافر بدرجة مرتفعة"، من خلال حساب اختبار T للعينة الواحدة والنتائج المتحصل عليها موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (32): نتائج اختبار T-test للفرضية الفرعية الثانية

الفرضية الفرعية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى الدلالة	القرار
الثانية	4.10	0.578	10.345	1.666	0.000	مقبولة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss 23.

يتضح من خلال الجدول رقم (32) أن المتوسط الحسابي للفرضية الفرعية الثانية قد بلغ (4.10) وهو أكبر من الوسط الفرضي للدراسة (3)، كما أن قيمة T المحسوبة تساوي (10.345) وهي أكبر من قيمة T الجدولية التي تساوي (1.666)، كما أن مستوى الدلالة 0.000 =**sig** وهو أقل تماما من مستوى المعنوية (0.05)، وعليه فإن أفراد عينة الدراسة موافقين بدرجة عالية على توافر الإجراءات اللازمة لمنح الائتمان في البنوك التجارية في ولاية جيجل، وبناءً على قاعدة القرار فإن الفرضية الفرعية الثانية للدراسة **مقبولة.**

يمكن تفسير هذه النتيجة بأن إدارة البنوك تسعى جاهدة لإتباع كل الأنظمة لاتخاذ قرار ائتماني سليم، وذلك من أجل حماية البنوك من الخسائر الناجمة عن تعثر العملاء.

تتفق هذه النتيجة مع دراسة لعروسي (2017)، التي خلصت بأن البنوك التجارية في ولاية جيجل تقوم بإجراء الدراسات اللازمة والتحليل الائتماني قبل اتخاذ قرار منح الائتمان.

3- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

يتم اختبار صحة الفرضية الفرعية الثالثة القائلة: "التدابير الملائمة للتعامل مع المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية في ولاية جيجل تتوافر بدرجة مرتفعة"، من خلال حساب اختبار T للعينة الواحدة والنتائج المتحصل عليها موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (33): نتائج اختبار T-test للفرضية الفرعية الثالثة

الفرضية الفرعية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى الدلالة	القرار
الثالثة	3.73	0.569	5.099	1.666	0.000	مقبولة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss 23.

يتضح من خلال الجدول رقم (33) أن المتوسط الحسابي للفرضية الفرعية الثالثة قد بلغ (3.73) وهو أكبر من الوسط الفرضي للدراسة (3)، كما أن قيمة T المحسوبة تساوي (5.099) وهي أكبر من قيمة T الجدولية التي تساوي (1.666)، كما أن مستوى الدلالة 0.000 =**sig** وهو أقل تماما من مستوى المعنوية (0.05)، وعليه فإن أفراد عينة الدراسة موافقين بدرجة عالية على توافر التدابير الملائمة للتعامل مع المخاطر

الائتمانية في البنوك التجارية في ولاية جيجل، وبناءً على قاعدة القرار فإن الفرضية الفرعية الثالثة للدراسة **مقبولة.**

يمكن تفسير هذه النتيجة بإدراك البنوك بأن التقيد بالإجراءات والتدابير المناسبة لمقابلة المخاطر الائتمانية المحيطة بها وفقا للمعايير المعمول بها هو الضامن الأساسي لتجنب الوقوع في المخاطر.

تتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من طالب (2011) و Brown & Wang (2002)، في أن البنوك عينة الدراسة تعمل على توفير التدابير المناسبة للتعامل مع الأنواع المختلفة للمخاطر الائتمانية.

4- اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

يتم اختبار صحة الفرضية الفرعية الرابعة القائلة: "الإجراءات الكافية للرقابة على المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية في ولاية جيجل تتوافر بدرجة مرتفعة"، من خلال حساب اختبار T للعينة الواحدة والنتائج المتحصل عليها موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (34): نتائج اختبار T-test للفرضية الفرعية الرابعة

الفرضية الفرعية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى الدلالة	القرار
الرابعة	4.05	0.547	10.211	1.666	0.000	**مقبولة**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss 23.

يتضح من خلال الجدول رقم (34) أن المتوسط الحسابي للفرضية الفرعية الرابعة قد بلغ (4.05) وهو أكبر من الوسط الفرضي للدراسة (3)، كما أن قيمة T المحسوبة تساوي (10.211) وهي أكبر من قيمة T الجدولية التي تساوي (1.666)، كما أن مستوى الدلالة 0.000 =**sig** وهو أقل تماما من مستوى المعنوية (0.05)، وعليه فإن أفراد عينة الدراسة موافقين بدرجة عالية على توافر الإجراءات الكافية للرقابة على المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية في ولاية جيجل، وبناءً على قاعدة القرار فإن الفرضية الفرعية الرابعة **مقبولة.**

يمكن تفسير ذلك بأن البنوك تحرص على توفير ضوابط رقابية فعالة على الائتمان من أجل تدارك مخاطره في مراحل مبكرة، وبالتالي إيجاد الحلول المناسبة لتخفيض تلك المخاطر وتحقيق أهداف البنك والعملاء.

تتوافق هذه النتيجة مع دراسة طالب (2011) التي توصلت إلى أن البنوك عينة الدراسة تهتم بمستوى عالي بخصوص إجراءات الرقابة على المخاطر الائتمانية.

ثانيا: اختبار الفرضية الرئيسية الثانية

يتم اختبار صحة الفرضية الرئيسية الثانية القائلة: "تعتمد البنوك التجارية في ولاية جيجل على مقررات لجنة بازل II وIII في إدارة المخاطر الائتمانية بدرجة مرتفعة"، من خلال حساب اختبارT للعينة الواحدة والنتائج المتحصل عليها موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (35): نتائج اختبار T-test للفرضية الرئيسية الثانية

الفرضية الرئيسية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى الدلالة	القرار
الثانية	3.60	0.538	3.181	1.666	0.002	**مقبولة**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss 23.

يتضح من خلال الجدول رقم (35) أن المتوسط الحسابي للفرضية الرئيسية الثانية قد بلغ (3.60) وهو أكبر من الوسط الفرضي للدراسة (3)، كما أن قيمة T المحسوبة تساوي (3.181) وهي أكبر من قيمة T الجدولية التي تساوي (1.666)، كما أن مستوى الدلالة 0.002 =**sig** وهو أقل تماما من مستوى المعنوية (0.05)، وعليه فإن الأفراد في البنوك عينة الدراسة موافقين بدرجة عالية على اعتماد البنوك التجارية في ولاية جيجل على مقررات لجنة بازل II وIII في إدارة المخاطر الائتمانية، وبناءً على قاعدة القرار فإن الفرضية الرئيسية الثانية للدراسة **مقبولة**.

يمكن تفسير هذه النتيجة بأن الالتزام بمقررات لجنة بازل يساعد البنوك على تعزيز قدرتها في التعامل مع المخاطر المحتملة وتحقيق الاستقرار المالي.

تتفق النتيجة المتوصل إليها مع نتيجة دراسة بن معمر وجيلالي (2020)، في أن البنوك تعمل على تطبيق مقررات لجنة بازل بدرجة مرتفعة في إدارة مخاطرها الائتمانية، وتتعارض هذه النتيجة مع دراسة بعزيز (2019) التي خلصت إلى أنه بالرغم من كل الجهود والمساعي المبذولة إلا أنه لا تزال السيرورة بطيئة للحاق بركب الدول بما يخص الالتزام بتطبيق مقررات لجنة بازل II وIII.

1- اختبار الفرضية الفرعية الأولى

يتم اختبار صحة الفرضية الفرعية الأولى القائلة: "تعتمد البنوك التجارية في ولاية جيجل على مقررات لجنة بازل II في إدارة المخاطر الائتمانية بدرجة مرتفعة"، من خلال حساب اختبار T للعينة الواحدة والنتائج المتحصل عليها موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (36): نتائج اختبار T-test للفرضية الفرعية الأولى

الفرضية الفرعية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى الدلالة	القرار
الأولى	3.62	0.580	3.264	1.666	0.002	مقبولة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss 23.

يتضح من خلال الجدول رقم (36) أن المتوسط الحسابي للفرضية الفرعية الأولى قد بلغ (3.62) وهو أكبر من الوسط الفرضي للدراسة (3)، كما أن قيمة T المحسوبة تساوي (3.364) وهي أكبر من قيمة T الجدولية التي تساوي (1.666)، كما أن مستوى الدلالة 0.002 =**sig** وهو أقل تماما من مستوى المعنوية (0.05)، وعليه فإن أفراد عينة الدراسة موافقين بدرجة عالية على اعتماد البنوك التجارية في ولاية جيجل على مقررات لجنة بازل II في إدارة المخاطر الائتمانية، وبناءً على قاعدة القرار فإن الفرضية الفرعية الرابعة للدراسة **مقبولة**.

يمكن تفسير ذلك باحترام البنوك للنظم والتعليمات التي أقرها بنك الجزائر في إطار مقررات بازل II حتى تتمكن من الاندماج في المنظومة البنكية العالمية ومواجهة المنافسة الشديدة من البنوك الأجنبية.

تتفق هذه النتيجة مع دراسة Figuet (2003) التي توصلت إلى أن اتفاقية بازل II كان لها تأثير إيجابي على إدارة مخاطر الائتمان وتقييمها في البنوك.

2- اختبار الفرضية الفرعية الثانية

يتم اختبار صحة الفرضية الفرعية الثانية القائلة: "تعتمد البنوك التجارية في ولاية جيجل على مقررات لجنة بازل III في إدارة المخاطر الائتمانية بدرجة مرتفعة"، من خلال حساب اختبار T للعينة الواحدة والنتائج المتحصل عليها موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (37): نتائج اختبار T-test للفرضية الفرعية الثانية

الفرضية الفرعية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى الدلالة	القرار
الثانية	3.53	0.684	1.633	1.666	0.107	مرفوضة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss 23.

يتضح من خلال الجدول رقم (37) أن المتوسط الحسابي للفرضية الفرعية الأولى قد بلغ (3.53) وهو أكبر من الوسط الفرضي للدراسة (3)، كما أن قيمة T المحسوبة تساوي (1.633) وهي أقل من قيمة T الجدولية التي تساوي (1.666)، كما أن مستوى الدلالة 0.107 =**sig** وهو أكبر تماما من مستوى المعنوية (0.05)، وعليه فإن أفراد عينة الدراسة موافقين بدرجة منخفضة على اعتماد البنوك التجارية في ولاية جيجل

على مقررات لجنة بازل III في إدارة المخاطر الائتمانية، وبناءً على قاعدة القرار فإن الفرضية الفرعية الثانية للدراسة **مرفوضة**، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة القائلة "تعتمد البنوك التجارية في ولاية جيجل على مقررات لجنة بازل III في إدارة المخاطر الائتمانية بدرجة **منخفضة**".

يمكن تفسير هذه النتيجة بأن البنوك التجارية في ولاية جيجل لا تتعامل مع الابتكارات المالية، كما أن تعاملاتها في سوق المال محدودة لغياب سوق مال نشط وفعال، إضافة لخصائص البيئة البنكية الجزائرية التي تغلب عليها سمات تفردت بها دون غيرها كعدم الوضوح في نمط الإدارة، التدخل الكبير للدولة في شؤون العمل البنكي، وجود قيود مالية، محاسبية، وتنظيمية تحد من قدرة الجهاز البنكي الجزائري على مواكبة التطورات العالمية الحديثة في مجال العمل البنكي.

تتوافق هذه النتيجة مع دراسة بلحرش وعدون (2021)، في أن البنوك التجارية تواجه صعوبات وتحديات في الالتزام بتطبيق معايير لجنة بازل III.

ثالثا: اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة

يتم اختبار صحة الفرضية الرئيسية الثالثة القائلة: "لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في مستوى اعتماد البنوك التجارية في ولاية جيجل على مقررات لجنة بازل II وIII في إدارة المخاطر الائتمانية من وجهة نظر المبحوثين وفقا لخصائص الشخصية والوظيفية (الجنس، العمر، الدرجة العلمية، الرتبة الوظيفية، الخبرة) عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$"، بالاعتماد على اختبار T-test لعينتين مستقلتين من أجل اختبار الفروق في اجابات أفراد عينة الدراسة لمتغير الجنس، وتحليل التباين الأحادي (One Way Analyze ANOVA) لاختبار الفروق في اجابات أفراد العينة للمتغيرات المتبقية (العمر، الدرجة العلمية، الرتبة الوظيفية، الخبرة)، نتائج هذين الاختبارين موضحة في الجداول أدناه:

الجدول رقم (38): نتائج تحليل التباين لعينتين مستقلتين بالنسبة لمتغير الجنس

الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	القرار
ذكر	32	3.59	0.477	−0.143	0.176	مقبولة
أنثى	41	3.60	0.587			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss 23.

يتضح من نتائج الجدول رقم (38) أن قيمة الدلالة الإحصائية لـ (T) الخاصة بمتغير الجنس تقدر بـ (0.176) وهي أكبر تماما من مستوى المعنوية (0.05) ما يدل على عدم وجود فروق في مستوى اعتماد البنوك التجارية في ولاية جيجل على مقررات لجنة بازل II وIII في إدارة المخاطر الائتمانية من وجهة نظر المبحوثين وفقا لمتغير الجنس عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

الجدول رقم (39): نتائج تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير العمر

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة	القرار
العمر	داخل المجموعات	0.498	3	0.166	0.563	0.641	مقبولة
	بين المجموعات	20.346	69	0.295			
	المجموع	**20.844**	**72**	–			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss 23.

يتضح من نتائج الجدول رقم (39) أن قيمة الدلالة الإحصائية لـ (F) الخاصة بمتغير العمر تقدر بـ (0.641) وهي أكبر تماما من مستوى المعنوية (0.05) ما يدل على عدم وجود فروق في مستوى اعتماد البنوك التجارية في ولاية جيجل على مقررات لجنة بازل II وIII في إدارة المخاطر الائتمانية من وجهة نظر المبحوثين وفقا لمتغير العمر عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

الجدول رقم (40): نتائج تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير الدرجة العلمية

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة	القرار
الدرجة العلمية	داخل المجموعات	0.828	3	0.276	0.951	0.421	مقبولة
	بين المجموعات	20.016	69	0.290			
	المجموع	**20.844**	**72**	–			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss 23.

يتضح من نتائج الجدول رقم (40) أن قيمة الدلالة الإحصائية لـ (F) الخاصة بمتغير الدرجة العلمية تقدر بـ (0.421) وهي أكبر تماما من مستوى المعنوية (0.05) ما يدل على عدم وجود فروق في مستوى اعتماد البنوك التجارية في ولاية جيجل على مقررات لجنة بازل II وIII في إدارة المخاطر الائتمانية من وجهة نظر المبحوثين وفقا لمتغير الدرجة العلمية عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

الجدول رقم (41): نتائج تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير الرتبة الوظيفية

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة	القرار
الرتبة الوظيفية	داخل المجموعات	0.067	2	0.034	0.114	0.893	مقبولة
	بين المجموعات	20.777	70	0.297			
	المجموع	**20.844**	**72**	–			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss 23.

يتضح من نتائج الجدول رقم (41) أن قيمة الدلالة الإحصائية لـ (F) الخاصة بمتغير الرتبة الوظيفة تقدر بـ (0.893) وهي أكبر تماما من مستوى المعنوية (0.05) ما يدل على عدم وجود فروق في مستوى اعتماد البنوك التجارية في ولاية جيجل على مقررات لجنة بازل II وIII في إدارة المخاطر الائتمانية من وجهة نظر المبحوثين وفقا لمتغير الرتبة الوظيفية عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

الجدول رقم (42): نتائج تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير الخبرة

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة	القرار
الخبرة	داخل المجموعات	0.281	4	0.070	0.232	0.919	مقبولة
	بين المجموعات	20.563	68	0.302			
	المجموع	**20.844**	**72**	–			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss 23.

يتضح من نتائج الجدول رقم (42) أن قيمة الدلالة الإحصائية لـ (F) الخاصة بمتغير الخبرة تقدر بـ (0.919) وهي أكبر تماما من مستوى المعنوية (0.05) ما يدل على عدم وجود فروق في مستوى اعتماد البنوك التجارية في ولاية جيجل على مقررات لجنة بازل II وIII في إدارة المخاطر الائتمانية من وجهة نظر المبحوثين وفقا لمتغير الخبرة عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

من خلال نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة تم التوصل إلى أن الفرضية القائلة: "لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في مستوى اعتماد البنوك التجارية في ولاية جيجل على مقررات لجنة بازل II وIII في إدارة المخاطر الائتمانية من وجهة نظر المبحوثين وفقا لخصائص الشخصية والوظيفية (الجنس، العمر، الدرجة العلمية، الرتبة الوظيفية، الخبرة) عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$ **مقبولة.**

خلاصة

تناولنا في هذا الفصل الدراسة الميدانية والتي أجريناها على عينة من البنوك التجارية في ولاية جيجل، حيث تم الاعتماد على الاستبانة كأداة لجمع البيانات كونها تعد الأداة الأنسب لتحقيق أهداف دراستنا.

من خلال إتمام تحليل نتائج الاستبانة لخصائص العينة المدروسة وإجراء التحليل الإحصائي المطلوب من أجل معرفة آراء وتطلعات أفراد عينة الدراسة، اتضح أنها تدعم وبدرجة مقبولة فرضيات الدراسة، إذ تبين أن البنوك التجارية في ولاية جيجل توفر وبمستوى عالي المعايير الأساسية لمواجهة المخاطر الائتمانية، كما تعمل هذه الأخيرة على تطبيق مقررات بازل II بدرجة مرتفعة بدون أي صعوبة لمواجهة وتقليل حدة المخاطر الائتمانية التي تواجهها، بالإضافة إلى ذلك فقد تبين أن هذه البنوك تلتزم بإدارة تلك المخاطر وفق المقرر الجديد لبازل III بدرجة منخفضة، أي هناك محدودية جدا في التعامل بها، وقد اتضح أيضا أنه لا يوجد تأثير للخصائص الشخصية والوظيفية (الجنس، العمر، الدرجة العلمية، الرتبة الوظيفة، الخبرة) لأفراد العينة حول مستوى اعتماد البنوك التجارية في ولاية جيجل على مقررات لجنة بازل II وIII في إدارة المخاطر الائتمانية.

الخاتمة

نظرا للأهمية المتزايدة التي اكتسبها موضوع إدارة المخاطر الائتمانية وتماشيا مع الاتجاهات العالمية، بدأت البنوك في معظم الدول بانتهاج سياسات واستحداث إدارات متخصصة يكون هدفها التحكم في درجات المخاطر التي تتعرض لها في إطار نشاطها، وتعتبر الجزائر من بين هذه الدول التي عملت على إعداد إصلاحات مالية في الجانب البنكي خصوصا إدارة المخاطر الائتمانية، وذلك لأهمية الائتمان البنكي في البنوك التجارية الجزائرية.

وقد جاءت لجنة بازل لتعطي معايير مدروسة تمكن البنك من زيادة المتانة المالية، إذ أن نسبة كفاية رأس المال والحث على الرقابة وطرق التصنيف الائتماني وغيرها كأحد ركائز هذه اللجنة، لكن تطبيقها في الوقت المحدد لم يكن بالأمر السهل على البنوك المتطورة فما بالك بالبنوك في الدول النامية من بينها البنوك التجارية في الجزائر، التي بالرغم من الإصلاحات والمجهودات المعتبرة التي بذلتها في مجال توفير البيئة الملائمة للنشاط البنكي إلا أن أداء البنوك لايزال دون المستوى المطلوب.

من هنا جاءت الدراسة الحالية التي حاولنا من خلالها معالجة الإشكالية التي تدور حول مدى التزام البنوك التجارية في ولاية جيجل بتطبيق مقررات بازل II وIII لإدارة مخاطرها الائتمانية، حيث تم معالجة الموضوع من خلال فصلين فصل نظري وفصل تطبيقي.

للإجابة على الإشكالية المطروحة وإثبات الفرضيات الموضوعة في بداية الدراسة قمنا بدراسة إستبيانية لعينة من البنوك التجارية في ولاية جيجل، حيث تم التوصل إلى مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

❖ **نتائج الدراسة النظرية**

من خلال عرضنا للفصل النظري توصلنا إلى مجموعة من النتائج من أبرزها:

- تعتبر المخاطر الائتمانية من أكثر المخاطر التي تتعرض لها البنوك، كون أن النشاط الرئيسي لهذه الأخيرة يتمثل في منح الائتمان؛
- تنشأ المخاطر الائتمانية بسبب عدم مقدرة المقترض على الوفاء برد مبلغ القرض وفوائده في تاريخ الاستحقاق المحدد له، أو أنه له القدرة المالية على السداد ولكنه لا يرغب في ذلك لسبب أو لآخر؛
- طريقة النسب المالية وطريقة التنقيط من الطرق التي تستعملها البنوك في تقدير وتقييم المخاطر الائتمانية؛
- لا يمكن تجنب المخاطر الائتمانية أو تقليص حدتها بشكل كامل وذلك ببساطة يعود لوجود عوائق عملية ومالية، وإنما من الممكن اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد منها؛
- تلعب إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك دورا مهما في مواجهة هذه المخاطر، وذلك بغية الحفاظ على استمرارية وبقاء البنوك وتطورها؛
- يعد تشكيل لجنة بازل للرقابة المصرفية من أبرز الأحداث التي شهدتها الساحة المصرفية الدولية؛

- تقوم لجنة بازل للرقابة المصرفية على نص العديد من المبادئ والمقترحات لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها البنوك، حيث تعمل اللجنة بتحديث هاته المبادئ كلما تطلب الأمر لذلك من خلال ما تتعرض إليه الدول من أزمات، وسعيا منها لأخذ الحيطة والحذر وتشديد الرقابة على البنوك؛
- مقررات لجنة بازل مجرد تنظيمات غير رسمية الغرض منها تحقيق الاستقرار المصرفي، وهي غير ملزمة التطبيق أي أن البنوك لها الحرية في اختيار تطبيقها من عدمه، إلّا أن التطورات الجديدة التي تشهدها الساحة المصرفية تجعلها أكثر من ضرورية؛
- أسهمت أعمال لجنة بازل عن ثلاث مقررات، وكان أول إصدار لها تمثل في اتفاقية بازل I المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال، وعلى إثر الانتقادات الموجهة لها وعقب سلسلة من التعديلات انبثق عنها اصدار اتفاقية بازل II، بهدف بناء أساس صلب للتنظيم والرقابة على كفاية رأس المال وتبني الشفافية والافصاح في السوق وإدخال تحسينات في أساليب إدارة المخاطر، وتوالت التعديلات بإصدار اتفاقية بازل III لتغطية جوانب الضعف في الاتفاقية السابقة التي كشفت الأزمة المالية العالمية عنها، هذه الأخيرة تضمنت حزمة متكاملة من المعايير الرقابية الجديدة لتعزيز الرقابة والإشراف ومن ثم تحسين القدرة على إدارة المخاطر واستيعاب الصدمات الناجمة مهما كان مصدرها؛
- مقررات لجنة بازل مكملة لبعضها البعض، إذ أن الجديدة لا تلغي سابقتها بل تقوم بإدخال التعديلات عليها؛
- هناك أسلوبين رئيسيين لقياس المخاطر الائتمانية، الأسلوب المعياري الذي يركز على وجود تصنيف خارجي مقدم من طرف وكالة خارجية لتقييم القروض حيث يقوم هذا التصنيف على الجدارة الائتمانية للمدينين، الأسلوب الثاني وهو أسلوب التصنيف الداخلي وهو يعتمد على التصنيف الداخلي من قبل البنوك وينقسم إلى أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي وأسلوب التصنيف المتقدم.

❖ **نتائج الدراسة الميدانية**

من خلال الدراسة الميدانية التي أجريناها توصلنا إلى النتائج التالية:

- توفر البنوك التجارية في ولاية جيجل بدرجة مرتفعة المناخ الذي يتناسب مع تحديد وإدارة المخاطر الائتمانية التي تصيبها؛
- تتوافر الإجراءات اللازمة لمنح الائتمان في البنوك التجارية في ولاية جيجل بدرجة مرتفعة، وهو ما يساعد على تدنية المخاطر الائتمانية المصاحبة لعملية منح الائتمان؛
- تتبع إدارة المخاطر في البنوك التجارية في ولاية جيجل التدابير الملائمة التي توفرها بدرجة مرتفعة من أجل التعامل مع المخاطر الائتمانية التي تواجهها؛
- تبدي البنوك التجارية في ولاية جيجل اهتماما كبيرا بتوفير أنظمة رقابية فعالة، والتي من شأنها أن تحد من المخاطر الناجمة عن عمليات منح الائتمان؛

- البنوك التجارية في ولاية جيجل تتبنى تطبيق مقررات لجنة بازل II بدرجة مرتفعة في مواجهة المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها؛
- تطبق البنوك التجارية في ولاية جيجل مقررات لجنة بازل III في إدارة المخاطر الائتمانية بدرجة منخفضة، ويمكن القول أنه هناك محدودية في تطبيقها؛
- عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية في مستوى اعتماد البنوك التجارية في ولاية جيجل على مقررات لجنة بازل II وIII في إدارة المخاطر الائتمانية من وجهة نظر المبحوثين وفقا لخصائص الشخصية والوظيفية (الجنس، العمر، الدرجة العلمية، الرتبة الوظيفة، الخبرة) عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$".

❖ **توصيات الدراسة**

على أساس ما توصلنا إليه من نتائج نقدم التوصيات الآتية:

- ضرورة قيام البنوك التجارية في ولاية جيجل بشكل خاص وفي الجزائر بشكل عام، الأخذ بعين الاعتبار مبدأ الحيطة والحذر عند القيام بعملية منح الائتمان وذلك لكون أنّ البيئة التي تعمل فيها البنوك شديدة المخاطر خاصة في الوقت الراهن؛
- من الضروري احترام البنوك التجارية في ولاية جيجل للنظم والتعليمات التي يقرها بنك الجزائر في إطار تطبيق مقررات بازل III حتى تتمكن من مواكبة التطورات والمستجدات التي تشهدها الساحة المصرفية؛
- العمل على إجراء ملتقيات ومؤتمرات تجمع بنك الجزائر ومسؤولي البنوك التجارية في الجزائر من أجل شرح مضمون اتفاقية بازل III وكيفية التطبيق الفعلي لها؛
- وجوب العمل على القيام بدورات تدريبية بشكل دائم ومستمر لموظفي البنوك التجارية في الجزائر فيما يتعلق مواجهة المخاطر الائتمانية وفق ما جاءت به مقررات بازل.

❖ **أفاق الدراسة**

أثارت انتباهنا ونحن نختم هذه الدراسة العديد من المواضيع القريبة وذات الصلة بموضوع دراستنا والتي يمكن أن تشكل محورا لدراسات أخرى في المستقبل، ومن بين هذه المواضيع ما يلي:

- واقع وآفاق تطبيق مقررات بازل III في البنوك الإسلامية؛
- إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية وفق معايير الرقابة المصرفية؛
- دراسة مقارنة حول إدارة المخاطر البنكية وفق المعايير الاحترازية الجديدة للجنة بازل بين البنوك التقليدية والإسلامية؛
- مدى تأثير معايير لجنة بازل على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

أ- الكتب

01- أحمد سليمان خصاونة. (2008). *المصارف الاسلامية: مقررات لجنة بازل – تحديات العولمة – استراتجية مواجهتها (ط 1)*. إربد، الأردن: عالم الكتب الحديث.

02- أكرم محمد حشيش. (2017). *الموسوعة لإدارة المخاطر المصرفية: بناء نظام إدارة مخاطر الائتمان (ط1)*. القاهرة، مصر: دار الكتاب الحديث.

03- الطاهر لطرش. (2003). *تقنيات البنوك*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

04- العونية بن زكورة، و فاطمة الزهراء سعيدي. (2020). *إدارة المخاطر المصرفية (ط 1)*. عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

05- حمزة محمود الزبيدي. (2002). *إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني (ط 1)*. عمان، الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

06- دريد كامل آل شبيب. (2012). *إدارة البنوك المعاصرة (ط 1)*. عمان، الأردن: دار المسيرة.

07- سمير الخطيب. (2005). *قياس وإدارة المخاطر بالبنوك*. الاسكندرية، مصر: منشأة المعارف.

08- شقيري نوري موسى، محمود ابراهيم نور، وسيم محمد الحداد، و سوزان سمير ذيب. (2012). *إدارة المخاطر (ط 1)*. عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر ولتوزيع والطباعة.

09- طارق الله خان، و حبيب أحمد. (2003). *إدارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية (ط 1)*. جدة، السعودية: مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر.

10- عبد الحميد عبد المطلب. (2005). *العولمة واقتصاديات البنوك*. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.

11- عبد الحميد عبد المطلب. (2013). *الاصلاح المصرفي ومقررات بازل 3*. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.

12- فائزة لعراف. (2013). *مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة: مع الاشارة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008*. الاسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر.

13- محمد عمر شابرا، و حبيب أحمد. (2006). *الإدارة المؤسسية في المؤسسات الإسلامية (ط 1)*. جدة، السعودية: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.

14- محمد محمود عبد ربه محمد. (2000). *دراسات في محاسبة التكاليف: قياس تكلفة مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية*. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع.

ب- المجلات

01- أسياء خليفة، و محمد للوشي. (2016). تطبيق مقررات لجنة بازل 3 من طرف المنظومة البنكية الجزائرية. *مجلة البديل الاقتصادي، 3*(2)، 219-232.

02- زبير عياش. (2013). اتفاقية بازل 3 كاستجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي. *مجلة العلوم الانسانية، 13*(3)، 447-463.

03- شيماء مهدي إبراهيم محمد سالم. (2019). أساليب قياس لجنة بازل II لمخاطر الائتمان وعلاقتها بأداء البنوك التجارية المصرية. *مجلة البحوث المالية والتجارية، 20*(4)، 156-182.

04-طلال عباسي، و عبد الرحمان أولاد زاوي. (2019). واقع صلابة وسلامة الجهاز المصرفي الجزائري في ظل اتفاقية بازل III. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 6*(3)، 463-483.

05- عبد القادر بريش. (2013). إدارة المخاطر المصرفية وفق مقررات لجنة بازل II وIII ومتطلبات تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي العالمي ما بعد الأزمة المالية. *مجلة العلوم الانسانية، 13*(1)، 27-43.

06- عبد المجيد بابا أحمد، و علي يوسفات. (2021). تقييم سياسات إدارة المخاطر الائتمانية وأثرها على الربحية: دراسة حالة عينة من البنوك الجزائرية العمومية والخاصة. *مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، 6*(1)، 1740-1760.

07- علي بن معمر، و عمير جيلالي. (2020). معايير لجنة بازل في ظل إدارة المخاطر الائتمانية: دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 13*(1)، 138-149.

08- عمار عريس، و مجدوب بحوصي. (2017). تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الإستقرار المصرفي. *مجلة البشائر الاقتصادية، 3*(1)، 98-117.

09- قرين زهرة لعروسي، و رابح بوقرة. (2016). دور إدارة مخاطر الإئتمان المصرفي في تقليل المخاطر لدى البنوك التجارية: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة البليدة. *جامعة الحقوق والعلوم الانسانية – دراسات اقتصادية، 26*(2)، 295-309.

10- مالك الأخضر، و بعلة الطاهر. (2016). واقع الجهاز المصرفي الجزائري بين متطلبات لجنة بازل 2 وتحديات تطبيق بازل 3. *مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، 28*(2)، 299-313.

11- مخطار جماع، عبد الجليل جباري، و ربيع عيساني. (2019). تحديات البنوك التجارية في إدارة المخاطر الائتمانية وفق اتفاقيات بازل في الدول العربية مع الاشارة إلى حالة الجزائر. *مجلة البشائر الاقتصادية، 5*(1)، 373-391.

12- ميلي سمية أحمد. (2020). انعكاسات اتفاقية بازل II وIII على إدارة المخاطر البنكية مع الإشارة إلى واقع تطبيقها في البنوك الجزائرية. *مجلة العلوم الإدارية والمالية، 4*(2)، 27-46.

13- ناصر سليمان. (2006). النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل. *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 6*(6)، 151-162.

ت- الملتقيات والمؤتمرات والندوات

01- صالح مفتاح، و فريدة معارفي. (16-18 أفريل, 2007). المخاطر الائتمانية: تحليلها - قياسها - إدارتها والحد منها. *مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة - كلية العلوم الاقتصادية والإدارية*. الأردن: جامعة الزيتونة.

02- محمد بن بوزيان، فؤاد بن حدو، و عبد الحق بن عمر. (19-21 ديسمبر, 2011). البنوك الاسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة: واقع وآفاق تطبيق مقررات بازل 3. *المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الاسلامي*. الدوحة، قطر.

ث- الرسائل الجامعية

01- ابراهيم تومي. (2017). تكييف معايير السلامة في المصارف الإسلامية في ظل مقررات لجنة بازل الدولية: دراسة حالة بنك البركة الاسلامي. *أطروحة دكتوراه*. جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية.

02- أحمد قارون. (2013). مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات بازل. *رسالة ماجستير*. جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية.

03- أمال صالحي. (2015). تكييف المنظومة المصرفية الجزائرية وفق المعايير الدولية للرقابة المصرفية (بازل 1، 2، 3). *رسالة ماجستير*. جامعة وهران 2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المدرسة الدكتورالية للاقتصاد وإدارة الأعمال.

04- أميرة طهير. (2017). إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية وفقا لمعايير بازل: دراسة حالة عينة من الوكالات البنكية بأم بواقي. *مذكرة ماستر*. جامعة العربي بن مهيدي أم بواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير.

05- أيمن بن عبد الرحمان. (2011). الرقابة المصرفية في الجزائر: دراسة من خلال مقررات بازل 1 و2. *رسالة ماجستير*. جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير.

06- حسني مبارك بعلي. (2012). امكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية المصرفية المعاصرة. *رسالة ماجستير*. جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير.

07- حسين ذيب. (2012). فعالية نظم المعلومات المصرفية في تسيير حالات فشل الائتمان: دراسة عينة من البنوك التجارية العاملة في ولاية ورقلة خلال سنة 2010. *رسالة ماجستير*. جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية.

08- حمزة شاكر. (2022). دور أصحاب الودائع في تعزيز انضباط سوق المصارف الاسلامية: دراسة تطبيقية. *أطروحة دكتوراه*. جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

09- حياة نجار. (2014). إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل: دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية. *أطروحة دكتوراه*. جامعة فرحات عباس سطيف 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم الاقتصادية.

10- زوليخة قيلي. (2012). المخاطرة والتنظيم الإحترازي في البنوك. *رسالة ماجستير*. جامعة وهران 2، كلية العلوم الإقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، المدرسة الدكتورالية للإقتصاد والتسيير.

11- سعاد صابور. (2021). محاولة تقييم مدى تطبيق معايير لجنة بازل في البنوك الجزائرية. *أطروحة دكتوراه*. جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير.

12- سعيد بعزيز. (2019). تفعيل الرقابة المصرفية في الجزائر وفق المعايير الدولية للجنة بازل في ظل المتغيرات المالية والمصرفية الدولية. *أطروحة دكتوراه*. جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية.

13- سمير آيت عكاش. (2013). تطورات القواعد الإحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل ومدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية. *أطروحة دكتوراه*. جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير.

14- قرين زهرة لعروسي. (2017). دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في اتخاذ القرارات الائتمانية لدى البنوك التجارية: دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية. *أطروحة دكتوراه*. جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية.

15- محمد جاسم محمد. (2011). إدارة مخاطر الائتمان وأثرها في منع الانهيار التنظيمي: دراسة استطلاعية مقارنة في عينة من المصارف العراقية الحكومية. *رسالة ماجستير*. جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية.

16- مريم خوبيزي. (2018). إدارة مخاطر الائتمان والسيولة في البنوك التجارية الجزائرية وفقا لمعايير الرقابة المصرفية. *أطروحة دكتوراه*. جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية.

17- ميرفت علي أبو كمال. (2007). الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية "بازل II": دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين. *رسالة ماجستير*. الجامعة الاسلامية بغزة، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال.

18- هاجر زرارقي. (2012). إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية: دراسة حالة بنك البركة الجزائري. *رسالة ماجستير*. جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية.

ج- التقارير

01- البنك المركزي المصري. (2014). *متطلبات رأس المال الخاصة بمخاطر الائتمان -ورقة مناقشة-*. مصر: البنك المركزي المصري، قطاع الرقابة والأشراف، وحدة تطبيق مقررات بازل 2.

02- علي عبد الله أحمد شاهين. (2010). مدخل عملي لقياس مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية في فلسطين: دراسة تحليلية تطبيقية. فلسطين: بحث مقدم في الجامعة الاسلامية غزة.

03- معهد الدراسات المصرفية. (ديسمبر, 2012). نشرة توعوية. *سلسلة الخامسة: العدد 5*. الكويت.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

A- Books

01- Balthazar, L. (2006). From Basel 1 to Basel 3: The Integration of State of the Art Risk Modelling in Banking Regulation. New York, United States: Palgrave Macmillan.

02- Gouriéroux, C., & Tiomo, A. (2007). *Risque de Crédit: Une approche avancé.* Canada: Les Cahiers du CREF.

B- Magazines

01- Bashir, A., Khan, M., Sajid, M., & Sorooshian, S. (2022). Basel accord capital regulations and financial risk management: Empirical evidence from Pakistan's financial institutions. *Accounting, 9*(1), 1−8.

02- Brown, C., & Wang, S. (2002). Credit risk: The case of First Interstate Bankcorp. *International Review of Financial Analysis, 11*(2), 229−248.

03- Debajyoti , G., Bindya , K., & Swati , K. (2013). Basel I to Basel II to Basel III: A Risk Management Journey of Indian Banks. *AIMA Journal of Management & Research, 7*(2/4), 1-23.

04- Figuet, J. (2003). Le Traitement Du Risque de Crédit Dans l'accord de Bâle II : Une Évaluation. *Revue d'économie Financière*(71), 93-277.

05- Gouiaa, R., & Ouedraogo, M. (2022). L'impact de la gestion du risque de crédit sur la performance des banques commerciales canadiennes. *Revue Organisations & territoires, 31*(1), 69-91.

06- Pham, H., & Daly, K. (2020). The Impact of BASEL Accords on the Management of Vietnamese Commercial Banks. *Journal of Risk and Financial Management, 13*(10), 1−13.

07- Pradhan, S., & Shah, A. (2019). Credit Risk Management of Commercial Banks in Nepal. *Journal of Business and Social Sciences Research, 4*(1), 27−37.

08- Stephanou, C., & Mendoza, J. (2005). Credit Risk Measurement Under Basel II: An Overview and Implementation Issues for Developing Countries. *Policy Research Working Papers 3556,* 1−33.

C- Theses

01- Benamghar, M. (2012). La réglementation prudentielle des banque et des établissements financiers en Algérie et son degré d'adéquation aux standards de Bâle 1 et Bâle 2. *thèse de magister*. Université Mouloud Mammeri de Tizi-ouzou, Faculté des scienes économiques commerciales et des sciences de gestion, departement des sciences économiques.

02- Lilius, M. (2012). Basel III: Mapping the effects to stability, output and lending in the Nordics. *Thesis, MSc*. Copenhagen Business School, Applied Economics and Finance.

الملاحق

الملحق رقم (01): استبانة الدراسة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى – جيجل–

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير **تخصص:** إدارة مالية

الاستبانة

الإخوة والأخوات الكرام

تحية احترام وتقدير:

في إطار التحضير لمذكرة التخرج التي تندرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر تخصص إدارة مالية تحت عنوان" **إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية وفق مقررات لجنة بازل II وIII**"

يسرنا أن نضع بين أيديكم هذه الاستبانة التي تهدف إلى معرفة مدى اعتماد البنوك التجارية في ولاية جيجل على مقررات لجنة بازل II وIII في إدارة المخاطر الائتمانية.

حيث وجدنا فيكم خير مصدر للوصول إلى المعلومات الدقيقة حول الموضوع، كونكم أهل الخبرة والاختصاص وأنكم خير عون للباحثين، لذا توجهنا إليكم آملين من الله أن يوفقكم في الإجابة على أسئلة فقرات الاستبانة المرفق، وعلى أمل أن تكون إجابتكم دقيقة وموضوعية، علما بأن حرصكم على تقديم المعلومات الدقيقة، سيؤدي إلى تقييم أفضل لموضوع الدراسة.

فالرجاء تعبئة هذه الاستبانة بدقة مع العلم أن إجابتكم ستحظى بالسرية التامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط ولن يتم نشرها أو إعلانها لغير هذا الغرض.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

اعداد الطالبتين: إشراف الأستاذ:

- غبغوب خولة د. كعواش جمال الدين
- بورجول دينا

القسم الأول: البيانات الشخصية والوظيفية

يرجى التفضيل بوضع العلامة × في الخانة المناسبة من المفردات التالية:

1- اسم البنك: .....

2- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

3- العمر:

أقل من 30 سنة	من 30-40 سنة	من 41-50 سنة	أكبر من 50 سنة

4- الدرجة العلمية التي تحملها:

ثانوي	جامعي	دراسات عليا	دراسات أخرى

5- الرتبة الوظيفية:

عون إداري	رئيس مصلحة	مدير الوكالة

6- الخبرة:

أقل من 5 سنوات	من 5 إلى 10 سنوات	من 11 إلى 15 سنة	من 16 إلى 20 سنة	أكثر من 20 سنة

القسم الثاني: البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة

المحور الأول: مدى توافر المعايير الأساسية لإدارة المخاطر الائتمانية في البنوك

الأبعاد	فقرات المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
أولا	**توافر المناخ الملائم لتحديد وإدارة المخاطر الائتمانية**					
1	يحتوي البنك على وحدة مستقلة لإدارة المخاطر الائتمانية					
2	يعتمد البنك عند منحه للائتمان على سياسة التنويع، وسياسة التوزيع					
3	تؤثر ظروف البيئة المحيطة بالعميل في قدرته على سداد القرض وفوائده					
4	يراعي البنك العجز المؤقت في خزينة العميل عند السداد					
5	يعتمد البنك على خبرة موظفيه في معالجة أخطاء العمل					
6	الاعتماد على التكنولوجيا يقلل من التعرض للخطأ					
ثانيا	**توافر الإجراءات اللازمة لمنح الائتمان**					
7	يقوم البنك بالتحليل الشامل للظروف المحيطة بالعميل وهذا لتقييم المخاطر الحالية والمحيطة به					
8	يقوم البنك بدراسة التاريخ الائتماني للعميل ومعرفة سمعته ومكانته في الصناعة، والتأكد من رغبته القوية على سداد القرض وفوائده					
9	قدرة العميل عن السداد من العناصر الجوهرية في الحصول على الائتمان					
10	استحقاق الائتمان من الأمور المهمة عند منح الائتمان					
11	يمتلك البنك تصورا عن المخاطر والعوائد المتحققة من الائتمان الممنوح					
12	يعتمد البنك على دراسة الجدوى المالية للعميل لمعرفة مدى كفاية رأس ماله وكذا معرفة مصادر دخله والأرباح المتوقعة من المشروع للتأكد من قدرته على الوفاء بالتزاماته					

الأبعاد	فقرات المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
ثالثا	**توافر التدابير الملائمة للتعامل مع المخاطر الائتمانية**					
13	يسعى البنك إلى تجنب المخاطرة قدر المستطاع عند منحه الائتمان					
14	يعد تنويع الائتمان أحد حلول التقليل من المخاطر الائتمانية					
15	يقبل البنك المخاطر الائتمانية عندما يحقق عوائد مرتفعة					
16	يحتفظ البنك باحتياطات مناسبة لمقابلة الخسائر					
17	يعمل البنك على نقل المخاطر إلى طرف آخر كتدبير وقائي لمواجهة المخاطر					
رابعا	**توافر إجراءات كافية للرقابة على المخاطر الائتمانية**					
18	يعتمد البنك على نظام فعال في تقديم التقارير للفحص والمراجعة					
19	تمتلك إدارة البنك نظاما للمعلومات يسمح بتحديد ومراقبة المخاطر الائتمانية					
20	يعتمد البنك على نظام رقابة داخلي فعال					
21	هناك نظام لتقييم ومراقبة حسابات الائتمان وتصنيفها على مستوى كل عمل وكل مجموعة ائتمانية وكذلك على المستوى القطاعي					
22	يساهم الاتصال الفعال بين إدارة البنك وأقسامه في تنفيذ إدارة مخاطر الائتمان					
23	يخضع البنك للرقابة من قبل البنك المركزي بصفة دورية					

المحور الثاني: مدى اعتماد البنوك على مقررات لجنة بازل II وIII في إدارة المخاطر الائتمانية

الأبعاد	فقرات المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
أولا	مقررات لجنة بازل II حول المخاطر الائتمانية					
1	يتم الالتزام بمقررات بازل II والاعتماد عليها في البنك					
2	يمثل معدل كفاية رأس المال المفروض من خلال لجنة بازل II وسيلة ضمان وأداة ربحية للبنك					
3	يلتزم البنك بقواعد الشفافية وانضباط السوق وذلك بإتاحة المعلومات للمشاركين في السوق حول مدى كفاية رأس مال البنك، ونوعية وحجم مخاطر الائتمان، وأساليب إدارتها، وقياسها وسياستها الحالية في تقييم أصولها والتزاماتها					
4	تأكد البنك من كفاية رأس المال لمواجهة كافة المخاطر التي يتعرض لها					
5	تقوم السلطات الرقابية بالتدخل بشكل مبكر لمنع حدوث أي انخفاض أو تراجع في رأس المال					
6	يرى البنك بأن تطبيق مقررات بازل II يؤمن حماية كبيرة لتفادي المخاطر الائتمانية والخسائر					
7	تعزز مقررات بازل II ثقافة إدارة المخاطر الائتمانية في البنك					
8	يتوفر البنك على الأسس والمقومات اللازمة لتطبيق الأساليب الحديثة لقياس المخاطر الائتمانية (SA, IRB)					
9	يتبع البنك لقياس المخاطر الائتمانية في إطار بازل II الأسلوب المعياري (النمطي) Standardized Approach					
10	يتبع البنك لقياس المخاطر الائتمانية في إطار بازل II أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي Foundation Internal Rating Based Approach					

الأبعاد	فقرات المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
11	يتبع البنك لقياس المخاطر الائتمانية في إطار بازل II أسلوب التصنيف الداخلي المتقدم Advanced Internal Rating Based Approach					
12	يقوم البنك بالإفصاح عن نسبة كفاية رأس المال ككل، للإفصاح عن مدى التزامه بمقررات بازل II					
13	يتوفر البنك على الكفاءات البشرية المتخصصة في إدارة المخاطر الائتمانية وفق مقررات بازل II					
ثانيا	**مقررات لجنة بازل III حول المخاطر الائتمانية**					
14	بإمكان البنك رفع معدل كفاية رأس المال إلى 10.5%					
15	يعمل البنك على ادخال الرافعة المالية بنسبة 3 %					
16	يحترم البنك النظم والتعليمات التي أقرها بنك الجزائر في إطار تطبيق مقررات بازل III حتى يتمكن من الاندماج في المنظومة البنكية العالمية ومواجهة المنافسة الشديدة في البنوك الاجنبية					
17	يتم عقد لقاءات تجمع بين بنك الجزائر ومسؤولي البنك لشرح مضمون متطلبات مقررات بازل III وكيفية التطبيق الفعلي لها					

الملحق رقم (02): نتائج الصدق البنائي لأداة الدراسة

معاملات بيرسون لعبارات بعد توافر المناخ الملائم لتحديد وإدارة المخاطر الائتمانية

Corrélations

		G1	G2	G3	G4	G5	G6	المناخ الملائم
G1	Corrélation de Pearson	1	,332**	-,019	,255*	,166	,418**	,595**
	Sig. (bilatérale)		,004	,876	,029	,159	,000	,000
	N	73	73	73	73	73	73	73
G2	Corrélation de Pearson	,332**	1	,285*	,185	,422**	,211	,644**
	Sig. (bilatérale)	,004		,015	,118	,000	,073	,000
	N	73	73	73	73	73	73	73
G3	Corrélation de Pearson	-,019	,285*	1	,437**	,229	,229	,552**
	Sig. (bilatérale)	,876	,015		,000	,051	,051	,000
	N	73	73	73	73	73	73	73
G4	Corrélation de Pearson	,255*	,185	,437**	1	,278*	,116	,581**
	Sig. (bilatérale)	,029	,118	,000		,017	,328	,000
	N	73	73	73	73	73	73	73
G5	Corrélation de Pearson	,166	,422**	,229	,278*	1	,488**	,695**
	Sig. (bilatérale)	,159	,000	,051	,017		,000	,000
	N	73	73	73	73	73	73	73
G6	Corrélation de Pearson	,418**	,211	,229	,116	,488**	1	,680**
	Sig. (bilatérale)	,000	,073	,051	,328	,000		,000
	N	73	73	73	73	73	73	73
المناخ_الملائم	Corrélation de Pearson	,595**	,644**	,552**	,581**	,695**	,680**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	
	N	73	73	73	73	73	73	73

**. La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0,05 (bilatéral).

معاملات بيرسون لعبارات بعد توافر الإجراءات اللازمة لمنح الائتمان

Corrélations

		G7	G8	G9	G10	G11	G12	الإجراءات_اللازمة
G7	Corrélation de Pearson	1	,717**	,486**	,554**	,562**	,573**	,831**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000	,000	,000	,000
	N	73	73	73	73	73	73	73
G8	Corrélation de Pearson	,717**	1	,521**	,523**	,497**	,644**	,833**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,000	,000	,000	,000
	N	73	73	73	73	73	73	73
G9	Corrélation de Pearson	,486**	,521**	1	,711**	,424**	,439**	,745**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000		,000	,000	,000	,000
	N	73	73	73	73	73	73	73

G10	Corrélation de Pearson	,554**	,523**	,711**	1	,426**	,427**	,752**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000		,000	,000	,000
	N	73	73	73	73	73	73	73
G11	Corrélation de Pearson	,562**	,497**	,424**	,426**	1	,628**	,754**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000		,000	,000
	N	73	73	73	73	73	73	73
G12	Corrélation de Pearson	,573**	,644**	,439**	,427**	,628**	1	,801**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000		,000
	N	73	73	73	73	73	73	73
الإجراءات_اللازمة	Corrélation de Pearson	,831**	,833**	,745**	,752**	,754**	,801**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	
	N	73	73	73	73	73	73	73

**. La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

معاملات بيرسون لعبارات بعد توافر التدابير الملائمة للتعامل مع المخاطر الائتمانية

Corrélations

		G13	G14	G15	G16	G17	التدابير_الملائمة
G13	Corrélation de Pearson	1	,437**	,145	,204	,213	,519**
	Sig. (bilatérale)		,000	,222	,084	,070	,000
	N	73	73	73	73	73	73
G14	Corrélation de Pearson	,437**	1	,433**	,568**	,231*	,771**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,000	,049	,000
	N	73	73	73	73	73	73
G15	Corrélation de Pearson	,145	,433**	1	,334**	,358**	,709**
	Sig. (bilatérale)	,222	,000		,004	,002	,000
	N	73	73	73	73	73	73
G16	Corrélation de Pearson	,204	,568**	,334**	1	,330**	,721**
	Sig. (bilatérale)	,084	,000	,004		,004	,000
	N	73	73	73	73	73	73
G17	Corrélation de Pearson	,213	,231*	,358**	,330**	1	,658**
	Sig. (bilatérale)	,070	,049	,002	,004		,000
	N	73	73	73	73	73	73
التدابير_الملائمة	Corrélation de Pearson	,519**	,771**	,709**	,721**	,658**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000	
	N	73	73	73	73	73	73

**. La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0,05 (bilatéral).

معاملات بيرسون لعبارات بعد توافر إجراءات كافية للرقابة على المخاطر الائتمانية

Corrélations

		G18	G19	G20	G21	G22	G23	إجراءات_الرقابة
G18	Corrélation de Pearson	1	,674**	,608**	,477**	,427**	,458**	,779**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000	,000	,000	,000
	N	73	73	73	73	73	73	73
G19	Corrélation de Pearson	,674**	1	,604**	,659**	,545**	,484**	,843**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,000	,000	,000	,000
	N	73	73	73	73	73	73	73
G20	Corrélation de Pearson	,608**	,604**	1	,518**	,471**	,479**	,790**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000		,000	,000	,000	,000
	N	73	73	73	73	73	73	73
G21	Corrélation de Pearson	,477**	,659**	,518**	1	,542**	,623**	,805**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000		,000	,000	,000
	N	73	73	73	73	73	73	73
G22	Corrélation de Pearson	,427**	,545**	,471**	,542**	1	,553**	,736**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000		,000	,000
	N	73	73	73	73	73	73	73
G23	Corrélation de Pearson	,458**	,484**	,479**	,623**	,553**	1	,762**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000		,000
	N	73	73	73	73	73	73	73
إجراءات_الرقابة	Corrélation de Pearson	,779**	,843**	,790**	,805**	,736**	,762**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	
	N	73	73	73	73	73	73	73

**. La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

معاملات بيرسون لعبارات بعد مقررات لجنة بازل II حول المخاطر الائتمانية

Corrélations

		B1	B2	B3	B4	B5	B6	B7	B8	B9	B10	B11	B12	B13	بازل_2
B1	Corrélation de Pearson	1	,901**	,513**	,392**	,445**	,677**	,554**	,018	,439**	,538**	,617**	,458**	,434**	,720**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,001	,000	,000	,000	,880	,000	,000	,000	,000	,000	,000
	N	73	73	73	73	73	73	73	73	73	73	73	73	73	73
B2	Corrélation de Pearson	,901**	1	,629**	,423**	,532**	,755**	,701**	,091	,521**	,678**	,744**	,518**	,549**	,833**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,000	,000	,000	,000	,445	,000	,000	,000	,000	,000	,000
	N	73	73	73	73	73	73	73	73	73	73	73	73	73	73
B3	Corrélation de Pearson	,513**	,629**	1	,463**	,597**	,662**	,555**	-,068	,538**	,544**	,531**	,406**	,521**	,711**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000		,000	,000	,000	,000	,568	,000	,000	,000	,000	,000	,000
	N	73	73	73	73	73	73	73	73	73	73	73	73	73	73

B4	Corrélation de Pearson	,392**	,423**	,463**	1	,218	,359**	,483**	,256*	,512**	,524**	,371**	,291*	,327**	,587**
	Sig. (bilatérale)	,001	,000	,000		,064	,002	,000	,029	,000	,000	,001	,013	,005	,000
	N	73	73	73	73	73	73	73	73	73	73	73	73	73	73
B5	Corrélation de Pearson	,445**	,532**	,597**	,218	1	,526**	,372**	-,033	,427**	,319**	,338**	,265*	,406**	,558**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,064		,000	,001	,785	,000	,006	,003	,023	,000	,000
	N	73	73	73	73	73	73	73	73	73	73	73	73	73	73
B6	Corrélation de Pearson	,677**	,755**	,662**	,359**	,526**	1	,742**	,124	,617**	,613**	,717**	,654**	,557**	,835**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,002	,000		,000	,296	,000	,000	,000	,000	,000	,000
	N	73	73	73	73	73	73	73	73	73	73	73	73	73	73
B7	Corrélation de Pearson	,554**	,701**	,555**	,483**	,372**	,742**	1	,348**	,727**	,880**	,797**	,643**	,625**	,890**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,001	,000		,003	,000	,000	,000	,000	,000	,000
	N	73	73	73	73	73	73	73	73	73	73	73	73	73	73
B8	Corrélation de Pearson	,018	,091	-,068	,256*	-,033	,124	,348**	1	,261*	,365**	,292*	,281*	,075	,353**
	Sig. (bilatérale)	,880	,445	,568	,029	,785	,296	,003		,026	,002	,012	,016	,526	,002
	N	73	73	73	73	73	73	73	73	73	73	73	73	73	73
B9	Corrélation de Pearson	,439**	,521**	,538**	,512**	,427**	,617**	,727**	,261*	1	,749**	,676**	,552**	,523**	,795**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,026		,000	,000	,000	,000	,000
	N	73	73	73	73	73	73	73	73	73	73	73	73	73	73
B10	Corrélation de Pearson	,538**	,678**	,544**	,524**	,319**	,613**	,880**	,365**	,749**	1	,854**	,598**	,588**	,872**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,006	,000	,000	,002	,000		,000	,000	,000	,000
	N	73	73	73	73	73	73	73	73	73	73	73	73	73	73
B11	Corrélation de Pearson	,617**	,744**	,531**	,371**	,338**	,717**	,797**	,292*	,676**	,854**	1	,693**	,575**	,864**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,001	,003	,000	,000	,012	,000	,000		,000	,000	,000
	N	73	73	73	73	73	73	73	73	73	73	73	73	73	73
B12	Corrélation de Pearson	,458**	,518**	,406**	,291*	,265*	,654**	,643**	,281*	,552**	,598**	,693**	1	,653**	,747**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,013	,023	,000	,000	,016	,000	,000	,000		,000	,000
	N	73	73	73	73	73	73	73	73	73	73	73	73	73	73
B13	Corrélation de Pearson	,434**	,549**	,521**	,327**	,406**	,557**	,625**	,075	,523**	,588**	,575**	,653**	1	,726**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,005	,000	,000	,000	,526	,000	,000	,000	,000		,000
	N	73	73	73	73	73	73	73	73	73	73	73	73	73	73
2_بازل	Corrélation de Pearson	,720**	,833**	,711**	,587**	,558**	,835**	,890**	,353**	,795**	,872**	,864**	,747**	,726**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,002	,000	,000	,000	,000	,000	
	N	73	73	73	73	73	73	73	73	73	73	73	73	73	73

**. La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0,05 (bilatéral).

معاملات بيرسون لعبارات بعد مقررات لجنة بازل III حول المخاطر الائتمانية

Corrélations

		B14	B15	B16	B17	بازل_3
B14	Corrélation de Pearson	1	,930**	,493**	,534**	,841**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000	,000
	N	73	73	73	73	73
B15	Corrélation de Pearson	,930**	1	,448**	,530**	,825**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,000	,000
	N	73	73	73	73	73
B16	Corrélation de Pearson	,493**	,448**	1	,726**	,827**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000		,000	,000
	N	73	73	73	73	73
B17	Corrélation de Pearson	,534**	,530**	,726**	1	,861**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000		,000
	N	73	73	73	73	73
بازل_3	Corrélation de Pearson	,841**	,825**	,827**	,861**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	
	N	73	73	73	73	73

**. La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

معاملات بيرسون لأبعاد محور مدى توافر المعايير الأساسية لإدارة المخاطر الائتمانية في البنوك

Corrélations

		المناخ_الملائم	الإجراءات_اللازمة	التدابير_الملائمة	إجراءات_الرقابة	المعايير_الأساسية
المناخ_الملائم	Corrélation de Pearson	1	,625**	,518**	,520**	,820**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000	,000
	N	73	73	73	73	73
الإجراءات_اللازمة	Corrélation de Pearson	,625**	1	,377**	,572**	,802**
	Sig. (bilatérale)	,000		,001	,000	,000
	N	73	73	73	73	73
التدابير_الملائمة	Corrélation de Pearson	,518**	,377**	1	,567**	,762**
	Sig. (bilatérale)	,000	,001		,000	,000
	N	73	73	73	73	73
إجراءات_الرقابة	Corrélation de Pearson	,520**	,572**	,567**	1	,828**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000		,000
	N	73	73	73	73	73
المعايير_الأساسية	Corrélation de Pearson	,820**	,802**	,762**	,828**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	
	N	73	73	73	73	73

**. La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

معاملات بيرسون لبعدي محور مدى اعتماد البنوك على مقررات لجنة بازل II وIII في إدارة المخاطر الائتمانية

Corrélations

		بازل_2	بازل_3	مقررات_بازل
بازل_2	Corrélation de Pearson	1	,466**	,964**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000
	N	73	73	73
بازل_3	Corrélation de Pearson	,466**	1	,684**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000
	N	73	73	73
مقررات_بازل	Corrélation de Pearson	,964**	,684**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	
	N	73	73	73

**. La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

الملحق رقم (03): نتائج معامل الثبات "ألفا كرونباخ"

معامل ثبات بعد توافر المناخ الملائم لتحديد وإدارة المخاطر الائتمانية

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,688	6

معامل ثبات بعد توافر الإجراءات اللازمة لمنح الائتمان

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,876	6

معامل ثبات بعد توافر التدابير الملائمة للتعامل مع المخاطر الائتمانية

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,704	5

معامل ثبات بعد توافر إجراءات كافية للرقابة على المخاطر الائتمانية

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,876	6

معامل ثبات بعد مقررات لجنة بازل II حول المخاطر الائتمانية

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,920	13

معامل ثبات بعد مقررات لجنة بازل III حول المخاطر الائتمانية

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,850	4

معامل ثبات لأبعاد محور مدى توافر المعايير الأساسية لإدارة المخاطر الائتمانية في البنوك

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,906	23

معامل ثبات لبعدي محور مدى اعتماد البنوك على مقررات لجنة بازل II وIII في إدارة المخاطر الائتمانية

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,919	17

معامل الثبات ألفا كرونباخ لأداة الدراسة

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,943	40

الملحق رقم (04): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

اختبار التوزيع الطبيعي محور مدى توافر المعايير الأساسية لإدارة المخاطر الائتمانية في البنوك

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type	Skewness		Kurtosis	
	Statistiques	Statistiques	Statistiques	Statistiques	Erreur std.	Statistiques	Erreur std.
المناخ_الملائم	73	3,7717	,57902	-,922	,281	1,139	,555
الإجراءات_اللازمة	73	4,1005	,57851	-1,071	,281	2,679	,555
التدابير_الملائمة	73	3,7397	,56929	-,377	,281	-,012	,555
إجراءات_الرقابة	73	4,0548	,54790	-,613	,281	,833	,555
المعايير_الأساسية	73	3,9259	,45205	-1,398	,281	3,130	,555
N valide (liste)	73						

اختبار التوزيع الطبيعي محور مدى اعتماد البنوك على مقررات لجنة بازل II وIII في إدارة المخاطر الائتمانية

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type	Skewness		Kurtosis	
	Statistiques	Statistiques	Statistiques	Statistiques	Erreur std.	Statistiques	Erreur std.
بازل_2	73	3,6217	,58030	,364	,281	-,097	,555
بازل_3	73	3,5308	,68458	-,346	,281	1,666	,555
مقررات_بازل	73	3,6003	,53805	,145	,281	-,547	,555
N valide (liste)	73						

الملحق رقم (05): نتائج توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخصائص الشخصية والوظيفية

الجنس

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	32	43,8	43,8	43,8
	أنثى	41	56,2	56,2	100,0
	Total	73	100,0	100,0	

العمر

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 30 سنة	9	12,3	12,3	12,3
	من30 إلى 40 سنة	38	52,1	52,1	64,4
	من41 إلى 50 سنة	20	27,4	27,4	91,8
	أكبر من 50 سنة	6	8,2	8,2	100,0
	Total	73	100,0	100,0	

الدرجة_العلمية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ثانوي	11	15,1	15,1	15,1
	جامعى	44	60,3	60,3	75,3
	دراسات عليا	12	16,4	16,4	91,8
	دراسات أخرى	6	8,2	8,2	100,0
	Total	73	100,0	100,0	

الرتبة_الوظيفية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	عون إداري	40	54,8	54,8	54,8
	رئيس مصلحة	29	39,7	39,7	94,5
	مدير الوكالة	4	5,5	5,5	100,0
	Total	73	100,0	100,0	

الخبرة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 5 سنوات	14	19,2	19,2	19,2
	من 5 إلى 10 سنوات	19	26,0	26,0	45,2
	من 11 إلى 15 سنة	16	21,9	21,9	67,1
	من 16 إلى 20 سنة	13	17,8	17,8	84,9
	أكثر من 20 سنة	11	15,1	15,1	100,0
	Total	73	100,0	100,0	

الملحق رقم (06): نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد ومحاور الاستبانة

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لبعد توافر المناخ الملائم لتحديد وإدارة المخاطر الائتمانية

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type	Skewness		Kurtosis	
	Statistiques	Statistiques	Statistiques	Statistiques	Erreur std.	Statistiques	Erreur std.
المناخ_الملائم	73	3,7717	,57902	-,922	,281	1,139	,555
G1	73	3,74	1,000	-,477	,281	-,769	,555
G2	73	3,81	,892	-,694	,281	-,061	,555
G3	73	3,78	,870	-,855	,281	,233	,555
G4	73	3,49	,835	-,713	,281	-,533	,555
G5	73	3,92	,954	-,721	,281	-,267	,555
G6	73	3,89	,994	-,648	,281	-,540	,555
N valide (liste)	73						

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لبعد توافر الإجراءات اللازمة لمنح الائتمان

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type	Skewness		Kurtosis	
	Statistiques	Statistiques	Statistiques	Statistiques	Erreur std.	Statistiques	Erreur std.
الإجراءات_اللازمة	73	4,1005	,57851	-1,071	,281	2,679	,555
G7	73	3,97	,781	-,850	,281	,951	,555
G8	73	4,10	,748	-,568	,281	,199	,555
G9	73	4,16	,707	-,730	,281	,971	,555
G10	73	4,21	,623	-,523	,281	1,195	,555
G11	73	3,95	,724	-1,044	,281	1,873	,555
G12	73	4,22	,821	-1,360	,281	2,862	,555
N valide (liste)	73						

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لبعد توافر التدابير الملائمة للتعامل مع المخاطر الائتمانية

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type	Skewness		Kurtosis	
	Statistiques	Statistiques	Statistiques	Statistiques	Erreur std.	Statistiques	Erreur std.
التدابير_الملائمة	73	3,7397	,56929	-,377	,281	-,012	,555
G13	73	4,36	,609	-,370	,281	-,630	,555
G14	73	3,89	,826	-,703	,281	,318	,555
G15	73	3,34	,961	-,164	,281	-1,122	,555
G16	73	3,75	,830	-,556	,281	-,016	,555
G17	73	3,36	,933	-,041	,281	-,457	,555
N valide (liste)	73						

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لبعد توافر توافر إجراءات كافية للرقابة على المخاطر الائتمانية

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type	Skewness		Kurtosis	
	Statistiques	Statistiques	Statistiques	Statistiques	Erreur std.	Statistiques	Erreur std.
إجراءات_الرقابة	73	4,0548	,54790	-,613	,281	,833	,555
G18	73	4,04	,716	-,528	,281	,488	,555
G19	73	4,07	,714	-,336	,281	-,199	,555
G20	73	4,11	,756	-,781	,281	,822	,555
G21	73	3,92	,662	-,207	,281	,130	,555
G22	73	4,15	,616	-,464	,281	1,249	,555
G23	73	4,04	,716	-,528	,281	,488	,555
N valide (liste)	73						

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لبعد مقررات لجنة بازل II حول المخاطر الائتمانية

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type	Skewness		Kurtosis	
	Statistiques	Statistiques	Statistiques	Statistiques	Erreur std.	Statistiques	Erreur std.
بازل_2	73	3,6217	,58030	,364	,281	-,097	,555
B1	73	3,66	,768	,301	,281	-,644	,555
B2	73	3,66	,711	,134	,281	-,361	,555
B3	73	3,68	,780	-,101	,281	-,350	,555
B4	73	3,97	,707	-,690	,281	1,109	,555
B5	73	3,66	,749	,254	,281	-,555	,555
B6	73	3,60	,777	,468	,281	-,626	,555
B7	73	3,81	,758	,141	,281	-,834	,555
B8	73	3,12	1,092	,735	,281	-,731	,555
B9	73	3,59	,814	,261	,281	-,588	,555
B10	73	3,67	,800	,336	,281	-,806	,555
B11	73	3,63	,755	,538	,281	-,713	,555
B12	73	3,55	,817	,077	,281	,335	,555
B13	73	3,48	,959	-,037	,281	-,484	,555
N valide (liste)	73						

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لبعد مقررات لجنة بازل III حول المخاطر الائتمانية

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type	Skewness		Kurtosis	
	Statistiques	Statistiques	Statistiques	Statistiques	Erreur std.	Statistiques	Erreur std.
بازل_3	73	3,5308	,68458	-,346	,281	1,666	,555
B14	73	3,36	,674	,266	,281	1,818	,555
B15	73	3,37	,717	,009	,281	1,149	,555
B16	73	3,77	,921	-,392	,281	-,085	,555
B17	73	3,63	,950	-,386	,281	,166	,555
N valide (liste)	73						

الملحق رقم (07): نتائج اختبار الفرضيات

نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الأولى

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
المعايير_الأساسية	73	3,9259	,45205	,05291

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 3.4					
					Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Inférieur	Supérieur
المعايير_الأساسية	9,940	72	,000	,52590	,4204	,6314

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
المناخ_الملائم	73	3,7717	,57902	,06777

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 3.4					
					Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Inférieur	Supérieur
المناخ_الملائم	5,485	72	,000	,37169	,2366	,5068

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
الإجراءات_اللازمة	73	4,1005	,57851	,06771

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 3.4					
					Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Inférieur	Supérieur
الإجراءات_اللازمة	10,345	72	,000	,70046	,5655	,8354

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
التدابير_الملائمة	73	3,7397	,56929	,06663

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 3.4					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
التدابير_الملائمة	5,099	72	,000	,33973	,2069	,4726

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
إجراءات_الرقابة	73	4,0548	,54790	,06413

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 3.4					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
إجراءات_الرقابة	10,211	72	,000	,65479	,5270	,7826

نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
مقررات_بازل	73	3,6003	,53805	,06297

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 3.4					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
مقررات_بازل	3,181	72	,002	,20032	,0748	,3259

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
بازل_2	73	3,6217	,58030	,06792

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 3.4					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
بازل_2	3,264	72	,002	,22171	,0863	,3571

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
بازل_3	73	3,5308	,68458	,08012

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 3.4					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
بازل_3	1,633	72	,107	,13082	-,0289	,2905

نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة

حسب متغير الجنس

Statistiques de groupe

	الجنس	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
مقررات_بازل	ذكر	32	3,5901	,47683	,08429
	أنثى	41	3,6083	,58715	,09170

Test des échantillons indépendants

		Test de Levene sur l'égalité des variances		Test t pour égalité des moyennes						
									Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
		F	Sig.	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Différence erreur standard	Inférieur	Supérieur
مقررات_بازل	Hypothèse de variances égales	1,866	,176	-,143	71	,887	-,01825	,12779	-,27305	,23656
	Hypothèse de variances inégales			-,147	70,868	,884	-,01825	,12455	-,26661	,23011

حسب متغير العمر

ANOVA

مقررات_بازل

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Inter-groupes	,498	3	,166	,563	,641
Intragroupes	20,346	69	,295		
Total	20,844	72			

حسب متغير الدرجة العلمية

ANOVA

مقررات_بازل

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Inter-groupes	,828	3	,276	,951	,421
Intragroupes	20,016	69	,290		
Total	20,844	72			

حسب متغير الرتبة الوظيفية

ANOVA

مقررات_بازل

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Inter-groupes	,067	2	,034	,114	,893
Intragroupes	20,777	70	,297		
Total	20,844	72			

حسب متغير الخبرة

ANOVA

مقررات_بازل

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Inter-groupes	,281	4	,070	,232	,919
Intragroupes	20,563	68	,302		
Total	20,844	72			